



# الإدارة والقانون في مصر الرومانية

دراسة لوظيفة الإستراتيجية



د. الحسين أحمد عبد الله



# الإدارة والقانون فى مصر الرومانية

دراسة لوظيفة الإستراتيجية

تأليف

دكتور الحسين أحمد الله

كلية الآداب - جامعة الزقازيق

الطبعة الأولى

م ٢٠٠٠



عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية  
EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

### المستشارون

د . أحمد إبراهيم الهواري

د . شوقي عبد القوي حبيب

د . علي السيد علي

د . قاسم عبده قاسم

مدير النشر: محمد عبد الرحمن عفيفي

تصميم الغلاف : منى العيسوي

---

الناشر : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

- 5 شارع ترعة المريوطية - الهرم - ج.م.ع - تليفون - فاكس ٣٨٧١٦٩٣

ص . ب ٦٥ خالد بن الوليد بالهرم - رمز بريدي ١٢٥٦٧

Publisher: EYN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

5, Maryoutin St., Alharam - A.R.E. Tel : 3871693

P . B 65 Khalid Ben - Alwalid - Alharam P. C 12567

إلى عائلتي

أبى ..... أُمى

أخوتى ..... زوجتى



## الإختصارات

### A- Journals

- Aeg.** = Aegyptus, Rivista Italiana di Egittologia e di Papirologia (Milan).  
**A.F.P.** = Archiv Für Papyrusforschung und Verwandte Gebiet (Leipzig).  
**Anc. Soc.** = Ancient Society (Louvain).  
**ASP** = American studies in Papyrology. New York. Toronto. Atlanta 1966-1996.  
**BASP.** = Bulletin of the American Society of Papyrologists. (New Haven and Toronto) 1966-1997.  
**BIFAO** = Bulletin de L'Institut Fransaiso d'Archéologie Orientale du Caire. (Le Caire).  
**CdE** = Chronique d'Egypte (Bruxelles).  
**Eos** = Eos. Commentarii Societatis Philologiae Polonorum (Worklaw).  
**JEA** = The Journal of Egyptian Archeology (London).  
**JJP** = The Journal of Juristic Papyrology (Varsovie).  
**JRS** = The Journal of Roman Studies (London).  
**Klio** = Klio. Beiträge zur alten Geschichte (Berlin).  
**Müch. Beitr** = Munchener Beitrage Zur Papyrus Forshung and Antiken Rechtsgschiechte. München. 1915.  
**Pap. Brux** = Papyrologica Bruxellensia. Brusselso 1962.  
**RIDA** = Revue Internationale des Droits de L'Antiquite (Bruxelles).  
**TAPA** = Transactions and Proceedings of the American Philological Association (Cleveland).  
**ZSS. RA** = Zeitschrift Fur der Savignystiftung Für Rechtsgeschichte. Romanistische Abteilugn (Weimar).  
**ZPE** = Zeitschrift Für Papyrologie and Epigraphik (Bonn).

### B- Actes of Congreses

- Actes V** = Actes du V<sup>o</sup> Congrès International de Papyrologic, Oxford 1937. (1938).  
**Actes IX** = Proceedings of the IX<sup>th</sup> International Congress of Papyrology. Oslo. 1958 (1961).  
**Actes X** = Actes du X<sup>o</sup> Congres International de Papyrologues, Warsaw 1961 (1964).  
**Atti XI** = Atti dell, XI Congrèso Interanzionale di Papirologia, Milan 1964 (1966).  
**Actes XII** = Proceedings of the XII<sup>th</sup> International Congress of Papyrology. Ann Arbor 1968 (Asp 7; 1970).  
**Akten XIII**= Akten des XIII Internationalen Papyrologen Kongresses, Marburg 1971 (Münc. Beitr. 66, 1974).  
**Actes XV** = Actes du XV<sup>o</sup> Congrès International de Papyrologie, Brussels 1977) (Pap. Brux. 19: 1979).  
**Actes XVI**= Proceedings of the XVI<sup>th</sup> International Congress of Papyrology. Chico. 1981 (ASp XXIII, 1981).  
**Atti XVII** = Atti del XVII Congresso International di Papirologia 3 Vols. (Centro Internazionale Per Lo Studio dei Papiri Ercolanesi, Napoli 1984).





## الفهرس

٣	إهداء
٤	الإختصارات
٥	الفهرس
٧	المقدمة
١٤	الباب الأول : الاختصاصات الإدارية
١٥	الفصل الأول: وظيفة الإستراتيجية نشأتها واختصاصاتها
١٦	أولاً : العصر البطلمى :
١٧	أ) حدود طيبة الإدارية
١٧	ب) إدارة طيبة
٢١	ج) اختصاصات الإستراتيجوس فى طيبة
٢٤	ثانياً : العصر الرومانى
٢٤	١- وظيفة الإستراتيجية فى العصر الرومانى
٣٠	٢-التقسيم الإدارى
٣١	٣- عدد الإستراتيجوس
٣٢	٤- مكان إقامة الإستراتيجوس وجولاته التفتيشية
٣٤	٥- اختفاء الوظيفة
٣٥	الفصل الثانى : دور الإستراتيجوس فى الأعباء الإلزامية
٣٦	أ) بداية الأعباء
٣٨	ب) التعيين بالقرعة ودور الإستراتيجوس فى هذا الشأن
٤٤	ج) وظائف خارج نطاق المحافظة.
٤٦	د) وظائف أخرى
٥٠	هـ) الالتماسات المقدمة للإستراتيجوس للإعفاء من الأعباء الإلزامية

٦٨	الفصل الثالث : اختصاصات إدارية متفرقة
٦٨	١- الشؤون العسكرية
٦٩	أ) الجيش
٧٣	ب) السلطة الخاصة بحفظ الأمن
٧٤	٢- اختصاصات الإستراتيجوس فى شئون الزراعة
٧٤	أ) الرى
٧٦	ب) الأراضى التى لا تصلها مياه الفيضان
٧٨	ج) بيع المحاصيل ونقلها
٧٨	٣- الضرائب
٨١	الباب الثانى : الاختصاصات القضائية
٨٢	الفصل الأول : القضايا المرفوعة إلى الإستراتيجوس مباشرة
١١٠	الفصل الثانى : تداول القضايا بين الوالى والإستراتيجوس
١٢٠	الفصل الثالث : تداول القايا بين الإستراتيجوس والإستراتيجوس
١٣٠	الخاتمة
١٣٥	الملاحق :
١٣٦	أ) قائمة الإستراتيجوس فى العصر البطلمى
١٤٣	ب) قائمة الإستراتيجوس فى العصر الرومانى
١٦١	حواشى الباب الأول
١٧٦	حواشى الباب الثانى
١٨٤	المصادر والمراجع
٢٠٢	الخريطة

## مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب، وبعد.....

فإن تاريخ مصر فى العصر الرومانى يتميز بتعدد موضوعاته وجوانبه، وذلك بحكم تنوع مصادره وتناثرها بين أدبية ووثائقية، بردية كانت أم نقشيه ، بعضها موجه من السلطات الحاكمة يتخذ صورة رسمية، وبعضها الآخر له طابع خاص يتناول العلاقة بين الأفراد أو بين هؤلاء وبين السلطات المحلية، وهكذا تجمع لدينا تراث مبعثر ما بين نقوش ولفائف بردى وشواهد قبور وأطلال مدن وقرى تحكى لنا فى صمت رهيب قصة الحضارة اليونانية المصرية على عهد اليونان والرومان وهى تمتاز مرحلة من أدق المراحل التى قاست فيها من المعاناة والآلام الشئ الكثير.

وتمثل اللفائف البردية العنصر الغالب فى مصادر تاريخ مصر فى العصر الرومانى، وهى بحكم طبيعتها تمس جميع مناحى الحياة، وهى تحكى قضايا خاصة وتصور مشاعر الناس فى ألوان متباينة، بعضها قائم وبعضها الآخر زاه، وقد يكون فيها "فى بعض الأحيان" شئ من التحامل والضيق أو المبالغة وقد تشير بين الحين والآخر إلى أوضاع عامة ومظالم وأنين خافت وقضايا وأحكام ومساجلات فى ساحات القضاء وأمام محكمة الوالى، وقد تصور علاقات إنسانية بين طبقات من الناس أبرمت فى شكل عقود زواج أو طلاق ومطالبات برد البائنة للزوجة المطلقة، وتسجيل عقود بيع ورهن ووصايا وعقارات ومخالفات ومعاملات مالية... الخ.

ويكتنف دراسة تاريخ مصر فى العصر الرومانى كثير من الصعوبات، فتاريخ مصر فى هذه الحقبة لا بد أن يعالج معالجات فردية لا كوحدة واحدة أو تاريخ أمة واحدة، عناصرها متسقة ومتحدة والديانة السائدة فيها واحدة ونظم الحكم القائمة فيها على وتيرة واحدة، بل على المدارس أن يأخذ فى الاعتبار أن البلاد كانت مفككة الأوصال، على الرغم من سواد الحكم الرومانى وصولجان السلطة الرومانية المعتمدة على جيش احتلال قوامه فرق رومانية ثلاث فى أول الأمر ثم فرقتين فيما بعد، تعضدها قوات مساعدة بين مشاة وفرسان تبلغ فى مجموعها نحو ٢١-٢٢ ألفا

مرابطين فى مواقع إستراتيجية فى طول البلاد عرضها ابتداء من الإسكندرية حتى أسوان وعلى تخوم البلاد وحدودها فى الشرق والغرب عبر الصحراء وعلى طول سواحل البحر الأحمر، وعلى الرغم من هذا كله فإن البلاد كانت فى واقع الأمر مفككة مقطعة الأوصال، تتجاذبها حضارات عريقة موغلة فى القدم بين مصرية فرعونية ويونانية، وبها ديانات وعادات وثنية كثيرة، وشاءت الحكومة الرومانية أن تغض الطرف عن هذه التيارات المتنافرة، بل وشجعت على استمرارها، إمعاناً منها فى تفكيك أوصال البلاد حتى تسلس مصر لحكمهم وتستجيب لمطالبهم وتوفى ما عليها من خراج سنوى (annona) يقدر بآلاف الأطنان من القمح والشعير والحبوب.

أما فيما يتعلق بوظيفة الإستراتيجوس فكانت موضع اهتمام الباحثين منذ بداية هذا القرن حيث تناول مارتن (Martin) هذه الوظيفة بالدراسة فى عام ١٩١١م، وأعاد توماس (Thomas) دراسة هذه الوظيفة فى عام ١٩٧٦، ومع تراكم الأدلة البردية والنقوش الجديدة كان لابد من دراسة أخرى ولن تكون الأخيرة لهذه الوظيفة، واقتصرت هذه الدراسة على اختصاصين فقط من اختصاصات الإستراتيجوس وهما الاختصاصات الإدارية والاختصاصات القضائية. وكانت وظيفة الإستراتيجوس قد ظهرت فى عصر بطلميوس الخامس "إبيفانيس" لمواجهة الثورات الوطنية فى مصر بعد معركة رفح ٢١٧ ق.م.، وأثير حول هذه الوظيفة كثير من التساؤلات نذكر منها:

هل كان هناك إستراتيجوس واحد أم أكثر فى نفس الوقت؟ هل كانت هذه الوظيفة تُشغل بشكل منتظم أم كانت وظيفة استثنائية يعين فيها الإستراتيجوس فى الظروف الحرجة؟ هل كانت هذه الوظيفة مقصورة على طيبة فقط أم امتدت إلى أبعد من ذلك؟ وكان الغالب على الظن أن عدد الإستراتيجوس فى مصر فى العصر البطلمى كان ثلاثة كما هو الحال فى العصر الرومانى، ولكن هذا الرأى أصبح غير ذى موضوع، وانتهى مسارتن (Martin)<sup>(١)</sup> إلى القول بأنه كان إستراتيجوس واحد فى العصر البطلمى، وأخذ

(1) V. Martin, Les Épistrateges. Geneva. 1911. pp. 10-11.

توماس (Thomas)<sup>(٢)</sup> بهذا الرأي وأضاف بأن اللبس الذي جاء حول هذا الأمر إنما مرده إلى الاختلاف حول تحديد الحدود الإدارية لمنطقة طيبة، وجاء بعد ذلك فانت داك (Van't Dack)<sup>(٣)</sup> برأى جديد وهو أن مصر عرفت نوعين من الإيستراتيجوس في نفس الوقت هما: (أ) إيستراتيجوس مسئول عن مصر كلها حيث جاءت الإشارة إلى هيبالوس<sup>(٤)</sup> -بوصفه مهيمناً على مصر كلها على النحو التالي Ἰππαλοῦ τοῦ τότε προκαθημένου τῆς χώρας وكذلك كل من، أبوللوردوروس<sup>(٥)</sup> بطلميوس<sup>(٦)</sup>. (ب) أما النوع الثاني فهو إيستراتيجوس طيبة فقط ἐπιστρατιγὸς τῆς Θηβαΐδος وكان هذا الأخير يتبع الإيستراتيجوس المسئول عن مصر كلها ويجمع بين لقبى الإستراتيجوس والإيستراتيجوس.

أما فيما يتعلق بالجدل القائم حول ما إذا كانت وظيفة الإيستراتيجيا تُشغل بشكل استثنائي أم بشكل منتظم، فيقول مارتن (Martin) ان تعيين الأفراد في هذه الوظيفة كان يتم بشكل استثنائي حتى عصر فيلوميتور ثم أصبح التعيين بشكل منتظم بعد ذلك، وكان توماس (Thomas) أكثر تحديداً حيث قال بأن الوظيفة كانت تُشغل بشكل منتظم منذ عصر يورجتييس الثاني ١٤٦-١١٦ ق.م.، وقد جمع الإيستراتيجوس في العصر البطلمي بين الاختصاصات المدنية والعسكرية وكان واسع النفوذ في طيبة.

وفى هذا الشأن تم استبعاد الافتراض بعدم وجود إيستراتيجوس فى الدلتا فى العصر البطلمي، واستبعاد الافتراض القائم على أن الإيستراتيجوس كان ذو نفوذ محدود فيما يتعلق بالأعباء الإلزامية، حيث أثبتت هذه الدراسة أنه كان واسع النفوذ، وكذلك تم استبعاد الافتراض بأن دور الإيستراتيجوس القضائي كان مقصوراً على القرن الثاني الميلادي فقط، فلدينا الكثير من القضايا التى عُرِضت على الإيستراتيجوس فى القرن الثالث، وحاولت جاهداً تفسير عدم وجود ردود

(2) J.D. Thomas, The epistraegos in Ptolemaic and Roman Egypt. I. The Ptolemaic Epistrategos. Oplodin. 1975. p. 127.

(3) Van,t Dack, "Encore L'Enigme de L'Epistrategie Ptolemaique". *Studia Hellenistica* 29 (1988) pp. 303-313.

(4) (UPZ 110.164-5)

(5) SB 1568

(6) SB 7259

عن هذه الألقاب راجع الملحق رقم (١)

للإبستراتيجوس فى كثير من القضايا التى تُعرض عليه، وأنه فقط كان يرد بوضوح على القضايا التى يكون أحد أطرافها من سكان أنتينوبوليس.

ولم يحدث أغسطس تغييراً ذا بال فى محيط الإدارة المحلية، فأبقى على وظيفة الإبستراتيجوس بيد أنه بدّل فى اختصاصاتها ومهامها عما كانت عليه فى العصر البطلمى، ذلك أنه أصبح موظفاً مذنياً ذا اختصاصات مدنية بحتة ولا علاقة له بالشئون العسكرية، وأضفى أغسطس على وظيفة الإبستراتيجوس بعدين مهمين أولهما:- أنه منذ عام ٤ ق.م. قصر وظيفة الحاكم العام -الإبستراتيجوس- على رجال طبقة الفرسان. وثانيهما: استحدث وظيفة الإبستراتيجوس فى المحافظات السبع (Heptanomia) وأرسينوى (Arsinoite) وكان ذلك عام ١٢/١١م.

وكان الإبستراتيجوس يعين من قبل الإمبراطور مباشرة وإن كان من غير المستبعد أن يكون ذلك بتزكية من الوالى. ولم تكن الخبرة والدراية بشئون مصر هى التى تؤهل لتولى هذه الوظيفة، وإذا كان الإمبراطور هو الذى يعين الإبستراتيجوس فمن المفترض أن فترة تولى الأخير للوظيفة كانت مرتبطة بفترة تولى الإمبراطور السلطة، ولكن ليس لدينا دليل على إرتباط وظيفة الإبستراتيجوس بموت الإمبراطور حيث إن وظيفة الإبستراتيجوس كانت من الوظائف المدنية الصغيرة بالقياس إلى باقى الوظائف الأخرى فى الإمبراطورية. وليس لدينا ما يفيد بأن هناك مدة محددة يتخلى بعدها الإبستراتيجوس عن وظيفته وكانت أطول مدة يبقى فيها الإبستراتيجوس هى عامين وتسعة أشهر.

أما فيما يتعلق بعدد الإبستراتيجوى فإنه كان مرتبطاً بالتقسيم الإدارى فى مصر، فكان التقسيم الأول يقوم على أساس جغرافى هو الجنوب ويقابله مصر العليا والشمال ويقابله مصر السفلى، أما التقسيم الثلاثى فلم تعرفه مصر فى العصر البطلمى، وما أشار إليه استرابون من وجود قسم بين طيبة والدلتا فإنما كان يشير إلى تقسيم جغرافى وليس إلى تقسيم إدارى أما إبستراتيجية مصر الوسطى فيرجع إنشاؤها إلى عام ١٢/١١م. أما بردية P.Oxy 3362 فقد وزعت أقسام مصر على النحو التالى :

١- غرب ووسط الدلتا. ٢- شرق الدلتا.

### ٣- الأقاليم السبع (Heptamonia) وأرسينوى (Arsinoite). ٤- طيبة.

ومن ثم نخلص إلى القول بأنه قبل نهاية حكم أغسطس كان في مصر ثلاث إستراتيجيات، وأن هذا العدد زاد إلى أربع وذلك اعتباراً من النصف الثاني من القرن الثاني، وأن عدد الإستراتيجوى استمر أربعاً في آن واحد وذلك حتى اختفاء وظيفة الإستراتيجية في مصر في أواخر القرن الثالث الميلادى وكان ذلك مرتبطاً بالإصلاحات التى قام بها الإمبراطور دقلديانوس.

وفيما يتعلق بمكان إقامة الإستراتيجوس، فكانت بطلمية هى مقر إقامة الإستراتيجوس فى طيبة فى العصر البطلمى واستمرت كذلك فى العصر الرومانى، وكانت ممفيس هى مقر إقامة إستراتيجوس المحافظات السبع والفيوم، إلا أن هذا المقر قد انتقل إلى أنتينوبوليس (الشيخ عبادة) بعد إنشائها. وكان مقر إقامة إستراتيجوس شرق الدلتا فى بوليزيوم Pelusium، أما إستراتيجوس وسط وغرب الدلتا فكان يقيم إما فى نقراطيس Naukratis أو فى مدينة سايس Sais (صالحجر - غربية).

وقد قسمت هذه الدراسة إلى بابين وكل باب مقسم إلى ثلاثة فصول:

تناولت فى الباب الأول الاختصاصات الإدارية لوظيفة الإستراتيجية فى مصر فى العصر الرومانى.

وتحدثت فى الفصل الأول عن نشأة وظيفة الإستراتيجية واختصاصاتها وتناولت فى الشق الأول من هذا الفصل الوظيفة فى العصر البطلمى وتحدثت فيه عن حدود طيبة الإدارية، وإدارة طيبة، واختصاصات الإستراتيجوس فيها. وفى الشق الثانى من هذا الفصل تناولت وظيفة الإستراتيجية فى العصر الرومانى وتقسيم مصر الإدارى فى العصر الرومانى وارتباط عدد الإستراتيجوى بذلك ومكان إقامة الإستراتيجوس وجولاته التفتيشية، ومتى اختفت الوظيفة من مصر.

وتناولت فى الفصل الثانى دور الإستراتيجوس فى الأعباء الإلزامية، وتناولت فيه بداية الأعباء الإلزامية، ودور الإستراتيجوس فى تعيين الأفراد فى هذه الوظائف عن طريق القرعة، والوظائف التى كان أصحابها يخدمون فيها خارج نطاق المحافظة

التي يقيمون فيها، ثم أفردت جانباً كبيراً من هذا الفصل للالتماسات المة للإبستراتيجوس للإعفاء من الأعباء الإلزامية.

وتناولت فى الفصل الثالث من هذا الباب اختصاصات متة للإبستراتيجوس منها ما يتعلق بالشئون العسكرية والجيش والسلطة الخاصة به الأمن، وفيها ما يتعلق باختصاصات الإبستراتيجوس فى شئون الزراعة مثل والأراضى التي لا يصلها الفيضان ويبيع المحاصيل ونقل القمح والضرائب. أما الباب الثانى فتناولت فيه الاختصاصات القضائية وجاء هو الآخر م على ثلاثة فصول.

### الفصل الأول:

تناولت فيه القضايا المرفوعة إلى الإبستراتيجوس مباشرة وهى قضايا مدنية تتعلق بالأعباء الإلزامية، وكان لقضايا الأسرة مكان بارز فى نوعية القة التي تعرض أمام الإبستراتيجوس فمنها ما يتعلق بالطلاق، والسلطة الأبوية البنت، ومنها ما يتعلق بالوصايا والميراث وغيرها مما يعرف الآن بقضايا الأ. الشخصية، أما الشق الثانى من القضايا التي تُعرض أمام الإبستراتيجوس فهى يمكن أن نسميه القضايا الإدارية / الجنائية وهى فى معظمها قضايا ضد موا تتعلق بالرشوة أو الاختلاس أو التزوير أو التزوير.

### الفصل الثانى:

وتناولت فيه تداول القضايا بين الوالى والإبستراتيجوس ذلك أن الوالى انعقاد الكونفتس Conventus لم يكن لديه من الوقت ما يكفى للنظر فى القة كلها فكان يحيل الكثير منها إلى الموظفين التابعين له، ففىما يتعلق بقضايا ا (χώρα) فكان الوالى يفوض فيها الإبستراتيجوس والإستراتيجوس، ولم تخ نوعيه هذه القضايا عن القضايا التي كانت توجه إلى الإبستراتيجوس مباشرة.

### الفصل الثالث:

تداول القضايا بين الإبستراتيجوس والإستراتيجوس وتحدثت فيه عن ا المساعد الذى كان يقوم به الاستراتيجوس فى الإجراءات القضائية بناءً تعليمات من الإبستراتيجوس ويتعلق باستدعاء المتهمين أو تنفيذ الأحكام،



بعض الأحيان كان الإستراتيجوس يجيل بعض القضايا إليه لإجراء التحريات اللازمة عن الموضوع وعمل مذكرة ورفعها إليه، أو الفصل فى القضية مباشرة دون الرجوع إلى الإستراتيجوس مرة أخرى.

وقد ذيلت هذه الرسالة بملحق عن أسماء الإستراتيجوى فى العصرين البطلمى والرومانى، مع التعليق على هذه القوائم وتصحيح بعض تواريخ البريدات وإعطاء تواريخ للبرديات التى أعيد نشرها، وإضافة إستراتيجوس إلى القائمة، مع فصل الأسماء التى يهتم أن يكون أصحابها قد شغلوا الوظيفة، واستبعاد بعض الأسماء من القائمة.

وبعد فالحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، على جزيل عطائه، فالحمد لله الذى منّ على بأن أتلمذ على عالمين جليلين، هما باع طويل وخبرة واسعة فى تخصص صعب يحتاج إلى أولى العزم، فأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذى الجليل والعالم الكبير الذى كرمه العالم والذى من حقه أن يكرمه وطنه أستاذى الجليل / زكى على، أستاذ التاريخ اليونانى الرومانى بكلية الآداب جامعة القاهرة سابقا، الذى أعطانى من علمه وخبرته الكثير، وأقر بأننى كنت محظوظا بأن أتلمذ على هذا العالم الجليل، فجزاه الله عنى وعن العلم خير الجزاء. وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى عالم جليل ذى فكر موسوعى، وعلم جم أعطانى من وقته الكثير، واحتوى حماسى واندفاعى فى أبوة رحيمة، وعلمنى أن العلم محيطة مترامى الأطراف لا يحيط المرء بكل جوانبه، وقد استفدت من دقته فى البحث ومكتبته الثرية الشئ الكثير، أستاذى الجليل / مصطفى كمال عبد العليم، أستاذ التاريخ اليونانى الرومانى بكلية الآداب جامعة عين شمس، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

والله ولى التوفيق

الزقازيق - نوفمبر ١٩٩٩



## الباب الأول

اختصاصات الإستراتيجوس الإدارية



## الفصل الأول

وظيفة الإستراتيجية: نشأتها واختصاصاتها

أولاً: العصر البطلمي

(أ) حدود طيبة الإدارية.

(ب) الجهاز الإداري في طيبة.

(ج) اختصاصات الإستراتيجية في طيبة.

ثانياً: العصر الروماني

(أ) وظيفة الإستراتيجية في العصر الروماني.

(ب) التقسيم الإداري.

(ج) عدد الإستراتيجي.

(د) مكان إقامة الإستراتيجي وجولاته التفتيشية.

(هـ) اختفاء الوظيفة.

## أولاً: العصر البطلمي:

كان لاشتراك المصريين وانضوائهم فى الجيش فى معركة رفح ٢١٧ ق.م. نتائج الوخيمة<sup>(١)</sup> على الحكام البطالمة حيث بدأت الحركات الوطنية تظهر على السطح واضطربت ظروف مصر الداخلية، وفى مثل هذه الظروف كان الملك مضطراً إلى أن يتنازل عن سلطات واسعة للموظفين الذين عينهم لمواجهة هذه الثورات والاضطرابات الاقتصادية، وكانت منطقة طيبة أحد معاقل الثورة، إذ أنها بزعامة كل من أرماخيس (Armachis) و أنخماخيس (Anchmachis) اللذين اشتبكا فى صراع عنيف مع بطلميوس الرابع فيلوباتور ومن بعده مع ابنه بطلميوس الخامس (إيفانيس)<sup>(٢)</sup>. ويرجع مارتن<sup>(٣)</sup> (Martin) أن تعيين الإستراتيجوس فى مثل هذه الظروف العصبية كان لمواجهة هذه الثورات، وأن أول من تولى هذه الوظيفة كان شخصاً يدعى هيپالوس Hippalos وذلك على عهد بطلميوس الخامس (إيفانيس). وفى ظل هذه الأوضاع ابتدعت وظيفة الإستراتيجيا واكتنفها الغموض منذ نشأتها وأثير حولها الكثير من التساؤلات التى نذكر منها ما يلى:

هل كان هناك إستراتيجوس واحد أم أكثر من واحد فى نفس الوقت؟

هل كانت هذه الوظيفة تُشغل بشكل منتظم أم كانت وظيفة استثنائية يعين فيها الإستراتيجوس فى الظروف الحرجة؟.

هل كانت هذه الوظيفة مقصورة على منطقة طيبة فقط أم امتدت إلى أبعد من ذلك؟.

لخص مارتن (Martin)<sup>(٤)</sup> القضايا السابقة بقوله إن مصر كان بها إستراتيجوس واحد من العصر البطلمى، وأنه كان يعين فى بداية ظهور تلك الوظيفة بشكل استثنائى، إلا إنه أصبح يعين بشكل منتظم فيما بعد، وأنه كان يجمع بين يديه السلطتين المدنية والعسكرية وأن نفوذه كان مقصوراً على منطقة طيبة وحدها.

وقبل أن نخوض فى هذه القضايا ينبغى علينا أن نعرض لقضية أخرى تتعلق بهذا الموضوع وهى معرفة الحدود الإدارية لمنطقة طيبة والنظام الإدارى الخاص بها:

## أ) الحدود الإدارية:

المعروف أن مصر كانت مقسمة من الناحية الإدارية إلى قسمين تقليديين هما مصر السفلى *κατω χωρα* ومصر العليا *ανω χωρα* وتلتقى حدود هذين القسمين عند الحدود الجنوبية لممفيس. ومن المؤكد أن مصطلح *κατω χωρα* يطابق مصر السفلى فهل لنا أن نطابق *ανω χωρα* مع الإقليم الطبيعى = (Θηβαιδ) بمعنى أن المصطلح الأخير كان يستخدم للدلالة على مصر العليا كلها ابتداءً من جنوب ممفيس<sup>(٥)</sup>.

إن المشكلة الأساسية التى نطرحها هنا هى تحديد الحد الشمالى لمنطقة طيبة من الناحية الإدارية، وهناك عدة افتراضات حول هذا الموضوع، فتجعل بردية قوانين الدخل (Νομοι τελωνικοι) من طيبة قسماً واحداً ويذكر استرابون أن منطقة طيبة كان بها عشرة أقسام إدارية (nomes)، أما ديودور الذى زار مصر على عهد بطلميوس الثامن = يورجتيس الثانى فيذكر أن طيبة كانت تضم عشرة أقسام إدارية تبدأ من جنوب هرموبوليس<sup>(٦)</sup> أما بلىنى Pliny فيذكر أن طيبة كانت أحد عشر قسماً<sup>(٧)</sup> وتشير بردية قوانين الدخل إلى أن الحد الجنوبى لمقاطعة هرموبوليس هو نفسه الحد الشمالى لمنطقة طيبة<sup>(٨)</sup> ونعرف موقعاً جمركياً بين هرموبوليس وليكوبوليس وهى Lykopolite أسيوط ونعرف كذلك أن المحافظة الأخيرة كانت فى نطاق -زمام- الحدود الإدارية لمنطقة طيبة، ووردت إشارات متعددة عن هذا الحد الشمال فى المصادر الأدبية منذ القرن الثانى ق.م. وحتى القرن الأول الميلادى<sup>(٩)</sup>.

وإذا كانت بردية قوانين الدخل تجعل الحد الشمالى لمنطقة طيبة هو نفسه الحد الجنوبى لمقاطعة هرموبوليس فإن ذلك يتفق مع ما ذكره أجاثرسيديس Agatharcides - وهو جغرافى من القرن الثانى ق.م. - ويتفق ذلك أيضاً مع ما ذكره -استرابون- القرن الأول ق.م. - وما ذكره بلىنى- القرن الأول الميلادى وليس هناك من دليل يعارض أو يناقض هذه الآراء<sup>(١٠)</sup> حتى الآن ومن ثم يجب علينا أن نفترض صحتها، وخاصة وثيقة الدخل التى تعد وثيقة رسمية، يعتد بها.

## ب) الجهاز الإدارى فى طيبة:

يقسم Van't Dack<sup>(١١)</sup> حكام طيبة إلى ثلاث فئات:

١- الحاكم العام-الإبستراتيجوس- وهو المسيطر على كل طيبة.

- ٢- الحكام Strategoi- ويشرف كل واحد منهم على عدد من المحافظات.
- ٣- الحكام الذين يشرفون على محافظة واحدة ويعرف الواحد منهم باسم epistates<sup>(١٧)</sup>.

ولكن المسئولين عن محافظة واحدة في إقليم طيبة ارتفعت درجاتهم الوظيفية من إيستاتيس الى إستراتيجوس وذلك فى الفترة ما بين ١١٠-٧٨ ق.م<sup>(١٣)</sup> ولعل السبب فى ذلك يرجع الى اندلاع لهيب الثورات فى طيبة آنذاك ومن ثم استعان الملوك البطالمة الأواخر برجال الجيش لقمع هذه الثورات، وأسند الملك إدارة هذه المناطق النائية إلى العسكريين حيث كانت تعتبر بؤرة للثورات، ويستنبط من هذا أيضاً أن السلطة المركزية كانت ضعيفة.

لقد كان الغالب على الظن أن عدد الإستراتيجوس فى مصر فى العصر البطلمى كان ثلاثة كما هو الحال فى العصر الرومانى، ويدحض هذا الرأى أن البطالمة لم يعينوا أى موظف عام بلقب إستراتيجوس خارج نطاق طيبة، وتذكر إحدى برديات مجموعة بردى تبتونيس رقم ٧٧٨<sup>(١٤)</sup> أن الشكوى كانت عن موظف من قرية أرسينوى وأن هذه الشكوى لا علاقة لها بطيبة. ولكنها كانت مرفوعة الى إستراتيجوس طيبة. وإذا افترضنا أنه كان هناك ثمة إستراتيجوس فى مصر السفلى فلماذا لم يتوجه كاتب قرية أرسينوى بالشكوى ضد الحاكم الإقليمى لنفس المحافظة إلى هذا الإستراتيجوس، (تتعلق البردية بنقل غلال من الجرن الملكى) وإذا كنا لا نملك الدليل على وجود مثل هذا الإستراتيجوس، فإننا نفترض أن اختصاصات إستراتيجوس طيبة كانت تمتد إلى مصر الوسطى وإذا كانت بردية أخرى من نفس المجموعة P. Tebt. 895 التى ترجع إلى عام ١٧٥ ق.م. وتشير إلى الإستراتيجوس هيبالوس على النحو التالى :

Ἰππαλοῦ τοῦ τότε προκαθημένου τῆς χώρας<sup>(١٥)</sup> فهل يعنى ذلك أن سلطة هيبالوس كانت تمتد على كل (الخورا τῆς, χώρας) وليس على طيبة فحسب؟ وفى هذا الصدد يقول توماس<sup>(١٦)</sup> Thomas إن وضع هيبالوس كان وضعاً استثنائياً وأن الذين تولوا تلك الوظيفة من بعده كانت اقتصرت سلطتهم على طيبة وحدها وأصبحت الإشارة إليه على النحو التالى ἐπιστρατήγος τῆς Θηβαΐδος أو قد ترد الإشارة إليه على النحو التالى:- ἐπιστρατήγος καὶ ἐπιστρατήγος τῆς Θηβαΐδος



وهنا نتساءل هل عرفت مصر آنذاك أكثر من إستراتيجوس في وقت واحد أم لا؟  
 بدأ Van't Dack<sup>(١٧)</sup> حديثه في هذا الشأن بالقول بأن هناك نوعين من الإيستراتيجوس، إستراتيجوس مسئول عن كل مصر ومن هؤلاء (هيبالوس ، تيمارخوس ، أبولودوروس ، بطلميوس) - الذين أسلفنا ذكرهم - أما النوع الثاني من الإيستراتيجوس فهو المسئول عن طيبة وحدها ونحا<sup>(١٨)</sup> L. Mooren هذا النحو عندما أعد قائمة للإيستراتيجوى فى طيبة فى القرن الثانى ق.م. وأخذ على الأنسة M. Vandoni<sup>(١٩)</sup> أنها لم تفرق بين هذين النوعين من الإيستراتيجوس عند إعدادها لقائمة الإيستراتيجوى فى مصر فى العصرين البطلمى والرومانى<sup>(٢٠)</sup>.

ثم أتى Thomas<sup>(٢١)</sup> بعد ذلك بنظرية أخرى وهى أن مصر فى العصر البطلمى لم تعرف سوى إستراتيجوس واحد فى طيبة، وأن اللبس الذى جاء حول هذا الأمر إنما كان سببه ذلك الاختلاف حول تحديد الحدود الإدارية لمنطقة طيبة، وأخذت بعده Linda Ricketts<sup>(٢٢)</sup> برأيه ولكن على حذر بشأن وجود إستراتيجوس واحد فى مصر فى العصر البطلمى، وسيتضح هذا الاختلاف من خلال القوائم الخاصة بالموظفين الذى تولوا وظيفة الإيستراتيجيا فى مصر فى العصر البطلمى.

غير أن توماس Thomas تراجع عن رأيه فى كتابه الثانى عن الإيستراتيجوس فى العصر الرومانى، حيث قال إنه منذ عام ١١٥ ق.م أصبح فى مصر اثنان من الإيستراتيجوى وهما على قدم المساواة مع بعضهما البعض وكان أحدهما هو المسئول عن طيبة، والآخر مسئول عن باقى مصر<sup>(٢٣)</sup>. وأعاد Van't Dack القول بأننا لا نملك الدليل القاطع على وجود أى إستراتيجوس دائم مسئول فى الجزء الشمالى من مصر، ومازال يفضل رأيه السابق بوجود اثنين من الإيستراتيجوى أحدهما مسئول عن الخورا والآخر مسئول عن طيبة وكان يتبع إستراتيجوس الخورا<sup>(٢٤)</sup> وأخذ Leon Mooren برأى فان داك Dack بوجود اثنين من الإيستراتيجوى أحدهما مسئول عن مصر كلها كما يتضح من اللقب الذى أخذه هيبالوس *Ἰππαλοῦ τοῦ τότε προκαθημένου τῆς χώρας* وأنه كان له زميل يتبعه يُعرف باسم *στρατήγος τῆς Θηβαΐδος* وأن هذا الأخير أخذ لقب الإيستراتيجوس فى

عام ١٣٤/١٣٥ ق.م. ومنذ ذلك التاريخ أخذ اللقب التالى<sup>(٢٥)</sup>  $\epsilon\pi\iota\sigma\tau\rho\alpha\tau\eta\gamma\omicron\varsigma\ \tau\eta\varsigma\ \theta\eta\beta\acute{\alpha}\iota\delta\omicron\varsigma$  ولكن توماس<sup>(٢٦)</sup> يرجع هذا اللقب إلى عام ١١٥ ق.م. بيد أن التاريخ الذى ذكره Mooren<sup>(٢٧)</sup> - ١٣٥ ق.م. - هو الأقرب إلى الصواب وليس ١١٥ ق.م. كما ذكر توماس حيث تشير وثيقة<sup>(٢٨)</sup> بردية يرجع تاريخها إلى عام ١٣٥ ق.م. إلى Boethus على النحو التالى

$\text{Bo}\acute{\eta}\theta\omega\iota\ \sigma\upsilon\gamma\gamma\acute{\epsilon}\nu\epsilon\iota\ \kappa\alpha\iota\ \epsilon\pi\iota\sigma\tau\rho\alpha\tau\eta\gamma\omega\iota\ \kappa\alpha\iota\ \sigma\tau\rho\alpha\tau\eta\gamma\omega\iota\ \tau\eta\varsigma\ \theta\eta\beta\acute{\alpha}\iota\delta\omicron\varsigma$

وهكذا فى منتصف القرن الثالث ق.م. عندما كان الإستراتيجوس هو حاكم المحافظة فى مصر الوسطى والدلتا كان هناك إستراتيجوس واحد يسيطر على كل طيبة، وفى القرن الثانى وربما حتى منتصف هذا القرن أصبح يشرف على أكثر من محافظة فى طيبة، ونشير فى هذا المقام إلى أن الإستراتيجوس قد يكون حاكماً عاماً لطيبة دون أن يكون إستراتيجوس فى آن واحد، وأن نفس الشئ ينطبق على الأشخاص الذين تولى الواحد منهم وظيفة إستراتيجوس فى طيبة دون أن يكون إستراتيجوس فى نفس الوقت فيما عدا (Boethos) الذى أخذ لقب إستراتيجوس وإستراتيجوس طيبة فى عام ١٣٤ ق.م. و(Paos) الذى عُرف فى البداية على أنه إستراتيجوس طيبة فى عام ١٣١ ق.م. ثم أخذ لقب إستراتيجوس فى عام ١٢٩ ق.م.<sup>(٢٩)</sup> وكان كل حاكم من حكام طيبة يأخذ لقب الأرخيسوماتوفولاكس  $\alpha\rho\chi\iota\sigma\omega\mu\acute{\alpha}\tau\omicron\phi\acute{\upsilon}\lambda\alpha\kappa\varsigma$  (رئيس حرس الشرف). وذلك فى عام ١٤٩ ق.م. ثم أصبح الواحد منهم يتخذ لقب الصهر الملكى  $\sigma\upsilon\gamma\gamma\acute{\epsilon}\nu\eta\varsigma$  وذلك وفى عام ١٣٥ ق.م. ثم أنه فيما بين عامى ١٣٩-١٣٧ ق.م. كان الحكام الذين يشرفون على أكثر من محافظة فى طيبة يأخذون ألقاباً شرفية حتى أن الواحد منهم أصبح كبير الحرس الخاص  $\alpha\rho\chi\iota\sigma\omega\mu\acute{\alpha}\tau\omicron\phi\acute{\upsilon}\lambda\alpha\kappa\varsigma$  ثم بعد ذلك بفترة قصيرة ربما قبل عام ١٣٠ ق.م. أخذ هؤلاء لقب الأصبقاء المقربين  $\omicron\iota\ \pi\rho\acute{\omega}\tau\omicron\iota\ \phi\acute{\iota}\lambda\omicron\iota$ <sup>(٣٠)</sup> ومن الملاحظ أنه كان من بين الذين تولوا وظيفة الحاكم العام (الإستراتيجوس) فى طيبة اثنان من المصريين الخالص وهما باوس (Paos) ١٢٩/١٣٠ ق.م. ثم فومموس Phommous ١١٥-١١٠ ق.م.

أما فيما يتعلق بالجدل القائم حول ما إذا كانت وظيفة الإستراتيجيا تشغل بشكل استثنائي أو بشكل منتظم، فيقول مارتن (Martin) إن تعيين الأفراد فى هذه

الوظيفة كان يجري بشكل استثنائي منذ عصر فيلوميثور ثم أصبح التعيين بعد ذلك يتم بشكل منتظم، ولكن توماس Thomas<sup>(٣١)</sup> يناقض ذلك حيث يعتمد على أن (Paos) كان يشغل أولاً وظيفة إستراتيجوس طيبة فى عام ١٣٠ ق.م. ثم إستراتيجوس فى العام التالى مباشرة ١٢٩ ق.م. ويستنبط من ذلك أن Paos قد خلف Boethos كإستراتيجوس لمنطقة طيبة فقط وأنه فى الفترة ما بين تولي Paos وظيفة إستراتيجوس طيبة فى عام ١٣٠ ق.م. وبين توليه وظيفة الإستراتيجوس فى يوليو ١٢٩ ق.م. لم يكن هناك من يشغل وظيفة الإستراتيجوس فى هذه الفترة، مما يدل على أن تلك الوظيفة لم تكن تُشغل بشكل منتظم حتى عام ١٣٠ ق.م. ولكنها أصبحت تشغل بشكل منتظم منذ عصر بطلميوس الثامن (يورجتييس الثانى ١٤٦-١١٦ ق.م.).

وخلاصة القول إن مصر فى العصر البطلمى عرفت اثنين من الإستراتيجوى أحدهما مسئول عن الإقليم الطيبسى ἐπιστρατήγος τῆς Θηβείδ والآخر مسئول عن باقى الخورا ἐπιστρατήγος τῆς χώρας وأن الأول كان يتبع الثانى ويخضع تحت سلطانه، وإنه من المحتمل أن تكون وظيفة الإستراتيجوس فى طيبة كانت تُشغل بشكل منتظم ودون انقطاع منذ ظهورها على عهد بطلميوس الخامس (إيفانيس)، وذلك لأن طيبة كانت تعتبر معقلاً للقلاقل ولا يستقيم أمرها بغير حاكم عسكري، أما عن وجود بعض السنوات التى حدث فيها شغور فى هذه الوظيفة فإنه من الممكن إرجاعه إلى نشوب صراع أسرى داخل الأسرة الحاكمة.

أما الإستراتيجوس المشرف على باقى الخورا فيمكن القول بوجود فترات شغرت فيها هذه الوظيفة منذ هيبالوس ١٧٨ ق.م. وحتى أصبحت هذه الوظيفة تُشغل بشكل منتظم منذ عام ١٣٥ ق.م. عند تولي Boethus تلك الوظيفة.

جـ) اختصاصات الإستراتيجوس فى طيبة:

يحصر "توماس" مهام تلك الوظيفة فى فيما يلى:

- ١- منزلته بين العاملين فى الإدارة المركزية.٢- وضعه كإستراتيجوس لمنطقة طيبة.
- ٣- موقعه كحاكم لطيبة. ὁ Θηβαρχῆς بالإضافة إلى إشرافه على الحركة التجارية فى منطقة البحر الأحمر والمياه الهندية.

وهكذا كان هذا الموظف الكبير يجمع بين النواحي المدنية والعسكرية على السواء، ولعل الأمور القضائية كانت من أهم اختصاصاته حيث إن الفصل فى تلك الخلافات فى هذه المنطقة كان يحتاج إلى سرعة البت فيها حتى تهدأ النفوس تجاه السلطة المحلية وكان ذلك يستغرق وقتاً طويلاً إذا ما انتظر الناس جولات محكمة الخريماستاي Chrematistac ومن القضايا المشهورة التى عرضت على الإيستراتيجوس فى طيبة تلك القضية التى وردت الإشارة إليها فى بردى لندن<sup>(٣٣)</sup> وهى ترجع إلى عام ١٤٨ ق.م. حيث احتوت ملفاً لنزاع طويل الأمد مما نشب بين كهنة هرمونثيس Hermonthis = أرمنت وكهنة باثيريس Pathyris (فى طيبة) حول ملكية قطعة من الأرض كانت توصف بأنها جزيرة νησος وسط النيل تكونت بفعل الطمى.

وبسبب ما يعتور هذه البردية من بتر فإننا لا نعرف على سبيل اليقين تاريخها ولكن أول تاريخ ورد بها كان يشير إلى العام الأخير من حكم بطلميوس الخامس (إيفانيس) وهو نفسه ذلك العام الأول من حكم ابنه بطلميوس فيلوميتور وهو ١٨٠/١٨١ ق.م وربما يكون ذلك النزاع قد اندلع فى هذا العام حيث ترد الإشارة إلى الإيستراتيجوس هيبالوس ولا بد أن يكون ذلك قبل عام ١٧٥ ق.م وقد عرضت هذه القضية بالفعل أمام الإيستراتيجوس فى العام الأول من حكم فيلوميتور.<sup>(٣٣)</sup> ونعرف من UPZ. 110 أن هيبالوس كان على عهد إيفانيس - الظاهر - يتولى منصب الحاكم العام - الإيستراتيجوس - فى ذلك الحين أما الإجراء الذى اتخذته فهو أنه فرض على جميع مزارعى الملك وأصحاب الأراضى وموظفى الحكومة القيام بزراعة تلك الأراضى وتحمل المسئولية فى هذا الشأن.

وثمة قضية أخرى مشهورة فى العصر البطلمى وقد عرضت أمام الحاكم العام - الإيستراتيجوس - واستمرت فترة طويلة من الزمان أمام ساحات القضاء وعرفنا من ثناياها تفاصيل كثيرة عن إجراءات التقاضى فى العصر البطلمى،<sup>(٣٤)</sup> وهى قضية هرمياس التى ترجع إلى عصر إيفانيس، وذلك عندما اندلعت الثورة وأرسلت الفرق الملكية إلى الحدود الجنوبية لإخمادها. ونشرت تلك البردية فى مجموعة بردى باريس رقم ٣٥<sup>(٣٥)</sup> وهى تتعلق بالنزاع حول ملكية قطعة أرض ومنزل، وعرضت تلك القضية على استراتيجوس يتولى الأمر فى ثلاث محافظات فى

طيبة، ثم على إبيستاتيس محافظة من محافظاتهما، وفي مرحلة من مراحل هذا النزاع عرضت على ديميتريوس الحاكم العام (الإبستراتيجوس) في عام ١١٧ ق.م. في مدينة طيبة وقدم إليه هرمياس التماسا شرح فيه مراحل هذه القضية، وعندما أرسل ديميتريوس طالبا استدعاء أولئك المصريين (المدعى عليهم وكانوا يعملون في مهنة التحنيط) ولم يحضر منهم أحد. ولم يكن لدى الإبستراتيجوس الوقت الكافي لسماع الشكوى فرد ذلك الالتماس إلى صاحبه وهو هرمياس. واستمرت تلك القضية أمام المحاكم حتى ديسمبر ١١٧ ق.م.

وفي شكوى أخرى<sup>(٣٦)</sup> مقدمة إلى الإبستراتيجوس من كاتب قرية Berenicis يقول إنه أثناء وجوده في كروكوديلوبوليس (Crocodilopolis) أصدر الحاكم الإقليمي للمحافظة السابقة بعض القرارات غير الشرعية، ونعرف من بردية أخرى<sup>(٣٧)</sup> وحسب ما قاله العالم البريطاني (T. Skeat) - حيث أعاد نشر تلك البردية مرة أخرى وخلص إلى أن الإبستراتيجوس الذي وجهت إليه الشكوى هو هيبالوس Hippalus أما اسم كاتب القرية فهو حورس الذي ذكر أن بداية الخلاف كانت بسبب نقل كميات من الغلال من الأجران الملكية ولكن موضوع الشكوى لم يكتمل<sup>(٣٨)</sup> ثم يأتي بعد ذلك خطاب من Spartacus الذي كان يشغل وظيفة الإبيميليتيس ἐπιμελητής<sup>(٣٩)</sup> إلى بطلميوس الحاكم الإقليمي ثم يقدم أمين مخازن الغلال (σιτολογός) تفسيرا لنقله هذه الغلال، ثم رفع الحاكم الإقليمي هذا الخطاب إلى شخص آخر لعله كان هيبالوس Hippalus نفسه.

وتكشف هذه البردية عن المسؤولية التضامنية لموظفي الحكومة عن الدخل الملكي وأن الحاكم العام - الإبستراتيجوس - كان هو المرجع الأخير في تولي الإشراف العام على هذا الدخل وفي بردية أخرى<sup>(٤٠)</sup> ترجع إلى القرن الثاني ق.م. وهي شكوى إلى إبستراتيجوس طيبة الذي يحمل هذا اللقب المزدوج ἀρχισωματόφυλακι καὶ στρατηγῶι<sup>(٤١)</sup> يقدمها جنود الهجانة من ديوسبوليس بارفا Diospolis Parva = دمنهور وهم إذ ذاك كانوا يخدمون في المعسكر الموجود في بطلمية Ptolemais = المنشأة وهم يشكون من أنهم تلقوا رواتب أقل من تلك التي دفعت إلى الجنود الآخرين لذلك تقدموا بالشكوى إلى الإبستراتيجوس ليتدخل

لدى رئيسهم وهو ضابط يشغل وظيفة أمين الإمداد والتموين حيث يهتمونه بالإهمال وعدم الأمانة<sup>(٤٢)</sup>.

وكان من بين المهام الأخرى التي كانت تسند إلى الحاكم العام فى طيبة مهمة الإشراف على تبادل التجارة من البحر الأحمر والمياه الهندية *ἐπι τῆς Ἐρυθρᾶς καὶ Ἰνδικῆς Θάλασσης* وكان هذا هو اللقب الذى اتخذته كاليماخوس بالإضافة إلى الألقاب التالية: Strategos, Syngenes Thebarch, Epistrategos وكان هذه الوظيفة تتعلق بصفة مبدئية بالإشراف على الحركة التجارية فى الصحراء الواقعة شرقى النيل حتى شواطئ البحر الأحمر، حيث كانت قوافل التجارة بين مصر والهند تمر من موانئ البحر الأحمر إلى قفط على النيل<sup>(٤٣)</sup> وكانت هذه الوظيفة توكل عادة إلى الإستراتيجوس فى الأوقات الحرجة وبصفة خاصة بعد ازدهار التجارة مع الهند بعد اكتشاف الرياح الموسمية<sup>(٤٤)</sup>.

وعلى ذلك يمكن القول إن وظيفة الإستراتيجيا هذه كانت مرتبطة بالفترات التى تأزمت فيها الأمور وأصبحت الأحوال حرجة وأن ظهور تلك الوظيفة كان لمواجهة الحركة الوطنية منذ عهد إيفانيس، كما اشتملت اختصاصات الإستراتيجوس سلطات بين مدنية وعسكرية وذلك على عكس ما حدث فى العصر الرومانى، ومن الملاحظ من القضايا السابقة أن الإستراتيجوس أصبح هو المسئول الأول بشكل ما عن الدخل الملكى على اختلاف أنواعه، فهو مسئول عن زراعة رقعة من الأراضى الملكية التى هجرها المزارعون، وهو مسئول كذلك عن تأمين الطرق التجارية بين موانئ البحر الأحمر والنيل لنقل تجارة الهند إلى داخل الوادى، وكذلك كان مسئولاً عن فض المنازعات بين السكان وبخاصة الأمور القضائية المتعلقة بالدخل الملكى وغيرها مما كان وثيق الصلة بالصراعات والقضايا بين الأفراد.

ثانياً: العصر الرومانى:

أ) وظيفة الإستراتيجيا فى العصر الرومانى:

أصبحت مصر إيلاه رومانية فى الثلاثين من أغسطس من عام ٣٠ ق.م. بعد انتصار الرومان فى معركة نيقوبوليس (حتى مصطفى كامل) ثم أصبحت منذ عام

٢٧ ق.م. ضمن الولايات التي يشرف الإمبراطور عليها ويعين ولايتها<sup>(٤٥)</sup>. وكان أغسطس (Augustus) يخشى أن تصبح مصر معقلا لمعارضة حكمه، ولهذا اتخذ إجراءات مهمين أولهما: جعل اختيار الوالي Praefectus من طبقة الفرسان equites وليس من طبقة السناتو. ثانيهما: منع أعضاء السناتو والفرسان النابهيين من زيارة مصر دون تصريح من الإمبراطور<sup>(٤٦)</sup>.

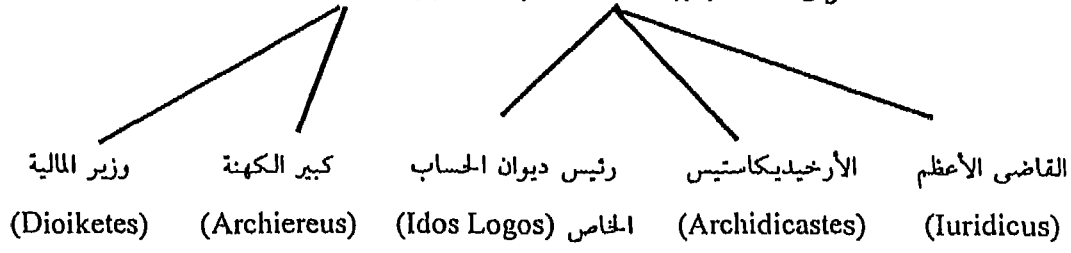
ولم يحدث أغسطس تغييرا ذا بال في محيط الإدارة المحلية فأبقى على النظام الذي كان متبعاً في عصر البطالمة ولم يكده يناله تغيير يمس جوهره، والتبديل الوحيد الذي حدث هو تركيز المسؤولية المادية التي تقع على كاهل عمال الحكومة في دوائر أعمالهم، واستدعى ذلك تحويل الموظفين والملتزمين تدريجياً إلى عمال مسئولين أمام الحكومة ولكنها لا تدفع لهم أجور<sup>(٤٧)</sup>.

وكان يقوم على إدارة مصر رجال من طبقة الفرسان فيأتي الوالي<sup>(٤٨)</sup> على قمة الهرم الوظيفي وكان ذا نفوذ واسع في كافة النواحي المدنية والعسكرية باعتباره وكيلاً لأغسطس (Legatus Augusti) أما قاعدة الهرم فيشكل القاضى الأعظم (Δικαιοδοτες) طرفها الأول وهذه الوظيفة أضافها الرومان لمساعدة الوالي في القضاء المدني وأخذ اللقب اللاتيني Juridicus<sup>(٤٩)</sup> وعلى الطرف الآخر من القاعدة يأتي الإيديولوجوس Idios Logos وهو رئيس ديوان الحساب الخاص<sup>(٥٠)</sup> وأبقى الرومان على وظيفة وزير المالية (Dioiketes) ولكن مهام هذا الموظف طرأ عليها تغير كبير.

وبين المخطط الآتى هيكل النظام الذى جرى عليه حكم مصرفى عصر الرومان :-

الإمبراطور Emperor

Praefectus, = επαρχος Αιγυπτου or ηγεμων الوالى



ريف مصر  
chwra  
epistrategos

١- طيبة - ٢- الهيبتانوميا - ٣- الدلتا

المدن الإغريقية

Boule demas

- ١- نقراتيس Naucratis
- ٢- الإسكندرية Alexandria
- ٣- بطلمية Ptolemais
- ٤- أنتينوبوليس Antinopolis

المحافظة Nome

الحاكم الإقليمي Straregos  
basilikos grammateus الكاتب الملكى

توبارخيه Toparchia

كاتب المركز Topogrammateus

القرية

كاتب القرية Komogrammateus

عاصمة المحافظة

المشرف على الجمنازيارخوس Gymnasiarch  
مدير التدريب Cosmetes  
السكرتير العام Hypomnematographus  
مستول التموين Eutheniarch  
وذلك حتى تشكيل مجلس البولي عام  
٢٠٠/١٩٩

W.E.H. Cockle, "State Archive in Graeco-Roman Egypt from 30 B.C. to the Reign of Septimius Severus" JEA 70 (1984) P. 108.



وفيما يتعلق بوظيفة الإستراتيجوس فقد أبقى أغسطس عليها بيد أنه قد اختلفت اختصاصاتها ومهامها عما كانت عليه في العصر البطلمي، ذلك أنه أصبح موظفا مدنيا ذا اختصاصات مدنية بحيث لا علاقة له بالشئون العسكرية، وكان بطلميوس بن هيراكليديس Ptolemaios Herakleides أول إستراتيجوس في العصر الروماني (في طيبة) ويقال إن كليوباترا السابعة هي التي عينته ثم أبقى عليه أغسطس وذلك عام ٢٠ ق.م.<sup>(٥١)</sup>.

وأضفى أغسطس على وظيفة الإستراتيجيا بعدين هامين هما:

أ) أنه منذ عام ٤ ق.م. قصر وظيفة الحاكم العام - الإستراتيجوس - على رجال من طبقة الفرسان. ب) استحدث وظيفة الإستراتيجوس في المحافظات السبع والفيوم وكان ذلك عام ١٢/١١م<sup>(٥٢)</sup>.

كان الإستراتيجوس يعين من قبل الإمبراطور مباشرة<sup>(٥٣)</sup>، ولم يكن الوالى يملك عزله وكان الإستراتيجوس يشكل مع باقى الموظفين الذين يعينون من روما (رئيس ديوان الإيديولوجوس، القاضي الأعظم، كبير الكهنة) كانوا يشكلون غصنة فى حلق الوالى وإن كان من غير المستبعد أن يكون تعين الإستراتيجوس بتزكية من الوالى، ففىما يتعلق بالإستراتيجوس ... M. Te فمن المعروف أنه كان مساعدا للوالى Mettius Rufus قبل أن يصبح إستراتيجوس وكان روفوس Rufus يشغل وظيفة الوالى فى الفترة ق ٨٩-٩١ وربما رتب روفوس لأن يرسل M. Te... إلى مصر ليشغل وظيفة إستراتيجوس<sup>(٥٤)</sup>. أما فيما يتعلق بتعيين الوالى Aurelius Septimius Heracltus (قتل فى عام ٢١٦) لأحد القادة من الأورط الروماني Herculiana المعسكر فى قفط وهو ماركوس Marcus كقائم بأعمال الإستراتيجوس فى طيبة فى ديسمبر ٢١٦م فإن ذلك يرجع إلى حالة الاضطرابات وهروب العبيد التى سادت آنذاك، وكان هذا التعيين بطريق الاستثناء ولم يكن القاعدة<sup>(٥٥)</sup>.

لم تكن الخبرة والدراية بأحوال مصر هى العامل المؤثر فى اختيار المرشح لوظيفة الإستراتيجيا<sup>(٥٦)</sup> فمنذ عام ٤ ق.م. عندما أصبحت الوظيفة مقصورة على الفرسان الرومان لم نعرف سوى سكندرى واحد شغل هذه الوظيفة وهو تيبوريوس يوليوس الإسكندر وكان ذلك عام ٤٢م. فإذا كنا نعرف مائة من الذين شغلوا وظيفة الإستراتيجوس بالاسم فإننا نعرف الوظائف التى كان يشغلها ستة أفراد

منهم فقط قبل توليهم وظيفة الإيستراتيجوس، فكان Claudius Xenophon يعمل في وظيفة عسكرية قبل أن ينخرط في العمل المدني، وكان Artorius Priscinus هو الوحيد الذي شغل وظيفة في مصر قبل أن يصبح إستراتيجوس وهي وظيفة Praefectus Montis، -قائد الجبل<sup>(٥٧)</sup> - أما الإيستراتيجوس Aemilias Bassus فكان يشغل وظيفة إستراتيجوس في الدلتا في عام ١٢٨م ثم أصبح بعد ذلك إستراتيجوس في طيبة قبل عام ١٣٥م، أما M. Te... فكان يعمل مساعدا للمدير المالي Subprocurator<sup>(٥٨)</sup>.

أما فيما يتعلق بالعمل الذي يمكن أن يلتحق به الإيستراتيجوس بعد أن يترك وظيفة الإيستراتيجيا فليس لدينا الشيء الكثير عن هذا الأمر، فنعرف أن تيريوس يوليوس الإسكندر كان إستراتيجوس في عام ٤٢، ثم مديرا ماليا في يهودا عام ٤٤م، وأصبح واليا على سوريا في عام ٦٢<sup>(٥٩)</sup> ثم واليا على مصر في الفترة من ٦٦-٦٩<sup>(٦٠)</sup>، ورئيسا للحرس البرياتوري في روما بعد ذلك في صحبة الإمبراطور فسباسيان Vespasian.

أما عن الإيستراتيجوس المسمى Ti Claudius Subatianus Aquila<sup>(٦١)</sup> (وهو من أفريقيا) الذي تولى الوظيفة لمدة ١٢-١٨ شهر في المحافظات السبع والفيوم وذلك في أبريل عام ١٦٩م، وذلك حسب P. Oxy. 2708 ولكن Jan Quaegebeur<sup>(٦٢)</sup> الذي أعاد نشر نفس البردية يجعل توليه الوظيفة في طيبة وقد أصبح هذا الإيستراتيجوس هو الوالي رقم ٧٨ وكان ذلك في الفترة من أكتوبر ٢٠٦-٢١٠<sup>(٦٣)</sup>. بالإضافة إلى ذلك فإننا نعرف سبعة من الإيستراتيجوي الذين كانوا قد شغلوا وظائف عليا أخرى في مصر بعد أن تركوا الوظيفة حيث شغل ثلاثة منهم وظيفة القاضى الأعظم (Iuridicus) وشغل أحدهم وظيفة الإيديولوجوس وشغل اثنان وظيفة مدير مالي Procurator خاص بالفحص والتحري، وشغل واحد منهم وظيفة الوالي<sup>(٦٤)</sup> وإذا أضفنا Aquila فيصبح العدد اثنين.

وإذا كان الإمبراطور هو الذي يعين الإيستراتيجوس فمن المفترض أن فترة تولى الأخير للوظيفة كانت مرتبطة بفترة تولى هذا الإمبراطور في السلطة، ولكن ليس لدينا أي دليل على ارتباط وظيفة الإيستراتيجوس بموت الإمبراطور حيث إن وظيفة الإيستراتيجوس كانت وظيفة صغيرة بالقياس إلى باقي الوظائف المدنية الأخرى في

الإمبراطورية<sup>(٦٥)</sup>. أما فيما يتعلق بالمدة التى يبقى فيها الفرد فى وظيفة الإستراتيجية فيشير Brunt<sup>(٦٦)</sup> إلى أنه فيما بين عامى ١١٤-١٣٥ تولى واحد وأربعون شخصا الوظيفة فى المحافظات السبع والفيوم ، مما يدل على التفاوت فى المدة التى كان يتولى فيها الشخص للوظيفة من ناحية، وأنا لا نعرف فترة زمنية محددة يترك بعدها الإستراتيجوس وظيفته من ناحية أخرى. ويشير Thomas<sup>(٦٧)</sup> إلى أنه فى الفترة من ١٢٨-٢١٢ شغل ٣١ شخصا وظيفة الإستراتيجية فى المحافظات السبع والفيوم، بمعنى أن المدة التى كان يشغل فيها الشخص تلك الوظيفة هى عامان وتسعة أشهر، وليس لدينا أى دليل -حتى الآن- على أن شخصا معيناً تولى تلك الوظيفة لمدة تزيد عن عامين وتسعة أشهر.

وفى الواقع فإنه ليس لدينا أى قرار أو مرسوم إمبراطورى يحدد بداية تولى شخص ما لوظيفة الإستراتيجية أو نهاية المدة التى يشغل فيها هذه الوظيفة، ومن ثم قد يكون هناك بعض المخاطر فى الاعتماد على الإشارات الواردة لهذا الشخص أو ذاك فى البردى فقط وربما يكون الشخص قد شغل الوظيفة ولم ترد أى مناسبة يشار إليه فيها فى البردى، وعلى هذا فإن أخذ أول إشارة للشخص فى البردى على أنها بداية توليه الوظيفة وآخر إشارة على أنها آخر عهد له بها فيه جانب من المخاطرة.

وإذا أرجعنا النظر إلى قائمة الإستراتيجوس فنرى نمودجا لما ذكرناه حيث نجد جايوس ستاتيليو س ماكسيموس C. Statilius Maximus قد ذكر فى BGU I. 340,5 وترجع هذه البردية حسب رأى الناشر إلى عام ١٤٩/١٤٨ ثم ذكر فى P. Stras. 302، وترجع إلى عام ١٥٤-١٥٥م ثم وردت إشارة إليه فى P.Laur. III 63,6 وتاريخها عام ١٥٩، ثم وردت الإشارة إليه فى P. Oxy. 2118 بدون تاريخ<sup>(٦٨)</sup>. وهذا الأمر ينطبق أيضا على إستراتيجوس آخر اسمه Luceius Ofellianus حيث ذكر فى P. Mich. XI. 618. 6 وترجع إلى عام ١٦١، ثم جاءت إشارة أخرى إليه 26, 37 P.Fam. Tebt. وترجع إلى ١٦/٤ مارس ١٦٧، وكذلك ترد الإشارة إلى Iulius Sopater فى يناير ٢٠٨<sup>(٦٩)</sup> ثم جاءت إشارة أخرى إليه فى عام ٢٢٦<sup>(٧٠)</sup>.

وعلى الرغم من كل ذلك فيبقى علينا أن نتقبل ما نادى به توماس حيث قال إنه ليست هناك مدة محددة يتخلى بعدها الإستراتيجوس عن وظيفته<sup>(٧١)</sup> وأن

أطول مدة يبقى فيها الإستراتيجوس فى وظيفته كانت عامين وتسعة أشهر وذلك على أساس أن بعض تواريخ البرديات السابقة غير مؤكدة.

## ٢- التقسيم الإدارى:

قبل أن نعرض لموضوع هام وهو تحديد عدد الإستراتيجوسى نعرض لموضوع آخر كان مرتبطا به وهو التقسيمات الإدارية، وهنا يجب أن نفرق بين التقسيم الجغرافى والتقسيم الإدارى فما نتحدث عنه هنا هو تقسيم إدارى وليس تقسيما جغرافيا. حيث كانت المحافظة أو القسم الإدارى (Nome) هى أساس التقسيم الإدارى فى مصر، وجل ما يهمنى فى هذا الصدد هو التقسيم الإدارى العام حيث نجد أن مصر قد قسمت إلى قسمين أو ثلاثة أو أربعة أقسام.

## التقسيم الثنائى Bipartite:

ويقوم على أساس جغرافى، الجنوب ويقابله مصر العليا والشمال ويقابله مصر السفلى وهذا التقسيم معروف منذ العصر الفرعونى، حيث تضم قائمة الأقاليم ٢٢ إقليما فى مصر العليا، و٢٠ إقليما فى مصر السفلى، وكانت ممفيس هى الحد الفاصل بين الجنوب والشمال، وفى العصر الرومانى كانت هرموبوليس هى الحد الفاصل بين مصر العليا ومصر السفلى<sup>(٧٢)</sup>.

وعرفت مصر قسما إداريا فى الجنوب منذ منتصف القرن الثانى قبل الميلاد عرف باسم إستراتيجيه طيبة، واستمر هذا القسم فى العصر الرومانى تحت إشراف موظف هو الإستراتيجوس (الحاكم العام) ولم يكن هناك خلاف على وجود هذه المنطقة الإدارية وإنما كان الخلاف حول الحد الفاصل بين طيبة ومصر السفلى<sup>(٧٣)</sup>.

## التقسيم الثلاثى Tripartite:

لم تعرف مصر هذا التقسيم الثلاثى فى العصر البطلمى وما أشار إليه إسترابون من وجود قسم بين طيبة والدلتا وإنما كان يشير إلى تقسيم جغرافى أما إستراتيجية مصر الوسطى (Heptanomia) فيرجع إنشاؤها إلى عام ١٢/١١م أى فى عصر أغسطس<sup>(٧٤)</sup> أما المحافظات السبع فهى ممفيس، أفروديتوبوليس، هيراكليوبوليس، أكسورينخوس، كينوبوليس، وهرموبوليس، وهناك من يضيف الواحة الصغرى لتمثل المحافظة السابعة فى مصر الوسطى لكن Thomas<sup>(٧٥)</sup> عالج هذه النقطة

وخلص إلى أن المحافظة السابعة هي ليتوبوليس Litopolite ذلك بالإضافة إلى الفيوم، وكانت هذه المنطقة تضم تسع محافظات بعد أن أضيف إليها Antinopolite بعد أن أصبحت محافظة.

### التقسيم الرباعي: Quadripartite

نعرف أن مصر العليا كانت مقسمة إلى قسمين إداريين :

١- الأقاليم السبع نومات Heptanomia والفيوم. ٢- طيبة.

وعرف هذا التقسيم الفرعى طريقة إلى مصر السفلى ودليلنا على ذلك يأتي من وثيقتين هما P. Oxy. 3362, P. Oxy 709 والوثيقة الأخيرة ترجع إلى النصف الثانى من القرن الثانى حيث تذكر الوثيقة ثلاث عشرة محافظة فى طيبة، وإحدى عشر محافظة فى المهيبتانوميا ثم إحدى عشرة محافظة أخرى فى الجزء الشرقى من مصر السفلى<sup>(٧٦)</sup> ويأتى بعد ذلك أسماء باقى أقاليم مصر السفلى فى وسط وغرب الدلتا، وهذه الوثيقة تدل دلالة واضحة على أن مصر كانت مقسمة إلى أربعة أقسام إدارية<sup>(٧٧)</sup> وهذا التقسيم الرباعى عرفته مصر فى العصر البيزنطى وهذه الأقسام هى: وطيبة Thebais وأركاديا Arcadia وAugustamnica, Aegyptus وهذا يتفق مع ما أشارت إليه P. Oxy. 3362:

١- غرب ووسط مصر السفلى. ٢- شرق مصر السفلى (الدلتا).

٣- الأقاليم السبع والفيوم. ٤- طيبة.

ومع بداية العصر البيزنطى الباكر أصبحت ثلاثة أقسام فقط حيث تم إدماج الجزء الشرقى من مصر السفلى مع الأقاليم السبع والفيوم<sup>(٧٨)</sup>، وعرفت باسم Aegyptus Heraculia<sup>(٧٩)</sup>.

٣- عدد الإستراتيجوى:

أما فيما يتعلق بعدد الإستراتيجوى فإن ذلك كان مرتبطا بالتقسيم الإدارى لمصر فى العصر الرومانى، وسبق أن ذكرنا أن مصر قسمت إلى:-

١- الدلتا. ٢- الأقاليم السبع والفيوم. ٣- طيبة. ٤- وفيما يتعلق بمنطقة الدلتا فسبق أن ذكرنا أنها قسمت إلى:- ١- شرق الدلتا. ٢- وسط وغرب الدلتا<sup>(٨٠)</sup>.

أطول مدة يبقى فيها الإستراتيجوس فى وظيفته كانت عامين وتسعة أشهر وذلك على أساس أن بعض تواريخ البرديات السابقة غير مؤكدة.

## ٢- التقسيم الإدارى:

قبل أن نعرض لموضوع هام وهو تحديد عدد الإستراتيجوس نعرض لموضوع آخر كان مرتبطا به وهو التقسيمات الإدارية، وهنا يجب أن نفرق بين التقسيم الجغرافى والتقسيم الإدارى فما نتحدث عنه هنا هو تقسيم إدارى وليس تقسيما جغرافيا. حيث كانت المحافظة أو القسم الإدارى (Nome) هى أساس التقسيم الإدارى فى مصر، وجل ما يهمنى فى هذا الصدد هو التقسيم الإدارى العام حيث نجد أن مصر قد قسمت إلى قسمين أو ثلاثة أو أربعة أقسام.

## التقسيم الثنائى Bipartite:

ويقوم على أساس جغرافى، الجنوب ويقابله مصر العليا والشمال ويقابله مصر السفلى وهذا التقسيم معروف منذ العصر الفرعونى، حيث تضم قائمة الأقاليم ٢٢ إقليما فى مصر العليا، و٢٠ إقليما فى مصر السفلى، وكانت ممفيس هى الحد الفاصل بين الجنوب والشمال، وفى العصر الرومانى كانت هرموبوليس هى الحد الفاصل بين مصر العليا ومصر السفلى<sup>(٧٢)</sup>.

وعرفت مصر قسما إداريا فى الجنوب منذ منتصف القرن الثانى قبل الميلاد عرف باسم إستراتيجه طيبة، واستمر هذا القسم فى العصر الرومانى تحت إشراف موظف هو الإستراتيجوس (الحاكم العام) ولم يكن هناك خلاف على وجود هذه المنطقة الإدارية وإنما كان الخلاف حول الحد الفاصل بين طيبة ومصر السفلى<sup>(٧٣)</sup>.

## التقسيم الثلاثى Tripartite:

لم تعرف مصر هذا التقسيم الثلاثى فى العصر البطلمى وما أشار إليه إسترابون من وجود قسم بين طيبة والدلتا وإنما كان يشير إلى تقسيم جغرافى أما إستراتيجية مصر الوسطى (Heptanomia) فيرجع إنشاؤها إلى عام ١٢/١١م أى فى عصر أغسطس<sup>(٧٤)</sup> أما المحافظات السبع فهى ممفيس، أفروديتوبوليس، هيراكليوبوليس، أكسورينخوس، كينوبوليس، وهرموبوليس، وهناك من يضيف الواحة الصغرى لتمثل المحافظة السابعة فى مصر الوسطى لكن Thomas<sup>(٧٥)</sup>، الذى نشره فى سنة ١٩٠٤م،

وخلص إلى أن المحافظة السابعة هي ليتوبوليس Litopolite ذلك بالإضافة إلى الفيوم، وكانت هذه المنطقة تضم تسع محافظات بعد أن أضيف إليها Antinopolite بعد أن أصبحت محافظة.

### التقسيم الرباعي Quadripartite:

نعرف أن مصر العليا كانت مقسمة إلى قسمين إداريين :

١- الأقاليم السبع نومات Heptanomia والفيوم. ٢- طيبة.

وعرف هذا التقسيم الفرعى طريقة إلى مصر السفلى ودليلنا على ذلك يأتي من وثيقتين هما P. Oxy. 3362, P. Oxy 709 والوثيقة الأخيرة ترجع إلى النصف الثانى من القرن الثانى حيث تذكر الوثيقة ثلاث عشرة محافظة فى طيبة، وإحدى عشر محافظة فى الهيبتانوميا ثم إحدى عشرة محافظة أخرى فى الجزء الشرقى من مصر السفلى<sup>(٧٦)</sup> ويأتى بعد ذلك أسماء باقى أقاليم مصر السفلى فى وسط وغرب الدلتا، وهذه الوثيقة تدل دلالة واضحة على أن مصر كانت مقسمة إلى أربعة أقسام إدارية<sup>(٧٧)</sup> وهذا التقسيم الرباعى عرفته مصر فى العصر البيزنطى وهذه الأقسام هى: وطيبة Thebais وأركاديا Arcadia وAugustamnica, Aegyptus وهذا يتفق مع ما أشارت إليه P. Oxy. 3362:

١- غرب ووسط مصر السفلى. ٢- شرق مصر السفلى (الدلتا).

٣- الأقاليم السبع والفيوم. ٤- طيبة.

ومع بداية العصر البيزنطى الباكر أصبحت ثلاثة أقسام فقط حيث تم إدماج الجزء الشرقى من مصر السفلى مع الأقاليم السبع والفيوم<sup>(٧٨)</sup>، وعرفت باسم Aegyptus Heraculia<sup>(٧٩)</sup>.

٣- عدد الإستراتيجوى:

أما فيما يتعلق بعدد الإستراتيجوى فإن ذلك كان مرتبطا بالتقسيم الإدارى لمصر فى العصر الرومانى، وسبق أن ذكرنا أن مصر قسمت إلى:-

١- الدلتا. ٢- الأقاليم السبع والفيوم. ٣- طيبة. ٤- وفيما يتعلق بمنطقة الدلتا فسبق أن ذكرنا أنها قسمت إلى:- ١- شرق الدلتا. ٢- وسط وغرب الدلتا<sup>(٨٠)</sup>.

ولا يوجد أى خلاف على وجود إستراتيجوس فى طيبة طوال العصر الرومانى وأن نفس الشئ ينطبق على المحافظات السبع والفيوم منذ إنشائها عام ١٢/١١م. أما الخلاف فكان حول إستراتيجوس الدلتا حيث وردت الإشارة إليه بصورة مختلفة Scutius]ωνος γενομένου ἐπιστρατήγου κατὸν χώρας (الذى كان فيما سبق إستراتيجوس مصر السفلى) وترد الإشارة إلى الإيستراتيجوس Scutius Asclepiodotus على أنه إستراتيجوس المحافظات الإحدى عشرة ἐπιστρατήγος ἸΑ Νόμων<sup>(٨٢)</sup> وذلك منذ عام ١٧٨. ووردت الإشارة لأول مرة إلى تاريخ إستراتيجوس فى مصر السفلى وهو عام ١٣٨م، وليس عام ١١٩/١١٨ كما أرجعه ناشر P. Yale. 141، أما الأمر المهم الآخر فى هذه البردية P. Yale. Inv. 1530 فهو فتوى قانونية من أحد فقهاء القانون يقول فيها إن الرجل الذى ليس له ولد يرثه أخوه<sup>(٨٣)</sup>.

وكان اللقب الذى يأخذه إستراتيجوس مصر السفلى هو باللاتينية Epistrategos Pelusio (ربما لأن بوليزيوم كانت مقر إقامته) أما باليونانية فكان ἐπιστρατήγος κάτω χώρας ويفترض أن اللقب اللاتينى هو لقب إستراتيجوس شرق الدلتا أما اللقب اليونانى فهو لقب إستراتيجوس وسط وغرب الدلتا<sup>(٨٤)</sup>. ويخلص توماس إلى القول إنه قبل نهاية حكم أغسطس كان فى مصر ثلاث إستراتيجيات وأن هذا العدد زاد إلى أربع وذلك منذ النصف الثانى من القرن الثانى، وأن عدد الإيستراتيجوى استمر أربعة فى آن واحد وذلك حتى اختفاء وظيفة الإيستراتيجيا<sup>(٨٥)</sup>.

#### ٤- مقر الإيستراتيجوس وجولاته التفتيشية:

المفروض أن الإيستراتيجوس كان يقيم بجوار الوالى وغيره من كبار المديرين المالىين فى الإسكندرية، وأنه كان يقوم بجولات تفتيشية فى المحافظات التابعة للإيستراتيجية التى يشرف عليها، والافتراض الثانى أن الإيستراتيجوس لم يكن له مكان معين وأنه كان يتجول ويتنقل من محافظة إلى أخرى فى نطاق منطقة نفوذه<sup>(٨٦)</sup>.

وفىما يتعلق بإمكان إقامة الإيستراتيجوس فى طيبة فإن مدينة بطلميية Ptolemais كانت مقر إقامة فى العصر البطلمى، واستمرت كذلك فى العصر



الرومانى، فيشير أحد النقوش<sup>(٨٧)</sup> إلى أن مكتب الإيستراتيجوس فى طيبة (والذى كان مقره فى بطلمية = المنشأة) كان يضم اثنين من سلاح الفرسان وآخر من المشاة، وأن مهمة هؤلاء الجنود كانت مقصورة على الأعمال الكتابية. أما إيستراتيجوس المحافظات السبع والفيوم فكان يقيم فى أنتينوبوليس Antinopolis بعد عام ١٣٠م وإن كان Praeses (الموظفون الجدد الذين حلوا مكان الإيستراتيجوس بعد إصلاحات دقلديانوس) كانوا يقيمون فى هرموبوليس Hermopolis، أما قبل إنشاء أنتينوبوليس فكانت ممفيس هى مقر إقامة إيستراتيجوس المحافظات السبع والفيوم<sup>(٨٨)</sup>. وأشارت بردية نشرت حديثا<sup>(٨٩)</sup> وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة إلى أن أنتينوبوليس كانت مقر إقامة الإيستراتيجوس منذ عام ١٣٠م حيث يطلب صاحب الشكوى وهو من مواطنى أنتينوبوليس وله أملاك فى كرانس، يطلب من الإيستراتيجوس أن يأمر الإيستراتيجوس بإرسال المتهم للمحاكمة أمام الإيستراتيجوس فى أنتينوبوليس<sup>(٩٠)</sup>.

وكان مقر إقامة إيستراتيجوس شرقى الدلتا فى بيلوزيوم (الفرما) Pelusium حيث كانت مقرا للجولة التفتيشية (Conventus) التى يقوم بها الوالى<sup>(٩١)</sup>، أما إيستراتيجوس وسط وغرب الدلتا فإن لم يكن يقيم فى الإسكندرية (لم يكن له أى سلطة فى الإسكندرية) فمن المفترض أنه كان يقيم فى نقراطيس (Naurkratis) أو مدينة سايس Sais (صا الحجر-غربية) وكانت تقع على فرع النيل الغربى الكنانوبى ويعتبرها إسترابون عاصمة مصر السفلى Metroropolis τῆς κατὸ χάρα<sup>(٩٢)</sup>.

وكان الإيستراتيجوس يقوم بجولات تفتيشية بين الحين والآخر فى المحافظات الواقعة تحت سلطانه، وكانت هذه الجولات تمكنه من متابعة الأعمال الحكومية من ناحية وتتيح الفرصة للمواطنين أن يتقدموا بشكواهم إليه إبان هذه الجولات من ناحية أخرى، وكانت كلمة الغربية والتنقل (ἐπιδήμια) دليلا على تنقل الإيستراتيجوس، وسنلاحظ فى الفصل الخاص بالاختصاصات القضائية أن الإيستراتيجوس كان يعقد جلسات المحاكمة الخاصة به فى أماكن متعددة، فيعقد محاكمة فى أرسينوى<sup>(٩٣)</sup> وأخرى فى هرموبوليس<sup>(٩٤)</sup> ويزور أكسورينخوس ويعقد فيها محاكمة أخرى<sup>(٩٥)</sup> وهكذا كان يتنقل فى المنطقة التى

له اختصاصات فيها. وكانت تلك الزيارات التفتيشية للإبستراتيجوس مرتبطة فى معظم الأحيان بموسم بذر البذور وذلك للإشراف على هذه العملية، أما جلسات المحاكمة التى كان يعقدها الإبستراتيجوس فكانت تعقد فى الغالب فى الفترة من أبريل حتى أغسطس / سبتمبر، وفى أواخر الخريف وبداية الشتاء يذهب إلى الإسكندرية لمقابلة الوالى والإعداد للكونفنتس (Conventus)، وكان الإبستراتيجوس يقضى الشهور التالية إما فى جولات فى المحافظات التابعة له أو فى مقر إقامته<sup>(٩٦)</sup>.

٥) اختفاء الوظيفة:

يرتبط اختفاء تلك الوظيفة بشكل أساسى بالإصلاحات الإدارية التى قام بها دقلديانوس والذى جعل من طيبة وحدات إدارية منفصلة عن بعضها يحكم كل وحدة منها موظف يسمى Praeses وامتدت طيبة إلى الشمال حتى شملت هرموبوليس، وقسمت طيبة نفسها إلى قسمين طيبة العليا (الصعيد الجوانى) وطيبة السفلى (الصعيد القريب) وكان لكل قسم مديره المالى الخاص Procurator<sup>(٩٧)</sup>.

وتشير P. Oxy. 3031 التى ترجع إلى عام ٣٠٢م إلى المدير المالى لمنطقة Heptanomia ويبدو أن هذه الوظيفة حلت مكان وظيفة الإبستراتيجوس وكانت آخر إشارة إلى هذه الوظيفة فى تلك المنطقة قد وردت فى P. Oxy. 416 والتى ترجع إلى عام ٢٩٨م<sup>(٩٨)</sup>.

أما Thomas<sup>(٩٩)</sup> فكان أكثر تحديدا حيث جعل اختفاء الوظيفة مرتبطا بالإصلاحات التى قام بها دقلديانوس وأن تلك الوظيفة قد توارت فى الهيبتانوميا منذ عام ٢٩٧م، واختفت الوظيفة من طيبة قبل عامين من هذا التاريخ، واختفت الوظيفة من مصر كلها عام ٣٠٢م<sup>(١٠٠)</sup>.

ومن الملاحظ أنه فى عصر الإمبراطورين جالسيوريوس ٣٠٥-٣٣١م وماكسيميانوس ٣١٣-٣٠٥م ظهر الـ Praeses واختفى الإبستراتيجوس<sup>(١٠١)</sup>.

## الفصل الثانى

### دور الإستراتيجوس فى الأعباء الإلزامية

- أ) بداية الأعباء.
- ب) التعيين بالقرعة ودور الإستراتيجوس فى هذا الشأن.
- جـ) وظائف خارج نطاق المحافظة.
- د) وظائف أخرى.
- هـ) الالتماسات المقدمة للإستراتيجوس للإعفاء من الأعباء الإلزامية.

## (أ) بداية الأعباء:

كان إكراه الناس على القيام بالخدمات العامة أمراً شائعاً في الشرق القديم بصفة عامة وفي المدن اليونانية الحرة، وعرف هذا التكليف باسم *Λειτουργία* وهى كلمة تعنى العمل من أجل الشعب، أما الرومان فقد عرفوا نظام الواجبات العامة (*munera*) فكان يوكل التكليف بهذه الأعباء إلى الموسرين والقادرين مالياً وجسمانياً<sup>(١)</sup>. وهم يكنى لهم بكلمة *οἱ εὐπόροι*.

وعندما جاء الرومان إلى مصر وفتحوا تلك البلاد وجدوا أن نظام الأعباء الإلزامية معروفاً منذ عهد الفراعنة والبطلمة<sup>(٢)</sup>. وتدلنا الوثائق البردية على أن نظام الأعباء الإلزامية فى مصر فى العصر الرومانى كان لا يزال فى طوره الأول فى القرن الميلادى الأول وأن هذا النظام لم تكن معالمة قد اتضحت بعد، ولكن مع نهاية القرن الأول أخذ هذا النظام يتطور بسرعة واكتمل ازدهاره مع بداية القرن الثانى<sup>(٣)</sup> ويقول R. Hübner إن بردية (P. Oxy. Inv. 50. 4B-24 B(3-4) التى تضم قسماً *orkos* مكتوباً من المكلف بالعبء الإلزامى المتعلق بالإشراف على السدود - تعطى مثلاً على نوعية الأعباء الإلزامية فى عام ٧٠م فى حين أن الأدلة والشواهد ترجع إلى السنوات الأولى من القرن الثانى<sup>(٤)</sup>. ومما نستخلصه من الأوامر (*ἐντολάι*) التى أصدرها الوالى ميتيوس روفوس *Mittius Rufus* أن نظام الأعباء الإلزامية كان قد وصل إلى مرحلة متقدمة بالفعل فى فترة ولايته التى امتدت من ٨٩-٩١م<sup>(٥)</sup>.

وفى صدد تعليقه على هذه البردية يقول N. Lewis<sup>(٦)</sup> إن هذا القسم ليس دليلاً حتمياً على التكليف الإلزامى حيث إن لدينا عدداً من الأشخاص كانوا يؤدون القسم فى مناسبات أخرى، ولا يتعلق هذا القسم بالأعباء الإلزامية، وعلى سبيل المثال فإن المتعهدين بتوريد المواد الغذائية والحراس وحتى الإستراتيجوى كانوا جميعاً يؤدون القسم *BGU. 92; 649* ومن ثم فليس القسم فى *P. Oxy.* التى يرجع تاريخها إلى عام ٧٠م دليلاً كافياً على التكليف بالأعباء الإلزامية، ولدينا قسم فى *P. Mich. 233* وهى ترجع إلى عام ٢٥م والقسم الوارد بها تناول الإعفاء من الخفارة *Aphesiophylakes* فهل يعنى هذا أنها كانت خدمة إلزامية؟.

يستنبط Hübner<sup>(٧)</sup> من SBVI, 9050 دليلاً على أن وظيفة محصلي الضرائب المكلفين بضريبة الرأس والواحد منهم يلقب بالآتي  $\delta \text{πρακτώρ λαογραφίας}$  كان يقوم بها موظفون بتكليف إلزامي في عام ٥١/٥٠م، وإن كانت تدل على وجود نظام فجع للخدمات الإلزامية. ويأخذ من P. Mich. 233 الدليل على أن الكهنة لم يكونوا جميعاً معفين من الأعباء الإلزامية. ولا يرجح<sup>(٨)</sup> N. Lewis هذا الأمر حيث يذكر أن هذا النوع من الخدمات لا يندرج تحت الأعباء الإلزامية وأن كلمة  $\sigma \text{πορος}$  لم تكن مقصورة فقط على الأملاك وأنها لم ترد في البردية<sup>(٩)</sup>.

وخلاصة القول إن الأباطرة الرومان كانوا في حرصهم على ضمان تدفق الأموال من مصر يعتمدون في أول الأمر على موظفين مأجورين ثم على المنافسة بين الراغبين في تولي هذه الوظائف البلدية التي كانت أعباؤها وتكاليفها تلقى على عاتق من يقع عليه الاختيار لهذه الوظائف الشرفية، ولكن بسبب سوء الحالة الاقتصادية في القرن الأول وجد الأباطرة أن الضرورة تحتم عليهم أن يتدخلوا في الشؤون المالية وأصبح من اللازم إعداد قوائم لأولئك المرشحين لهذه المهام وإكراههم على توليها<sup>(١٠)</sup>.

وعلى هذا الأساس يكون قد بدأ نظام تولي الخدمات الإلزامية فجاً في منتصف القرن الأول الميلادي ومع نهاية هذا القرن كان هذا النظام قد أخذ ينمو بسرعة ثم اكتمل ازدهاره مع بداية القرن الثاني، وأصبح له هيكل واضح قبل نهاية عصر تراجان الذي اتخذ الخطوة الحاسمة عندما حوّل تحصيل معظم الضرائب النقدية إلى أعمال بالخدمات الإلزامية، وهكذا حد من مساوئ وسلطة المستزمين رغم أن ذلك لم يكتمل تماماً<sup>(١١)</sup>.

وهكذا كان الأشخاص المؤهلون لتحمل الأعباء الإلزامية هم من الذكور ويجب أن تكون أعمارهم بين ١٤-٦٥ عاماً وبشروط في الفرد المرشح أن يكون حائزاً للنصاب المالي  $\sigma \text{πορος}$  وذلك وفقاً للتصنيف الذي جرى في عملية الإحصاء، ويستثنى من ذلك الترشيح لأولئك الأشخاص الذين يخدمون بالفعل في وظائف إلزامية، أما شروط الإعفاء الأخرى فسنتناولها في حينه.

ب) التعيين بالقرعة ودور الإستراتيجوس فى هذا الشأن:

عرفت مصر نوعين من الأعباء الإلزامية، يسمى أحدهما: ١- الأعباء المدنية Leitourgiae Politikae وكان يُكلف بها القادرون مادياً οἱ εὐπόροι وهى تساوة الخدمات العامة. ٢- Leitourgiae Somatikae الأعباء الجسمانية أو البدنية، وكما يُكلف بها الفلاحون والمزارعون وغير القادرين مادياً، وهى ما تعرف بأعمال السخرة، وقد تعددت مراسيم الأباطرة وقرارات الولاة التى تتناول ترشيح وتعيين الأفراد لشغل مثل هذه الوظائف أو القيام بأعمال السخرة.

ونعرف من تلك الوثائق البردية ما يزيد عن مائة نوع من الخدمات الإلزامية يكلف بها شخص أو مجموعة من الأشخاص مثل شيوخ القرى والشرطة وجبا الضرائب وموردى الحبوب والقائمين بأعمال الحصاد والمحافظة على السدود وغيرها.... كل هؤلاء وغيرهم كانوا يكلفون بطريق الإلزام بعمل ما فى مجال الخدمات والوظائف فى نظام إلزامى متنام ومتطور بصورة كاملة فى القرن الثانى والثالث<sup>(١٣)</sup>.

وكانت إجراءات الترشيح للأعباء الإلزامية تجرى على النحو التالى:

أ) يقوم كاتب القرية بترشيح ثلاثة أسماء لكل عمل إلزامى<sup>(١٣)</sup> ويقدم مع كل اسم منها قائمة بممتلكاته، وكان هؤلاء الكتبة مسئولين وحدهم عن مدى أهليتنا المرشحين لأداء هذه الوظائف<sup>(١٤)</sup> ويوضح كاتب القرية (Κωμογραμματεὺς) فى تلك القوائم سن المرشح وثروته والوظائف الشاغرة المطلوب شغلها ثم تسلم هذه القوائم أولاً إلى الحاكم الإقليمي وهو الإستراتيجوس.

ب) تُسوّغ هذه القوائم صفة التعيين أى ما يكنى بكلمة (καταστάσις) وذلك من قبل الحاكم الإقليمي بعد تأكده من كفاءة المرشحين، ثم ترسل القائمة إلى الوالى أو بالأحرى إلى الإستراتيجوس باعتباره المختص به أولاً وأخيراً.

ج) مع بداية العام المالى كان الوالى ممثلاً فى الإستراتيجوس يقوم بتعيين الأشخاص عن طريق القرعة، ويحدد الإستراتيجوس للأشخاص المرشحين الثلاثة نهاية مدة خدمتهم فى الوظيفة، وكذلك القسم الإدارى الذى سيتولون فيه الوظيفة<sup>(١٥)</sup>.

كانت وجهة النظر السائدة منذ أن نشر Oertel كتابه عن الأعباء وحتى وقت قريب بأن طريقة تعيين الأفراد فى الخدمات الإلزامية كانت على النحو التالى وهى

أن يُعد كاتب القرية قائمة بأسماء الأشخاص المرشحين للوظائف الشاغرة ويقدمها إلى الحاكم الإقليمي الذى يرفعها بدوره إلى الحاكم العام - الإستراتيجوس - الذى يختار أحد المرشحين عن طريق القرعة  $\eta \kappa\lambda\eta\rho\sigma$ .

ولدينا مجموعة من الوثائق المنشورة حديثاً<sup>(١٦)</sup> P. Mich.inv.5458a تؤيد هذا الأمر حيث يقدم Chairemon وهو كاتب قريه كرانس إلى الحاكم الإقليمي لقسمى بوليمون وثيمستيس وهو المدعو Bolanus بناءً على الطلب الذى قدمه الأخير بأن يرشح له بعض الأشخاص للأعمال الإلزامية المتعلقة بتقوية الجسور وتطهير القنوات فى العام العاشر .... وترجع تلك البردية إلى عام ١٩٦-١٩٨ وفى بردية أخرى P. Mich.inv. 5299a<sup>(١٧)</sup> وهى ترجع إلى عام ٢١٦/٢١٥ يقدم فيها (Posion) كاتب قرية فيلادلفيا إلى الحاكم الإقليمي فى قسم هيراقليديس من محافظة الفيوم ما يفيد أنه يقدم إليه قائمة بأسماء الأشخاص المكلفين بمراقبة المسجونين  $\delta\epsilon\sigma\mu\iota\sigma$  المنقولين للعرض أمام الوالى Aurelius Septimeis Heraclitus<sup>(١٨)</sup>.

ووافقت الآنسه<sup>(١٩)</sup> Wegener على مثل هذه الإجراءات الخاصة بالترشيح والتعيين، ووافق عليها نافتالى لويس<sup>(٢٠)</sup> على أساس أن عملية سحب القرعة بمعرفة الوالى كانت إجراء شكلياً، وأن الأشخاص المرشحين للوظيفة كانوا بالفعل قد تم تعيينهم بمعرفة الإستراتيجوس، وأن الوالى كان يوزع عليهم الأيام والشهور التى سيكونون مسئولين فيها وكذلك الأقسام التى سيكونون مسئولين عنها، وإن الترشيح إبان القرن الثالث كان بمثابة إلى التعيين المباشر، وإن هذه كانت مجرد وسيلة لتقسيم الوظيفة المشغولة بالفعل بين المعينين إلزامياً. والواقع أن مثل هذه الإجراءات كانت تتم باسم الوالى ولكنه لا يشارك فيها بالفعل وإنما كان الإستراتيجوس هو الذى يقوم بمثل هذه الإجراءات إما بتفويض عام من الوالى أو أنها كانت جزءاً من تلك الاختصاصات المكلف بها.

وبعد فترة قصيرة ومع كثرة الأدلة البردية قال نافتالى لويس بأن الإستراتيجوس كان له دور محدود فى تعيين المرشحين للأعباء الإلزامية، وأن معظم الوظائف المحلية كان التعيين فيها يتم بمعرفة الحاكم الإقليمي، وأن هناك بعض الأعباء الإلزامية لم يكن يشترك الإستراتيجوس فى إختيار المرشحين لها، ومن ناحية أخرى فإن هناك بعض الأعباء لا يتم التعيين فيها عن طريق القرعة<sup>(٢١)</sup>. ويقسم

ناقتالى لويس اختصاصات الإستراتيجوس فى الأعباء الإلزامية إلى ثلاثة أقسام:- أ) تعيين الأفراد المرشحين للخدمة خارج نطاق المحافظة التى يقيمون فيها وكان ذلك من أهم اختصاصات الإستراتيجوس فى هذا المجال<sup>(٢٢)</sup>.

ب) أن يختار عن طريق القرعة المعينين لبعض الخدمات الإلزامية المحلية المهمة. ج) كانت بعض الالتماسات توجه إلى الإستراتيجوس لطلب الإعفاء من الخدمة الإلزامية وكان بعضها الآخر يُحال منه أو إليه من الوالى<sup>(٢٣)</sup>.

أضافت إحدى برديات أكسيرينخوس المنشورة حديثاً<sup>(٢٤)</sup> بندين آخرين عن دور الإستراتيجوس فى الأعباء الإلزامية.

د) أن الإستراتيجوس كان يقوم بتسجيل أولئك الذين عينوا لهذه الأعمال فى سجلات ومذكرات معينة - Commentari - التى تُنشر على الملأ كالعادة - وهذا يعنى أنه لا يحدث تبليغ آخر للفرد بالعبء المكلف به بعد نشر تلك السجلات. ه) إن الإستراتيجوس كان يصر على أن تفحص ممتلكات المرشحين للوظيفة الإلزامية للتعرف على مدى الأهلية والاستحقاق لهذا المرشح لتولسى تلك الوظيفة وذلك وفقاً لتعليمات الوالى.

والبردية السابقة والتى ترجع إلى عام ١١٨م تعطى انعكاساً لقرار الوالى فيبيوس ماكسيموس (Vibius Maximus ١٠٣ - ١٠٧م) المتعلق بضرورة تحرى الدقة عند تقدير الإيرادات والأملاك الخاصة بالأفراد قبل ترشيحهم للوظائف الإلزامية، حيث إن الكثيرين من الناس كانوا يتقدمون بالتماسات يطلبون فيها الإعفاء من الوظائف التى رشحوا لها لأنهم صاروا مفلسين أو غير قادرين مادياً على تحمل هذا العبء أى أنهم أصبحوا οἱ ἄπόροι وسنتناول هذا الأمر فيما بعد وذلك عند الحديث عن تلك الالتماسات المرفوعة لطلب الإعفاء من تلك الخدمات الإلزامية<sup>(٢٥)</sup>. أما البردية ذاتها P. Oxy. 3025 التى وردت فى رد ديميتريوس الحاكم الإقليمى لمحافظة أكسيرينخوس على خطاب أرسله الحاكم العام -الإستراتيجوس- Julius Maximianus الذى أعلنه على ملأ من العامة وكان نص خطاب الإستراتيجوس كما يلي:

"ينبغى أن يتم إعلان أسماء أولئك الذين تم ترشيحهم لوظائف إلزامية فى سجلات اليوم - كتاب اليوم- الذى أوزعه، حيث إنى أعتقد أنه من الضرورى أن



يتم إبلاغهم أيضا بما جاء في هذا الخطاب، وكذلك يجب أن يتم النشر في مكان عام، لأننى سوف أتابع كل هذه الأمور بنفسى... " ووفقاً للأوامر التى أصدرتها يجب أن تفحص بعناية ممتلكاتهم الخاصة، وذلك بناء على تعليمات سيادة الوالى<sup>(٢٦)</sup>. ويتضح مما سبق أن العالم نافتمالى لويس عندما كان يتحدث عن دور محدود للإبستراتيجوس فى الأعباء الإلزامية فإنه كان يتحدث فى ضوء ما كان فى متناوله من وثائق أما الآن وفى ضوء بردية منشورة فى مجموعة P. Oxy. 3025 فإنه يتضح أن الإبستراتيجوس كان واسع النفوذ فيما يتعلق بالأعباء الإلزامية، وفيما يتعلق بالبند الثانى فإننا يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن قوائم المرشحين لتلك للوظائف المحلية كانت تقدم إلى الإبستراتيجوس الذى يختار منها عن طريق القرعة κλήρος الأفراد لشغل ما يشاء من الوظائف الشاغرة ومن هذه الوظائف محصل الضرائب Πρακτώρ وأمناء شون الغلال (οἱ σιτολόγοι)<sup>(٢٧)</sup> وجامعو الضرائب العينية والمادية بشكل أساسى، وعلى أية حال فإن هذه الوظائف بعينها كان التعيين فيها يتم عن طريق القرعة من وقت لآخر<sup>(٢٨)</sup>. وهناك وظائف أخرى تم التعيين فيها عن طريق القرعة مرة واحدة بمعرفة الإبستراتيجوس مثل وظيفة أمناء الشهر العقارى βιβλιοφυλάκες ἐγκτησεων ومرتين فى حالة وظيفة كاتب الحسى ὁ ἀμφοδογραμματεύς وثلاث مرات فى وظائف مراجعى حسابات الإبستراتيجوس ὕπηρεται وأربع مرات فى حالة كاتب القرية κωμογραμματεύς وربما كانت هذه الوظائف كلها يجرى بشأنها التعيين عن طريق القرعة ولكن من الممكن كذلك أن تكون هذه الأدلة المتفرقة جاءت إنعكاساً لظروف معينة غير محددة أو كانت ظاهرة وردت الإشارة إليها فى ثنايا الوثائق البردية<sup>(٢٩)</sup>.

وهناك تحفظان على النظام المتبع فى الإختيار لهذه الوظائف عن طريق القرعة أولهما: إنه لا يمكن القول بأن استخدام القرعة (κλήρος) يرجع إلى بداية الأعباء فتشير الوثيقة التالية S.B. 9050 والتي يرجع تاريخها إلى عام ٩٠م إلى خطاب من الوالى إلى الحكام الإقليميين بأن يرسلوا إليه ثلاثة أسماء وأنه سيختار أحدهم للوظيفة الإلزامية، ولم ترد الإشارة هنا إلى القرعة، ويبدو أن الوالى كان هو الذى يقوم بعملية الإختيار المطلوب، وأن هذا كان هو النظام الأصلى قبل أن يتسرب إليه الفساد عندما تناوله حق الإختيار عن طريق القرعة، أما فيما يتعلق ببداية نظام

القرعة فقد بدأت الأمارات الدالة عليه فى الفترة ما بين ١٣١م كما 114 وحتى عام ٢٢٩/٢٣٠م وذلك حسب ما تشير إليه BGU. 2282. الإستراتيجوس بنظام التكليف عن طريق القرعة فقد بدأت عام. هناك نصان يرجعان العلاقة إلى ما قبل ذلك وهما P. RyI. 78 ويرجع ١٥٧م وW. Chr. 28 ويرجع تاريخها إلى عام ١٥٩<sup>(٣٠)</sup>.

أما التحفظ الثانى فهو سؤال يجول بالخاطر عما إذا كان يستخدم القرعة دائماً فى التعيين للخدمات الإلزامية أم لا؟ إذا κληρος أو أحد مشتقاته يدل على سحب القرعة فإن بعض التعيين بها الإستراتيجوس كان يعبر عنها بالمصطلح الآتى χειριζομαι التعيين وفى بعض الأحيان αἰρεομαι (بمعنى الاختيار) وليس واضح على مدى الفرق بين هذه وتلك أو تصنيف لهذه المصطلحات الأفعال تظهر فى صدد التعيين للخدمات الإلزامية التى تتم بمعرفة الإستراتيجوس ومن ثم فإن القول بأن الإستراتيجوس كان يقوم بـ طريق القرعة فقط هو مقولة غير مقبولة وأن الإشارة إلى κληρος الوحيد على هذا الأمر<sup>(٣١)</sup>.

وفى ما يتعلق بالفعلين الخاصين بالتعيين وهما με,κατασταω يمكن استخدامهما فى البردى فى الفترة ما بين القرن الثانى حتى القرن الرابع الأعمال الإلزامية التى يقوم بها الإستراتيجوس ولا على الوظائف الإلزامية فقد الفعل καθίστημε,κατασταω فى P. Fam. Tebt. 24 للدلالة على يتقاضى راتباً، وفى أكثر من وثيقة يستخدم فعل καταστάω للإث الحفراء οἱ φολλάκες وهو ما كان يقوم به الموظفون المحليون<sup>(٣٢)</sup> وفى ما يتعلق توماس<sup>(٣٣)</sup> Thomas يستند إلى P. Fay. 26 و PSI. 1248 حيث يُستخدم يختار προχειριζόμαι ويكون استخدام هذا الفعل مرتبطاً بالإستة حين أنه فى نص ثالث يستخدم الفعل χειριζόμαι ومن ثم يمكننا أ أحد هذين الفعلين كان يستخدم مكان καθίστημι الذى يستخدم ومعنى هذا أن هذين الفعلين كانا يُستخدمان فى التعيينات الذ

الإبستراتيجوس فى حين أن الفعل καθίστημι كان يستخدم فى التعيينات التى يقوم بها الإبستراتيجوس أو غيره من الموظفين المحليين.

ويفترض راينموث O. Reinmuth<sup>(٣٤)</sup> أنه خلال القرن الثالث كان اختيار الأفراد لتولى الأعباء الإلزامية عن طريق القرعة يتم بمعرفة الوالى وليس الإبستراتيجوس ومعنى هذا أن سحب القرعة كان إجراءً يتم بمعرفة الوالى ويستند فى ذلك إلى P. Lond. 1220 التى يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٦-٢١٠م حيث يرسل كاتب القرية أسماء المرشحين لتولى وظيفة محصلى الضرائب النقدية إلى الإبستراتيجوس الذى يرسلها بدوره إلى الوالى Subatianus Aquilla ليختار منها ما يشاء، أما توماس<sup>(٣٥)</sup> فيفترض أن هذا كان إجراءً استثنائياً ولم يكن هو القاعدة المتبعة وهذا هو الرأى المقبول.

وتشير إحدى البرديات<sup>(٣٦)</sup> إلى أن عملية التعيين فى وظائف الخدمة الإلزامية كانت تتم فى نفس اليوم الذى يتسلم فيه الإبستراتيجوس الترشيحات من شيوخ وأعيان القرية أو ربما فى اليوم التالى. وبعد أن تنتهى عملية التعيين عن طريق القرعة يعطى الحاكم العام - الإبستراتيجوس - أوامره إلى الحاكم الإقليمى الإبستراتيجوس - بأن يعلن قائمة المعينين فى مكان عام<sup>(٣٧)</sup>. وتشير الوثائق إلى أن إجراءات القرعة لم تكن تتم دائماً قبل بداية تاريخ الوظيفة وفى مثل هذه الظروف كان على المعينين أن يستمروا فى أعمالهم حتى تظهر نتيجة القرعة، ففى إحدى الحالات ظل محصلو الغرامات فى الوظيفة ستة أشهر أخرى بعد نهاية وظيفتهم وبداية الوظيفة الأخرى<sup>(٣٨)</sup>.

وخلص القول أن نظام الأعباء الإلزامية على النحو المعروف فى مصر الرومانية -سواءً الوظائف العامة منها أو السخرة- بدأ فى عصر الإمبراطور تيبيريوس ١٤-٣٧م أو بالأحرى فى النصف الثانى من القرن الأول، واكتملت صورته فى عصر تراجان، وكان الأصل فى نظام اختيار المكلفين بالأعباء أن ترسل قوائم المرشحين (متضمنة كل شئ عن مؤهلات المرشحين) عن طريق الموظفين المحليين بما فيهم الإبستراتيجوس إلى الوالى الذى يختار بدوره الأفراد لشغل هذه الوظائف الشاغرة، ومع بداية نظام القرعة ١٣١-٢٣٠م كان للإبستراتيجوس دور مهم فيه منذ

عام ١٦٥م وحتى عام ٢٣٠م، وإن كان البعض يقول بأن هذا الدور توقف مع بداية القرن الثالث وعادت الأمور إلى الوالى مرة أخرى.

ويمكن القول أيضاً بأن الإستراتيجوس كان هو الموظف الحكومى المسئول - وإن كان ذلك بشكل غير دائم- عن تلك التعيينات التى تتم عن طريق القرعة منذ تطبيق هذا النظام وأخذ الإستراتيجوس دوراً فيه وليس قبل أو بعد ١٦٥-٢٣٠م، وأن الوظائف التى كان يجرى تعيينها بواسطة الإستراتيجوس بهذه الطريقة كانت قليلة ولكنها مهمة مثل محصلى الضرائب والغرامات، وكتاب القرى، ومراجعى الحسابات، ومن ناحية أخرى لم تكن القرعة هى الأسلوب الوحيد الذى يتبعه الإستراتيجوس فى التعيينات ويمكن القول، بأن الإستراتيجوس كان مفوضاً تفويضاً عاماً من الوالى فى تعيين الكثير من الوظائف العامة والخدمات الإلزامية التى لايسعفنا الدليل الوثائقى فى التحدث عنها أو تحديد هويتها.

(ج) وظائف خارج نطاق المحافظة (Nome):

وإذا كان الإستراتيجوس هو الذى يقوم بسحب القرعة فى التعيينات التى تتم بهذه الطريقة فإنه كان يقوم كذلك أيضاً بتعيين الأفراد للعمل فى الوظائف الإلزامية خارج نطاق الإقليم الذى يقيمون فيها، ويذكر نافتالى لويس Lewis<sup>(٣٩)</sup> أن من بين هذه الوظائف وظيفة نقل السجلات إلى الإسكندرية وكانت هذه الوظيفة تتطلب من القائم بها السفر خارج حدود المحافظة، وهناك وظائف أخرى كانت دائماً خارج نطاق الإقليم مثل  $\epsilon\lambda\alpha\rho\iota\theta\mu\eta\iota\sigma\iota\varsigma\ \theta\rho\epsilon\mu\mu\acute{\alpha}\tau\omega\nu$  (حصر للحيوانات الأليفة - أو الإنسان) ووظيفة فحص الأراضى ( $\epsilon\pi\iota\sigma\kappa\epsilon\psi\iota\varsigma\ \gamma\eta\varsigma$ ) وفى مثل هذه الحالات كان التعيين فيها يتم بواسطة الإستراتيجوس وليس الإستراتيجوس.

وفيما يتعلق بعملية الفحص  $\epsilon\pi\iota\sigma\kappa\epsilon\psi\iota\varsigma$ , فإن الدليل على ذلك يظهر بشكل جلى فى إحدى برديات Rylands التى يرجع تاريخها إلى عام ١٤٠/١٤١م وهى تقرير يكتبه الإستراتيجوس والكاتب الملكى فى محافظة منديس (Mendes) بالاشتراك مع اثنين من ملاك الأراضى فى (Busirite Nome) أبى صير عينهما الإستراتيجوس للقيام بعملية الفحص  $\epsilon\pi\iota\sigma\kappa\epsilon\psi\theta\alpha\iota$ <sup>(٤٠)</sup>. وفيما يتعلق بعملية الفحص والمراجعة تشير بردية أخرى<sup>(٤١)</sup> إلى أن هذه اللجنة كانت مكونة من الحاكم الإقليمى والكاتب الملكى وشخص آخر ممن كانوا يعينون من قبل الحاكم العام أو

ربما الوالى وكانت مهمة هذه اللجنة هى القيام بعملية المراجعة والفحص فى قسمى ثيميستيس (Themistes) وبوليمون (Polemon) من الإقليم الأرسينويتى (الفيوم) وتحديد نسبة النقص فى الدخل العام عن الأعوام السابقة ومعرفة السبب فى ذلك. أما البردية نفسها فهى رد من كاتب القرية وكتاب الحواضر على خطاب الإستراتيجوس بترشيح الأشخاص لهذه الوظيفة التى كان المرشحون لها يخدمون فى خارج المحافظة والتى يقوم الإستراتيجوس بتعيين الأفراد لها. ويبدو أن الأفراد كانوا يخدمون فى هذه الوظائف خارج مقار إقامتهم كى تضمن الإدارة الدقة فى التحرى والتقصى عن الممتلكات وذلك بعيداً عن المعارف والأقارب حتى لا يحدث غش أو تدليس.

وهناك برديتان أخريان الأولى منهما نشرها فيلكن Wilcken فى W. Chr. 238 وأشار إلى أن كاتب هذه الرسالة إستراتيجوس حيث ترد الإشارة إلى تعيين أشخاص للقيام بوظيفة  $\epsilon\iota\varsigma\ \tau\eta\nu\ \epsilon\pi\iota\sigma\kappa\epsilon\psi\iota\nu$ <sup>(٤٢)</sup> ويرجع تاريخ البردية إلى عام ١١٣-١٢٠م وهو تاريخ مبكر نسبياً وذلك عن مسئولية الإستراتيجوس ومشاركته فى التعيين للوظائف العامة والذى يرجع إلى عام ١٣٠م وإن كانت بردية أخرى تُرجع هذه المسئولية إلى عام ١١٧م<sup>(٤٣)</sup> وتشير وثيقة أخرى<sup>(٤٤)</sup> إلى رجلين من إقليم اكسيرينخوس كانا قد عُينا للبحث عن أشخاص مختلفين فى هرموبوليس، وأن الإستراتيجوس هو الذى عينهما إلا أن الإستراتيجوس ربما كان مشاركاً فى هذا التعيين وترجع هذه البردية إلى عام ٢٣٥م وهو تاريخ متأخر بعض الشيء عن الأمثلة التى شارك فيها الإستراتيجوس ٢٣٠م<sup>(٤٥)</sup>.

أما فيما يتعلق بوظيفة نقل السجلات إلى الإسكندرية التى أشار نافتالى لويس إلى أن الإستراتيجوس كان هو الذى يعين الأفراد المكلفين للقيام بها لأنها تتطلب أن يغادر الفرد محافظته متوجهاً إلى الإسكندرية فإن Thomas<sup>(٤٦)</sup> يقول بأنه ليس لدينا فى P. Flor. 358, P. Amh. 69 ما يلزمنا بأن الإستراتيجوس كان مشاركاً فى هذا التعيين. ويبدو أن سلطة الإستراتيجوس التى كانت تشمل عدة محافظات (فى نطاق منطقة إدارية كانت تسمى أبستراتيجيه) كانت تؤهله لعملية التعيين فى حين أن الإستراتيجوس كانت سلطاته تقتصر على محافظة واحدة فقط.

## (د) وظائف أخرى:

لدينا مجموعة من الوثائق من أرشيف لكاتب قرية مشهور هو المدعو بيتاوس (Petaus) تتحدث كلها عن مجموعة من الوظائف الإلزامية التي كان الإستراتيجوس يعين الأفراد فيها.

ففى إحدى هذه البرديات<sup>(٤٧)</sup> يكتب بيتاوس إلى أبوللونيوس الحاكم الإقليمي لقسم هيراكليديس من الأقليم الأرسينوتى بقوله "نرجوا إرسال أسماء الأشخاص الذين إنتهت مدة خدمتهم فى العام الخامس والعشرين من حكم ماركوس أوريلليوس كومودوس = ١٤ يناير ١٨٥م، على أن أقوم بنفسى بترشيح الأسماء التالية ممن لديهم الأموال الكافية لتولى وظيفة السيتولوجيا، ومن ثم يمكن أن نرسلها إلى الإستراتيجوس الأعظم ليعين من يشاء منهم عن طريق القرعة"، وفى بردية أخرى جاء خطاب يرجع إلى ٢٦ مايو ١٨٥م<sup>(٤٨)</sup> يكتب بيتاوس كاتب قرية (Sypon) وقرى أخرى إلى أبوللونيوس حاكم قسم هيراكليديس من الأقليم الأرسينوتى يرشح فيه الأشخاص لتولى وظيفة إلزامية تتعلق بتحصيل الضرائب العينية ويطلب موافقة الإستراتيجوس عليها حتى يتم إرسالها إلى الإستراتيجوس ليختار من بينها عن طريق القرعة، وفى بردية أخرى<sup>(٤٩)</sup> ترجع إلى عام ١٨٥م يرسل نفس كاتب تلك القرية أسماء ستة أفراد إلى الإستراتيجوس ويطلب موافقته عليهم حتى يرسل هذه الأسماء إلى الحاكم العام ليختار من بينهم عن طريق القرعة من يتولى وظيفة محصل الضرائب العينية وهو (πρακτωρ).

وفى رسالة أخرى<sup>(٥٠)</sup> يكتب بيتاوس إلى الحاكم الإقليمي فى قسم هيراكليديس أسماء ثلاثة عشر شخصاً تم ترشيحهم لتولى وظيفة جامعى الضرائب النقدية ويحدد القرى التى سيتولون فيها هذه المهمة ويرسلها بعد ذلك إلى الإستراتيجوس ليختار من بينهم من يشاء عن طرق القرعة. وسيوضح دور الإستراتيجوس فى تعيين الأفراد فى الوظائف الإلزامية الأخرى عند الحديث عن الالتماسات التى ترفع إليه للفصل فيها، وتشير البرديات السابقة إلى دور واضح للإستراتيجوس فى تعيين الأفراد فى الخدمات الإلزامية عن طريق القرعة.

أما فيما يتعلق بالوظائف الخاصة بمجلس البسولى والوظائف الخاصة بعواصم المحافظات فكان هذا المجلس Boule يختار المكلفين بالوظائف الإلزامية فى إحدى

جلساته وكان ذلك يتم عادة بعد تقديم الترشيحات وقبولها في جلسة سابقة، وفي الفترة ما بين الجلستين كان يحق للمرشحين أن يتقدموا بالطعن فى الترشيح وقد يحصلون على التغيير، أو التعديل، وكان سكرتير المجلس يقوم بتبليغ هذه الأسماء إلى الإستراتيجوس الذى يبلغهم بهذه الوظائف فى نفس اليوم ويبدأ العمل فى الوظيفة<sup>(٥١)</sup>.

وبمجرد أن تتم الإجراءات الخاصة بالاختيار من قبل مجلس البولى يقوم كبير موظفي المجلس بإخطار الموظف المسئول بأن يقوم بفرض الرهن على أملاك المعنيين ضماناً للوظائف التى كلفوا بها، وبمرور الوقت أخذت الإجراءات الخاصة بتعيين الأشخاص للوظائف الإلزامية الخاصة بمجلس البولى تعرف التبسيط فقد عهد بها إلى كبير موظفي البولى ثم عهد بعد ذلك إلى السلطة لتقوم بهذه التعيينات باسمه<sup>(٥٢)</sup>. وفى الواقع فليس لدينا أى دليل على أن الإيستراتيجوس كان مسئولاً بشكل عام عن الشئون الخاصة بحواضر المدن (metropolis) اللهم إلا فيما يتعلق بالتعيين فى الأعباء الإلزامية أو فى الالتماسات التى تقدم إليه للإعفاء من تلك الوظائف<sup>(٥٣)</sup>. ونذكر فى هذا الصدد أن سكان عواصم المحافظات كانوا يتمتعون ببعض المزايا التى نذكر منها ما يلى: بوصفهم أعضاء فى طبقة سكان العواصم، وأنهم يسجلون ضمن الشيبية ephebate، وأنهم أعضاء فى مجلس الجروسيا gerosia. وكان الانتماء إلى هذه الفئات يتيح للفرد الفرصة فى أن يصبح عضواً فى طبقة الجمنازيوم والوظائف الإلزامية الأخرى مثل الجمنازيارخوس، والكوزميتيس<sup>(٥٤)</sup> kosmeteia والأجورانوموس (المحتسب) وغيرها<sup>(٥٥)</sup>.

وفىما يتعلق بعملية الفحص (epicrisis) فتشير P. Mich. Inv. 2895<sup>(٥٦)</sup> = SBIV, 7427 إلى إجراءات الفحص لأحد المرشحين للإضمام إلى الشيبية وذلك فى عام ١٦٩/١٦٨ وذلك عن طريق لوكيوس أفيلليانوس Luceius Ofellianus إستراتيجوس المحافظات السبع والفيوم وهى تتعلق بقبول Gaius Julius Longinus بن حايوس يوليوس نيجر (Gaius Julius Niger) فى سلك الشيبية Ephebi وكانت استمارة انضمام الطفل إلى الشيبية تضم اسم المرشح واسم القبيلة والحى الذى ينتسب إليه.

وتشير P.Oxy. 1202 إلى أن الشيبية أو الصبية الصغار الذين أصبحوا أعضاء في طبقة الجمنازيوم عن طريق الفحص (epikrisis) ينضمون إلى الشيبية عن طريق عملية تسمى التحرى (eiskrisis)، وكانت هذه العملية تتم تحت إشراف العام للوالى<sup>(٥٧)</sup> وتشير P.Wash. Uni. Inv. 134<sup>(٥٨)</sup> التي ترجع إلى بدايات القرن الثالث إلى أن عملية الفحص، التحرى الخاصة بترشيح الأفراد لنيل المواطنة الرومانية كانت تتم تحت إشراف الوالى ووكلائه، وتشير البردية فى أكثر من سطر منها إلى الإيستراتيجوس (Lucceius Ofellianus) ١٦٦-١٦٨/١٦٩، وإشارة أخرى إلى الإيستراتيجوس (Trunnius) ومن المفترض أنه كان فى عصر الوالى (Flavius Piso) ولكن لم تذكر البردية دوراً معيناً للإيستراتيجوس وإن كانت بردية أخرى<sup>(٥٩)</sup> تشير إلى أن دور الإيستراتيجوس كان يتلخص فى التصديق على الأوراق الخاصة بالشخص المرشح وأن يتأكد من صحتها، وأن يتحقق من صحة الإجراءات وأوراق الإعتماد، ومن ثم يصدر أوامره إلى الموظفين التابعين له لقبول هذه الأوراق وإدراج الأسماء ضمن قائمة الشيبية<sup>(٦٠)</sup>.

وفيما يتعلق بأعمال الفحص والتحرى الخاصة بالشيبية فلدينا التماس<sup>(٦١)</sup> كان مقدماً إلى القائم بأعمال الإيستراتيجوس المدعو (Aurelius Severus) من والد أحد الشباب المقيمين فى اكسيرينخوس، أما موضوع الالتماس فيتعلق بأن كاتب الحى عن جهل منه لم يدرج اسم ابن صاحب الالتماس فى قائمة الشيبية لهذا العام حسب المنحة التى قدمها كل من الإمبراطور سبتيموس سيفيروس والإمبراطور كراكلا على التوالى ويقول صاحب الالتماس إن ابنه عضو بالفعل فى الجمنازيوم حيث أنه فى الرابعة عشرة من العمر وقد تقدم إلى هذه العضوية من خلال الفحص والتحرى (ἐπικρίσις) ولكن يبدو أن عملية أخرى كانت تتم بمعرفة الوالى هى ἔσκρισις وعلى هذا الأساس لم يدرج كاتب الحى اسم هذا الشاب فى القائمة، ويطلب الوالد من الإيستراتيجوس أن يتم تدارك هذا الخطأ.

وإذا كان ناشر البردية يقول بأن توجيه الالتماس إلى الإيستراتيجوس لا يعنى أن هذا الموظف كان هو المسئول عن إجراء الفحص والتحرى، ولكن نقشاً نُشر بعد ذلك<sup>(٦٢)</sup> جاء متضمناً قائمة بأسماء الشيبية يقول فيه ناشره إن توقيع الإيستراتيجوس على هذه القائمة ومصادقته عليها يعنى بما لا يدع مجالاً للشك أن الإيستراتيجوس



كان مسئولاً عن عمل (επικρισις) التحريات النهائية للشبيبة فى حواضر المدن (Metropolies) أما الكلمة التى تشير إلى مصادقة الإيستراتيجوس على هذه القوائم فهى (παρεδεχθη) (مقبول أو موافق).

وفيما يتعلق بالوظائف الأخرى المتعلقة بحواضر المدن فإن الوالى Magnius Felix يكتب إلى الحكام الإقليميين فى المحافظات السبع "لقد عهدت إلى الإيستراتيجوس الأعظم بالنظر فى القضايا المتعلقة بوظيفتى الجمنازياخوس وهو رئيس الجمنازيوم- والأجورانوموس-المشرف على السوق"-<sup>(٦٣)</sup>. وهذا يعنى أن الوالى أعطى تفويضاً إلى الإيستراتيجوس للنظر فى القضايا المتعلقة بهاتين الوظيفتين، ومن ثم تعيين الأفراد لشغلها

وفى التماس<sup>(٦٤)</sup> من أوريليسوس ساريبيون Aurelius Sarapion جمنازياخوس سابق وعضو مجلس البولى فى مدينة أنتينوبوليس والمرشح لوظيفة الجمنازياخوس فى اكسيرينخوس إلى الوالى Iuvenius Genealis يطلب فى هذا الالتماس أن يقدم الإيستراتيجوس Aelius Faustus تفسيراً لسبب رفضه الطعن الذى تقدم به إليه ضد ترشيحه لوظيفة الجمنازياخوس فى اكسيرينخوس حيث أنه من سكان أنتينوبوليس وعضو مجلس البولى بها، ويطلب صاحب هذا الالتماس هذا التفسير بناءً على قاعدة قانونية تجيز له ذلك.

وهناك عدة ملاحظات على هذه البردية نسوقها كما يلي:-

أولاً: توضح هذه البردية مسئولية الإيستراتيجوس عن تعيين الأفراد فى وظيفة الجمنازياخوس وإلا فلم تقدم بالالتماس إليه عندما رُشح لهذه الوظيفة، ومن ناحية أخرى تؤكد هذه البردية مسئولية الإيستراتيجوس فى التحقيق فى الشكاوى المرفوعة ضد التكليف بالأعباء خارج محل إقامة الفرد.

ثانياً: لكن المشكلة الرئيسية فى هذه البردية أنها ترجع إلى عام ٢٦٧م وهو تاريخ متأخر إلى حد ما عن الوثائق التى تحدد مسئولية الإيستراتيجوس عن الأعباء الإلزامية، حيث يرى البعض أن دور الإيستراتيجوس قد تقلص تماماً فى القرن الثالث وأن الوالى كان هو المسئول عن هذه التعيينات، وربما كان ذلك هو السبب الذى حدا بالملتص أن يتقدم بها إلى الوالى باعتباره المسئول الأول عن

هذه الأعباء والرئيس المباشر للإبستراتيجوس الذى رفض أن يقدم تفسيراً لرفضه طلب الملتمس.

ثالثاً: لعل من الجائز أن يكون رفض الابستراتيجوس تقديم هذا التفسير أن هذا الأمر خارج نطاق اختصاصه وإنما هو من اختصاص الوالى، وأن الحكم فى مصر آنذاك كان يميل إلى البطش والمركزية فى اتخاذ القرارات ومن ثم وجد صاحب الالتماس أنه لا جدوى من إعادة تقديمه إلى الإبستراتيجوس وتقدم به إلى الوالى مباشرة.

رابعاً: تقدم لنا هذه البردية قاعدة قانونية جديدة وهى أنه يحق للفرد أن يطلب الاطلاع على حيثيات الحكم الذى صدر ضده، ونتعرف على أى أساس صدر، ومن ناحية أخرى توضح لنا أنه من حق الشخص أن يستأنف ضد الأحكام التى ليست فى صالحه.

(هـ) الالتماسات المقدمة إلى الإبستراتيجوس للإعفاء من الأعباء الإلزامية<sup>(١٦٥)</sup>:

كانت تلك الخدمات الإلزامية تمثل شيئاً بغيضاً ضاق به الناس ذرعاً وحاولوا بقدر المستطاع تجنبها وكان من الممكن أن تُغرى هدية ما تقدم إلى الموظف القائم على التعيين حتى يغض الطرف عن تسجيل الأفراد فى تلك الوظائف، كما كان من الممكن إغفال اسم معين بدافع الصداقة والمعرفة، وحاولت الحكومة تجنب هذا الأمر بأن أمرت أن يتم اختيار "كتاب القرى" - وهم أنفسهم كانوا يكلفون بخدمات إلزامية - من خارج القرى التى كان عليهم أن يخدموا فيها. وحصل البعض على الإعفاء عن طريق التهديد والقوة الغشومة<sup>(١٦٦)</sup>.

وقد تعددت الأسباب والذرائع الواردة فى الالتماسات التى يطلب فيها أصحابها الإعفاء من الأعباء الإلزامية، فمنهم من يطلب إعفائه لأنه أُدرج تحت اسم خاطئ، ومنها من يطلب إعفائه لأنه كلف بعمل خارج مكان إقامته وهو (Idia) وثالث يطلب الإعفاء لأنه واقع بالفعل تحت عبء إلزامى آخر، ورابع يطلب الإعفاء بسبب مرضه وضعف بصره وقلة حيلته، وأخرى تطلب الإعفاء لأنها سيدة، وآخر يطلب الإعفاء لأنه من الطبقات المعفاة من هذه الأعباء وهم بعض الكهنة وبعض الأطباء وأولئك الذين حازوا قصب السبق والمعلمين ويطلب شخص آخر إعفائه

لفقره وعوزه وعدم مقدرته المالية (ἀπόρος) ويطلب آخر الإعفاء لأنه بلغ من الكبر عتياً ويطلب آخرون إعفاء أحدهم لأنهم من بيت واحد<sup>(١٦٧)</sup>.

وإذا رجعنا إلى الالتماسات المرفوعة إلى الوالى والتي يطلب فيها أصحابها الإعفاء من الخدمة الإلزامية نرى أن هذه الالتماسات تكاد تكون مطابقة للالتماسات التي ينظر فيها الإستراتيجوس، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن بعض القضايا لم يكن الإستراتيجوس مؤهلاً لإصدار حكم فيها، وأن بعض القضايا كانت فى حاجة إلى أن تقنن أولاً من قبل الوالى ثم يقدم الملتمس بعد ذلك إلى الإستراتيجوس وكذلك فإن الإستراتيجوس لم يكن له دور معروف فيما يتعلق بالأعباء الإلزامية فى السنوات الأولى من حكم الرومان، ومن ثم فليس من الغريب أن كانت ترسل تلك الالتماسات فى عصر تراجان وما قبله إلى الوالى مباشرة وليس إلى الإستراتيجوس<sup>(١٦٨)</sup>.

وتواتر فى أوراق البردى الطلبات من أجل الإعفاء من الخدمة الإلزامية بسبب أنها كانت مفروضة على شخص ما تحت اسم خاطئ ونجد مثل هذا الأمر فى التماس يرجع إلى القرن الميلادى الأول<sup>(١٦٩)</sup> حيث يقدم التماس إلى الإستراتيجوس المدعو (Quintus Sanquinius) من شخص يدعى (يودايمون) عبد لـ A. spendon الذى يعمل فى وظيفة محصل (Πρακτώρ) يقول فيه إنه من بين الأشخاص الذين رُشحوا لوظيفة أمين شونة الغلال (σιτολόγος) فى محافظة اكسيرينخوس وأن اسماً وضع خطأ بدلاً من Bells بن Dionysius وهو المستوفى للشروط المادية لشغل هذه الوظيفة حيث وضع بدلاً منه شخص آخر بنفس الاسم هو Bells بن Patermuthis وهو رجل فقير وغير قادر مادياً، وحيث إنهما من نفس القرية المساه (Tacona) من محافظة اكسيرينخوس، أما الخطأ فحدث فى اسم العائلة كما هو موضح بعاليه.

ولم تشر تلك البردية إلى رد الإستراتيجوس على هذا الالتماس، ومن المسلم به أنه لا بد أن يجرى تصحيح الاسم وما ترتب عليه من فرض العبء الإلزامى، إلا أن الأمر لم يكن يمثل هذه البساطة ونادراً ما كان يحدث، وعلى أحسن الفروض كان يجرى تصحيح الاسم ولا يرفع العبء<sup>(١٧٠)</sup>.

وننتقل الآن إلى نوع آخر من أنواع تلك الالتماسات المقدمة إلى الإستراتيجوس من أجل الإعفاء من العبء الإلزامى والتي كان أصحابها يستندون

هذه المرة إلى قرارات الولاية ومن قبلهم الأباطرة بأنه لا يجوز أن يُكلف الفرد في عمل إلزامي خارج محل إقامته أو مسقط رأسه<sup>(١٧١)</sup> وتشير إحدى البرديات إلى قرار الإمبراطور (سبتيوس سيفيروس) الذي يُحرم قهر الفلاحين وأخذهم بالقوة من أجل القيام بأعباء في المدن والحواضر<sup>(١٧٢)</sup>. واستناداً إلى هذه القرارات تقدم الناس بشكاواهم إلى الإستراتيجوس يطلبون فيها الإعفاء من الأعباء الإلزامية، فتشير إحدى البرديات<sup>(١٧٣)</sup> إلى أن أحد الأفراد تقدم بالتماسه إلى الإستراتيجوس مطالباً فيها الإعفاء من العبء المكلف به لأنه ليس من سكان البلد التي كلف بالعمل فيها بالتكليف الإلزامي. وفي بردية أخرى<sup>(١٧٤)</sup> يطلب أحد الأفراد أن يعفى من الأعباء الإلزامية في عاصمة المحافظة، وأن يُكلف بها فقط في قريته، وفي الجزء الأخير من البردية يتهم فيه ديونيسيوس - أحد الذين سجلوا خطأ - يتهم الكومارخيس Komarches بإعتباره الموظف المسئول ويطلب محاكمته أمام الإستراتيجوس، وأنه عليه أن يرد عليه أمام الإستراتيجوس فيما يتعلق بالأعباء.

وسواء أكان هذا العمل بقصد أو غير قصد أو كان فيه نوع من التبدليس من جانب ذلك الكومارخيس (العمدة) فإنه كان يهدف إلى زيادة عدد المؤهلين للقيام بالأعمال الإلزامية في عاصمة المحافظة، وهذا ما حرمه الإمبراطور "سبتيوس سيفيروس" في قرار له ورد في SB. 7697 ويرجع تاريخ تلك البردية إلى عام ٢٥٠م. وعلى عكس ما تقدم تشير بردية أخرى<sup>(١٧٥)</sup> ترجع إلى عام ١٠١-١٠٢م أن سكان الحضر تقدموا باحتجاج على ترشيحهم عن طريق القهر لتحمل أعباءً إلزامية في القرى (لعلها كانت تتعلق بوظائف داخل هذه القرية) وفي بردية ثالثة<sup>(١٧٦)</sup> تقدم صاحب الالتماس إلى الإستراتيجوس مطالباً بأن يعفى من التكليف بالوظيفة في قرية مجاورة يقول إنها ليست مسقط رأسه وستحدث عن هذه البردية في موضع آخر.

وكانت معظم تلك الالتماسات التي ترد إلى الإستراتيجوس ويطلب فيها أصحابها الإعفاء من العبء الإلزامي بسبب عدم تكليفهم بهذا العبء في مقر إقامتهم (Idia) كانت ترد إليه من سكان أنتينوبوليس، ففي إحدى هذه البرديات<sup>(١٧٧)</sup> يطلب الشاكي إعفائه من قبول تلك الوصاية التي كلف بها خارج مدينة أنتينوبوليس، وقد وردت إشارة في قرار الوالي تيروس يوليوس الإسكندر عام ٦٨م

إلى أنه لا يجوز تكليف السكندريين المقيمين خارج المدينة بالأعباء فى ريف البلاد  
 ἡ χώρα<sup>(١٧٨)</sup>.

وننتقل الآن إلى موضوع آخر متعلق بالأعباء والمطالبة بالإعفاء منها عن طريق  
 الإستراتيجوس أما سبب طلب الإعفاء فى هذه الحالة فيرجع إلى التكليف بعملين  
 إلزاميين فى نفس الوقت فتشير إحدى الوثائق البردية<sup>(١٧٩)</sup> إلى كثير من المبررات التى  
 يطلب على أساسها الإعفاء من العمل الإلزامى منها أنه لا يجوز ترشيح شخص ما  
 لوظيفتين فى نفس الوقت ذلك بالإضافة إلى الفقر ἀπόρια ومنها أنه ليس من  
 سكان القرية التى كلف فيها بهذا العبء الإلزامى.

أما بردية BGUXI, 2064<sup>(١٨٠)</sup> فهى التماس إلى الإستراتيجوس (Aquilius  
 Capitolinus) الذى كان يشغل منصبه من نوفمبر ١٦٩ إلى أواخر عام ١٧٣م وهو  
 تاريخ هذا التماس<sup>(١٨١)</sup> الذى يقول صاحبه ما يلى "بينما كنت أخدم فى وظيفة  
 إلزامية تتعلق بإدارة أملاك الإمبراطور حتى طوبه من العام الماضى، عُينت فى  
 وظيفة إلزامية أخرى، فبدلاً من أن أعفى من وظيفة إدارة ممتلكات الإمبراطور عُينت  
 محصلاً للضرائب فى قريتي، وحيث إننى لا أستطيع الحصول على الإنصاف فإننى  
 أتوسل إليك أن تعطى تعليماتك إلى الحاكم الإقليمى (الإستراتيجوس) بأن يختار  
 شخصاً آخر غيرى لتولى وظيفة إدارة أملاك الإمبراطور حتى أستطيع أن أعطى  
 اهتماماً أكبر لتحصيل الضرائب".

ولما كان الملتمس يخدم فى وظيفة الإشراف والمراقبة epiteresis وهى تستمر  
 لمدة ثلاث سنوات فإذا به قد رُشح لوظيفة إلزامية أخرى وهى تحصيل الغرامات  
 praktoria ، ومن الملاحظ أن ذلك الملتمس كان يطلب إعفاءه من إحدى الوظيفتين  
 دون أن يصر على حقه فى فترة سماح أو شغور لمدة ثلاث سنوات<sup>(١٨٢)</sup> ἀναπουσις  
 بين تولى وظيفة إلزامية وأخرى، ومن الملاحظ أيضاً أن الملتمس اقتصر على أن  
 يطلب من الإستراتيجوس أن يكتب إلى الإستراتيجوس بأن يعفيه من إحدى  
 الوظيفتين، ولم تشر البردية إلى رد الإستراتيجوس، ويقول الشاكي أنه مازال ينتظر  
 زيارة الإستراتيجوس لمنطقته حيث إنه متخوف من عدم الحصول على الإعفاء من  
 قبل موظفى الإدارة المحلية.

وفى التماس إلى الوالى (Subatianus Aquila) وهو يرجع إلى عام ٢٠٧م<sup>(١٨٣)</sup> يقول صاحبه إن كاتب القسم قد رشحه إلى وظيفة إلزامية هى (يقدم الحمير اللازمة لتكون فى خدمة السلطة المحلية) فى حي المعسكر من مدينة اكسيرينخوس فى حين أنه لا يملك المقدرة المالية على هذا الأمر من ناحية، وأنه ليس من سكان هذه المنطقة من ناحية أخرى، إلى جانب أنه مرشح لوظيفة إلزامية أخرى فى الحى الذى يقيم فيه وأنه ينتظر سحب القرعة التى سيجربها الإيستراتيجوس (Geminius Modestus)، وكان رد الوالى عليه بأن يتقدم بالتماس إلى الإيستراتيجوس. وفى وثيقة بردية أخرى<sup>(١٨٤)</sup> ترجع إلى عام ١٩٤م تضم محضرا لجلسة استماع (محكمة ابتدائية) كان قد عقدها الإيستراتيجوس وفيها تقدم إليه شخص يعمل فى تكليف يتعلق بتحصيل المتأخرات (praktor) ثم رشح فى الوقت نفسه للقيام بتكليف مماثل فى قرية أخرى، وقد دفع ببطلان هذا التكليف مستندا فى دعواه هذه إلى أن القرارات التى أصدرها الولاة والأباطرة كانت كلها تحرم مثل هذا الإجراء. ومما تجدر ملاحظته فى شأن هذه البردية أن صاحب الالتماس لم يستند فى دعواه إلى أنه مكلف بعملين فى نفس الوقت وبالتالي يدفع ببطلان أحدهما، ويعلق زكى على<sup>(١٨٥)</sup> على هذا الأمر قائلا: إن تاريخ نظر هذه الالتماس وهو الثانى من شهر مسرى هو آخر شهور السنة المصرية ووقوع التكليفين فى شهر واحد هو أمر شكلى ولا محل للتذرع به، بمعنى أن التكليف الذى يشغله صاحب الدعوى ينتهى فى شهر مسرى ثم يبدأ تكليفه بالعمل الإلزامى الجديد مع بداية العام<sup>(١٨٦)</sup>.

بيد أن هذا التفسير لا ينطبق على القضية الأولى<sup>(١٨٧)</sup> التى يطلب فيها صاحب الدعوى الإعفاء من الوظيفة التى شغلها بالفعل وهى epiteresis وتعنى الإشراف والمراقبة بعد أن خدم فيها مدة تتراوح بين ٥-١٧ شهر، وتقدم بالتماس فى شهر طوبة<sup>(١٨٨)</sup> من العام التالى حيث إنه رشح لوظيفة إلزامية أخرى هى تحصيل الغرامات والمتأخرات praktoria. ويجب أن نوضح أن شغل الأشخاص للوظائف بشكل منتظم كان غير معروف فى الوظائف الإلزامية، بمعنى أنه كان يعاد ترشيح أحد الأشخاص الثلاثة مرة أخرى لشغل الوظيفة فى العام أو العامين المتتبعين<sup>(١٨٩)</sup>. والملاحظ أن هذه البردية اشتملت على عدة أمور:

أولاً: أن صاحب الالتماس كان يطلب فقط الإعفاء من إحدى الوظائف اللتين عُينَ فيهما في نفس الوقت دون أن يصبر أو أن يذكر أحقيته في فترة الإعفاء لثلاث سنوات (ἀναπούσις) بين تسولى وظيفة وأخرى، ولعل ذلك يرجع إلى أن وظيفة Epiteresis (المشرف أو الناظر) كانت مدتها ثلاث سنوات وهو لم يمض منها سوى سبعة عشر شهراً فقط، أو لعل فترة السماح هذه (٣ سنوات) كانت حبراً على ورق ولم تكن مطبقة، أو ربما كان ترشيح ثلاثة أفراد للوظيفة كما يختار الإستراتيجوس أحدهم ليشغل الوظيفة في عامها الأول ثم الثانى ليشغل الوظيفة في عامها الثانى وهكذا، فإذا ما انتهى الشخص الأول من أداء الوظيفة في العام الذى كلف به يُصبح في نظر الإدارة شخصاً غير مكلف فى هذا الوقت فى حين أنه مسجل لدى الإدارة على ذمة التكليف الأول وهذا ما يصبر عليه صاحبنا بأنه مكلف بعيب، إلزامى فى حين ترى الإدارة أنه شخص بلا تكليف، ولهذا تكاد تكون كل الالتماسات التى قدمت للإعفاء قد حفظت ولم نسمع أن الإستراتيجوس رد على أحدها اللهم إلا فى قضايا من نوع آخر سنعرض لها فى حينه.

ثانياً: من الملاحظ أن صاحب الالتماس طلب إعفاءه من الوظيفة المكلف بها فعلاً وهى epiteresis ولم يطلب فى التماسه أن يُعفى من العيب الذى طرأ حديثاً وهو وظيفة praktoria ويبدو أن هذا الأمر يرجع إلى أن صاحب الالتماس كان على علم مسبق بأن طلب إعفائه من وظيفة praktoria كان مرفوضاً لأن المسئولية عن الدخل وخاصة المتأخرات منه كانت مسئولية تضامنية بين كافة الموظفين، وعلى ذلك طلب صاحب الدعوى إعفاءه من الوظيفة الأولى على الرغم من أنها قد تكون أقل مخاطرة أو أقل عرضة للخسارة من وظيفة جمع الضرائب. أو ربما يكون قد كلف بالوظيفة الجديدة دون أن يخلفه أحد فى الوظيفة القديمة وربما استمر فيها بضعة شهور.

أما فيما يتعلق بالنساء فقد كان إعفاؤهن من الأعباء أمر ملزماً إلا أن الأمر لم يكن يخلو من الخطأ أو سوء النية فتكلف إحداهن بعمل إلزامى فى إحدى هذه الشكاوى<sup>(١٩٠)</sup> والتى يرجع تاريخها إلى نهاية القرن الثانى تقول السيدة (Eyomous) بنت (Zoilus) فى التماسها إلى الإستراتيجوس [Vettius Tu [...] منذ وقت طويل

تم اختيار والدى للإشراف على أملاك الدولة، وبعد أن انقضت مدة الوظيفة توفى ولم يترك أى شئ على الإطلاق، ومع ذلك فمازلت أطالب خطأً بأن أُدفع للحكومة ما على هذه الممتلكات، وحيث إنك أصدرت توجيهاتك بالألا تقوم النساء بالعمل فى هذه الأعباء، وأنا سيدة مسنة ولا ملجأ لى إلا أنت فإنى أتوسل إليك أن تصدر تعليماتك بأن يُنقل هذا العبد إلى شخص آخر حيث إنه مازال مسجلاً على أبى". وفى دعوى أخرى<sup>(١٩١)</sup> يقول المحامى الموكل عن سيدة أن والد موكلته كان مكلفاً بزراعة قطعة من الأراضى فى قرية أبى صير (Busiris) من محافظة هيراكليوبوليس وبعد وفاته فرض كاتب القرية عليها زراعة الأراضى التى تركها والدها ويدفع المحامى ببطلان هذا الأمر لأنه مخالف للقرارات التى يؤكداه، الوالى والإبستراتيجوس من وقت لآخر بعدم إجبار النساء على زراعة الأراضى وأن هذا عمل خاص يكلف به الرجال وحدهم .

وفيما يتعلق بهذا الأمر فقد بنى المحامى دفاعه أمام الديويكتيس الذى قدم إليه التماس على قرار الوالى تيريوس يوليوس الإسكندر - فى العام الثانى من حكم الإمبراطور جالبا Gallba = ٦٨م الذى يحرم إلزام النساء بزراعة الأراضى<sup>(١٩٢)</sup> وقرار الوالى الخير المسمى فاليريوس بودايمون<sup>(١٩٣)</sup> الخاص بنفس الموضوع فى العام الخامس من حكم أنطونينوس (Antoninus) وقرار الإبستراتيجوس Minicus Corellianus<sup>(١٩٤)</sup> فى العام العاشر من حكم Antoninus Caesar، واستناداً إلى ما تقدم يطلب المحامى إعفاء موكلته وتكليف شخص آخر.

وتعتبر هذه الدعوى من الحالات النادرة التى يتقدم الملتمس بها إلى الديويكتيس بشأن الإعفاء من خدمة إلزامية وعلى الرغم من ذلك فإن إصدار الحكم سيكون إستناداً إلى أحكام سابقة أصدرها الوالى أو الإبستراتيجوس بل إن ناشر البردية يفترض أن (Parmenion) المحامى هو إبستراتيجوس أو ديويكتيس أو إيديولوجوس. وفى تعليقه على هذه البردية يقول D. Thomas<sup>(١٩٥)</sup> بأن هذا ليس غريباً حيث إن الديويكتيس هو المسيطر على كل أراضى الدولة، ولكى تضمن هذه السيدة حقها استشهدت بقرارات الولاء والإبستراتيجوى وليس بقرارات وزراء المالية، وهذا يدل على المطابقة الدقيقة بين مسئولية الإبستراتيجوس والديويكتيس.



وتعكس هاتان البرديتان مدى التداخل فى الاختصاصات بين موظفى الدولة حيث نرى قضيتين لهما نفس الموضوع تُعرض إحداهما أمام الإستراتيجوس وتُعرض الأخرى أمام الديويكتيس، وبدل هذا كذلك على المسئولية التضامنية لهؤلاء الموظفين عن الدخل وسوقنا هذا أيضاً لأن نفترض أن قضايا من أنواع شتى كانت تُعرض أمام موظفين غير الإستراتيجوس كان من الممكن أن تُعرض أمامه بيد أن قصور الأدلة البردية كان حائلاً بيننا وبين التعرف على هذه القضايا، وأنه سواء أكان الإستراتيجوس أو الديويكتيس هو المكلف بالنظر فى مثل هذه القضايا، فإن ذلك لا بد أن يكون مقنناً من البداية عن طريق أحكام يصدرها السوالى أو ربما من الإمبراطور ثم يكون على هؤلاء الموظفين تنفيذ هذه اللوائح والقوانين كسل فى مجال اختصاصه.

كان العوز والفقر وضيق ذات اليد من الأسباب المهمة والمبررات التى يسعى أصحابها لطلب الإعفاء من الأعباء الإلزامية، وعلى غرار الحالة السابقة التى تطلب صاحبها الإعفاء من العبء لكونها سيده سواء من إستراتيجوس أو من ديويكتيس ففى هذه الحالة فإن ذوى الفقر والعوز كانوا يطلبون الإعفاء من السوالى والإستراتيجوس أو الديويكتيس وغيرهم من الموظفين سواء بسواء.

وفى البداية يجدر بنا أن نشير إلى أن الذين تتوفر لديهم المقدرة المالية المعينة التى تساوى القدر المطلوب ويكنى لهم بالمصطلح الآتى: οἱ εὐπόροι أى من ذوى اليسار، أما أولئك الذى أصابهم العوز والفقر فيشار إليهم بالمصطلح οἱ ἄπόροι أما النصاب فهو ὁ πόρος ومعناها الإيراد والدخل وهو يمثل نصاباً معيناً.

وفى التماس إلى الإستراتيجوس (لم يرد اسمه) من رجل يطلب فيه الإعفاء من العبء الإلزامى الذى كلف به لأنه بلغ من الكبر عتياً (٧٢ عاماً) وليس من المستبعد أن يكون هذا الالتماس قد رُفِع إلى السوالى فى أول الأمر ثم حوله الأخير إلى الإستراتيجوس<sup>(١٩٦)</sup>. ويبدو أن السوالى هو الذى يضع القاعدة القانونية أولاً كى يتسنى للموظفين من بعده أن يطبقوها ففى إحدى البرديات التى يرجع تاريخها إلى عام ١٤٣<sup>(١٩٧)</sup> تقدم أحد المعوزين بالتماس إلى السوالى "فاليريوس يودايمون" ضد المدعو Callinicus - كاتب قرية - وبعد اتخاذ الإجراءات الأخرى قال السوالى إلى كاتب تلك القرية ما يلى "ما الذى كان يدور بخلدك عندما رشحت رجلاً فقيراً لشغل

تم اختيار والدى للإشراف على أملاك الدولة، وبعد أن انقضت مدة الوظيفة توفى ولم يترك أى شئ على الإطلاق، ومع ذلك فمازلت أطلب خطأً بأن أدفع للحكومة ما على هذه الممتلكات، وحيث إنك أصدرت توجيهاتك بالأداء تقوم النساء بالعمل فى هذه الأعباء، وأنا سيدة مسنة ولا ملجأ لى إلا أنت فأنى أتوسل إليك أن تصدر تعليماتك بأن يُنقل هذا العبء إلى شخص آخر حيث إنه مازال مسجلاً على أبى". وفى دعوى أخرى<sup>(١١١)</sup> يقول المحامى الموكل عن سيدة أن والد موكلته كان مكلفاً بزراعة قطعة من الأراضى فى قرية أبى صير (Busiris) من محافظة هيراكليوبوليس وبعد وفاته فرض كاتب القرية عليها زراعة الأراضى التى تركها والدها ويدفع المحامى ببطلان هذا الأمر لأنه مخالف للقرارات التى يؤكدتها، الوالى والإبستراتيجوس من وقت لآخر بعدم إجبار النساء على زراعة الأراضى وأن هذا عمل خاص يكلف به الرجال وحدهم .

وفيما يتعلق بهذا الأمر فقد بنى المحامى دفاعه أمام الديويكتيس الذى قدم إليه التماس على قرار الوالى تيريوس يوليوس الإسكندر - فى العام الثانى من حكم الإمبراطور جالبا Gallba = ٦٨م الذى يحرم إلزام النساء بزراعة الأراضى<sup>(١١٢)</sup> وقرار الوالى الخير المسمى فاليريوس بودايمون<sup>(١١٣)</sup> الخاص بنفس الموضوع فى العام الخامس من حكم أنطونينوس (Antoninus) وقرار الإبستراتيجوس Minicus Corellianus<sup>(١١٤)</sup> فى العام العاشر من حكم Antoninus Caesar، واستناداً إلى ما تقدم يطلب المحامى إعفاء موكلته وتكليف شخص آخر.

وتعتبر هذه الدعوى من الحالات النادرة التى يتقدم الملتمس بها إلى الديويكتيس بشأن الإعفاء من خدمة إلزامية وعلى الرغم من ذلك فإن إصدار الحكم سيكون إستناداً إلى أحكام سابقة أصدرها الوالى أو الإبستراتيجوس بل إن ناشر البردية يفترض أن (Parmenion) المحامى هو إبستراتيجوس أو ديويكتيس أو إيديولوجوس. وفى تعليقه على هذه البردية يقول D. Thomas<sup>(١١٥)</sup> بأن هذا ليس غريباً حيث إن الديويكتيس هو المسيطر على كل أراضى الدولة، ولكى تضمن هذه السيدة حقها استشهدت بقرارات الولاء والإبستراتيجوى وليس بقرارات وزراء المالية، وهذا يدل على المطابقة الدقيقة بين مسئولية الإبستراتيجوس والديويكتيس.

وتعكس هاتان البرديتان مدى التداخل فى الاختصاصات بين موظفى الدولة حيث نرى قضيتين لهما نفس الموضوع تُعرض إحداهما أمام الإستراتيجوس وتُعرض الأخرى أمام الديويكتيس، وبدل هذا كذلك على المسئولية التضامنية لهؤلاء الموظفين عن الدخل ويسوقنا هذا أيضاً لأن نفترض أن قضايا من أنواع شتى كانت تُعرض أمام موظفين غير الإستراتيجوس كان من الممكن أن تُعرض أمامه بيد أن قصور الأدلة البردية كان حائلاً بيننا وبين التعرف على هذه القضايا، وأنه سواء أكان الإستراتيجوس أو الديويكتيس هو المكلف بالنظر فى مثل هذه القضايا، فإن ذلك لا بد أن يكون مقنناً من البداية عن طريق أحكام يصدرها السوالى أو ربما من الإمبراطور ثم يكون على هؤلاء الموظفين تنفيذ هذه اللوائح والقوانين كل فى مجال اختصاصه.

كان العوز والفقير وضيق ذات اليد من الأسباب المهمة والمبررات التى يسعى أصحابها لطلب الإعفاء من الأعباء الإلزامية، وعلى غرار الحالة السابقة التى تطلب صاحبها الإعفاء من العبء لكونها سيده سواء من إستراتيجوس أو من ديويكتيس ففى هذه الحالة فإن ذوى الفقر والعوز كانوا يطلبون الإعفاء من السوالى والإستراتيجوس أو الديويكتيس وغيرهم من الموظفين سواء بسواء.

وفى البداية يجدر بنا أن نشير إلى أن الذين تتوفر لديهم المقدرة المالية المعينة التى تساوى القدر المطلوب ويكنى لهم بالمصطلح الآتى: οἱ εὐπόροι أى من ذوى اليسار، أما أولئك الذى أصابهم العوز والفقير فيشار إليهم بالمصطلح οἱ ἄπόροι أما النصاب فهو ὁ πόρος ومعناها الإيراد والدخل وهو يمثل نصاباً معيناً.

وفى التماس إلى الإستراتيجوس (لم يرد اسمه) من رجل يطلب فيه الإعفاء من العبء الإلزامى الذى كلف به لأنه بلغ من الكبر عتياً (٧٢ عاماً) وليس من المستبعد أن يكون هذا التماس قد رُفع إلى السوالى فى أول الأمر ثم حوله الأخير إلى الإستراتيجوس<sup>(١٩٦)</sup>. ويبدو أن السوالى هو الذى يضع القاعدة القانونية أولاً كى يتسنى للموظفين من بعده أن يطبقوها ففى إحدى البرديات التى يرجع تاريخها إلى عام ١٤٣ (١٩٧) تقدم أحد المعوزين بالتماس إلى السوالى "فالسيريوس يودايمون" ضد المدعو Callinicus - كاتب قرية - وبعد اتخاذ الإجراءات الأخرى قال السوالى إلى كاتب تلك القرية ما يلى "ما الذى كان يدور بخلدك عندما رشحت رجلاً فقيراً لشغل

وظيفة إلزامية؟ لقد تسبب هذا فى فراره، وبناءً عليه بيعت ممتلكاته، وأصبحت أنت عرضة للعقوبة فعليك أن تدفع الغرامة إلى الخزانة، وأن تدفع إلى هذا الشخص أربعة أضعاف ممتلكاته التى تم بيعها". وكان هذا حكماً سليماً ومنطقياً ومسيباً.

ويتقسم حكم الوالى إلى قسمين، أولهما: أن كاتب القرية تجاوز القانون الخاص بعدم ترشيح الأفراد غير القادرين فى الوظائف الإلزامية الذين يكونون οἱ ἀπόροι . ثانيهما: تعويض المتضرر عن الخسارة التى سببها هذا القرار ودفع الغرامة<sup>(١٩٨)</sup> للخزانة حيث تشير هذه البردية إلى أن الشخص المرشح عندما علم بترشيحه ولى هارباً ولم يعقب فتمت مصادرة أملاكه وبيعها فى مزاد علنى.

وهناك مرسوم أصدره الوالى "فبيوس ماكسيموس" ١٠٣-١٠٧ بضرورة تحرى منتهى الدقة عند تقدير الإيرادات والأملاك<sup>(١٩٩)</sup> إلا أن هذا الأمر لم يُعمل به كثيراً بدليل تلك الالتماسات المتعددة وطلبات الإعفاء بسبب الفقر والعوز οἱ ἀπόροι

ولذا كان من حق كاتب القرية أن يعارض فى الادعاءات التى يتقدم أصحابها بطلب الإعفاء من الخدمة الإلزامية بسبب الفقر فتشير إحدى البرديات<sup>(٢٠٠)</sup> إلى أن كاتب القرية يقدم قائمة بالأراضى والثروات العقارية المسجلة بأسمائهم فى دور المحفوظات والتى على أساسها تم ترشيحهم للوظائف الإلزامية.

وهناك التماس<sup>(٢٠١)</sup> من شخص مصرى يدعى (Orsenouphis) من قرية تبتونيس من قسم بوليمون فى الإقليم الأرسينويتى (الفيوم) يقدمه إلى الإستراتيجوس المدعو Claudius Penophon ١٨٠/١٨١ = العام ٢١ من حكم كومودوس Kommodus أما موضوع الالتماس فهو طلب الإعفاء من وظيفة محصل الضرائب النقدية (ὁ πρακτὼρ ἀργυρικών) ويطلب منه الإعفاء من هذه الوظيفة بسبب الفقر وعدم المقدرة المالية (ἀπόρος) ويشير صاحب الالتماس إلى أن الإستراتيجوس قد أعفاه من هذه الوظيفة فيما مضى = ١٦٨<sup>(٢٠٢)</sup>.

وفى إحدى برديات لندن<sup>(٢٠٣)</sup> وهى التماس من أحد النساجين من سكنوباي نيسوس Socnopaei Nesus (ديمى السباع) شمال بحيرة قارون - إلى موظف ضاع اسمه لعله الإستراتيجوس، وفيه يحتج الملتمس بفقره وقله حيلته ويطلب أن يُرفع اسمه من قائمة الأشخاص المؤهلين لوظيفة شيخ القرية (πρεσβυτέρους τῆς κωμῆς)

وفى التماس<sup>(٢٠٤)</sup> آخر يرجع إلى عام ١٦٨م يطلب صاحبه من الإيستراتيجوس أن يعفيه من الخدمة الإلزامية التى رُشح لها لأنه أصبح غير قادر مادياً *ἀπόρος* وأصبح من الشائع حالياً أنه عندما يُعفى الفرد لأنه *ἀπόρος* بعد عمليات الفحص والتحرى وتسجيل الممتلكات الذى كان يتم إبان فترة الإحصاء فإن هذا الشخص كان يعفى من الأعباء، وفى بردية أخرى<sup>(٢٠٥)</sup> هى عبارة عن جزء من الإجراءات القضائية التى تتم أمام الإيستراتيجوس ويطلب صاحب الالتماس إعفائه من الوظيفة الإلزامية التى رُشح لها فى غيابها وهى وظيفة كاتب القرية (*κοινογραμματεία*) وغالباً ما كان سبب ترشيح الأفراد يرجع إلى أن ذوى النفوذ كانوا يرهبون كاتب القرية وغيره من الموظفين على عدم إدراج أسمائهم فى قوائم المكلفين بالأعباء، أو الضغط على الفقراء لتحمل هذه الأعباء عن كاهل هؤلاء.

وفى ما يتعلق بالمقدرة المالية فإن Thomas<sup>(٢٠٦)</sup> يفترض أن الديويكتيس والإيستراتيجوس كان لكل منهما مجالته المحددة التى يسيطر عليها، بيد أن سكان مصر لم يستطعوا أن يحددوا الخطوط الفاصلة بين سلطات الوظيفتين، بمعنى أن السكان قد اختلط عليهم الأمر حول مسئولية كل موظف من الموظفين ونسنتج من هذا أن وزراء المالية والحكام العامين كان بإمكانهم - فى بعض الأحيان على الأقل - أن يتخطوا السلطة المخولة لهم.

أما فيما يتعلق بإعفاء الكهنة فلدينا بردية ترجع إلى عام ١٧٧م<sup>(٢٠٧)</sup> يقدم فيها كاتب قرية (Nilopolis) فى الفيوم قائمة بأسماء الأشخاص المرشحين للأعباء الإلزامية وذلك إلى الحاكم الإقليمى (الإيستراتيجوس) الذى سيُقدمها بدوره إلى الحاكم العام (الإيستراتيجوس) ليختار منها العدد المناسب وكان من بين المرشحين أحد الكهنة وهو المدعو Opis وتشير البردية بعد ذلك إلى أن Opis هذا أصبح معفياً من العبء الذى رُشح إليه وذلك من خلال بعض الترتيبات قام بها *ευσχημονες* (المسئول عن وضع الأشياء فى نصابها) الخاص بالقرية الذى وافق على القيام بالأعمال الإلزامية نيابة عن الكاهن (Opis) وتشير البردية بعد ذلك إلى أن الحاكم العام المدعو (Asclapiodotus) قام بإعفاء الكهنة من الأعباء الإلزامية، ويقترح<sup>(٢٠٨)</sup> D. Thomas بعض التصويبات على النص ليكون كما يلى: أنه تم بالفعل اختيار أحد الكهنة لخدمة إلزامية، وأن هذا الكاهن تقدم بالتماس إلى

الإبستراتيجوس، وأرسل الأخير هذا الالتماس مع رده عليه إلى الإبستراتيجوس مع خطابين وضح فيهما بعض التفاصيل التي بها يتخذ الإجراء الصحيح: "تصرف وفقاً لهذه الخطابات ووفقاً لجلسة الاستماع التي تمت أمام الإبستراتيجوس السابق على أن يتحرى كاتب القرية كل الحقائق وأن يتخذ الإجراء المناسب".

أما ما ورد في البردية [τῷ παρακομισθέντι σοι βιβλιδιω μ[ου] (٢٠٩) بمعنى أن كاتب القرية أدرك أنه وقع في خطأ عندما اختار كاهناً لخدمة إلزامية وأنه تقدم بطلب إلى الإبستراتيجوس يطلب فيه أن يتدارك الخطأ وأن يتعهد هو بالعمل الإلزامي. والواقع أنه كان على الشخص المرشح بطريق الخطأ أن يتقدم بالتماس إلى الإبستراتيجوس يطلب منه أن يرفع عنه الظلم الذي وقع عليه من قبل كاتب القرية، أما أن يتقدم كاتب القرية بطلب أن يصحح خطأه فهذا أمر غير منطقي.

أما المبرر الآخر الذي كان الناس يستندون إليه في طلبات الإعفاء من الأعباء التي كانوا يعملون بها فكان المرض وكبر السن (٢١٠) فهناك التماس (٢١١) يطلب صاحبه الإعفاء من الخدمة الإلزامية لأنه بلغ من الكبر عتياً -٧٠ عاماً- وأصبح ضعيف البنية كيف البصر.

وفي التماس آخر مقدم إلى الإبستراتيجوس (Arrius Victor) فى عام ٢٠٠/١٩٩ (٢١٢) يقول صاحبه فيه "إن شيوخ قرية كرانس من قسم هيراكليديس بالفيوم رشحوا شخصاً يدعى (Horus) ليكون زميلاً لهم وهو اسم لا أعرفه، ولا أعرف على أى أساس جاء إسمي حيث أشكو من الإعاقة وبى عجز، ولم يأخذوا بما كفله القانون لى حيث إننى من سكان أنتينوبوليس وإنى معفى من تولى الأعباء خارجها، وحيث إن لى عيناً واحدة (أعور) ولا أرى بها جيداً وأخذت فى العتمة وأصبح نظرى قاضراً تماماً ولهذا تقدمت بالالتماس إلى سيادة الوالى الذى حولها إلى الحاكم الإقليمى لقسم هيراكليديس المدعو Alfenus Apolinarius .

وتعكس هذه البردية مدى اليأس والقنوط والأسى والحزن الذى كان يعنيه تولى أحد الأفراد للوظائف الإلزامية، فلم يدع صاحب الالتماس سبباً قد يعفيه من هذه الوظيفة إلا وأورده فى التماسه فيذكر أنه من سكان أنتينوبوليس، وأنه ضعيف البصر أصابت العتمة عينه الوحيدة، وأنه بلغ من العمر أرذله، ويرى أن أحد هذه المبررات تكفى لإعفائه من العبء الإلزامي، وتعكس هذه البردية من ناحية

أخرى مدى التداخل فى الاختصاصات بين الموظفين فعُرضت القضية على السوالى أولاً ثم الإستراتيجوس الذى حولها بدوره إلى الحاكم الإقليمى، أو ربما كان الناس على غير علم بهذه الاختصاصات فأثروا التأكد من وصولها إلى صاحب الاختصاص الحقيقى.

وفى التماس آخر<sup>(٢١٣)</sup> تقدم كاهن معبد فى قرية باكياس Bacchias بالتماس حيث إنه رُشح من قبل Ἐκβολεὺς χωμάτων (المشرف على السدود) لعمل إلزامى يتعلق بصيانة الجسور على الرغم من أنه معفى من هذا العمل بقرار من أحد عشر عاماً من السوالى (Semperonius Liberalis) وكان سبب الإعفاء هو ضعف بصره وكبر سنه. وترجع البردية إلى عام ١٦٩/١٦٦ ومن الواضح أن هذا الكاهن لم يكن من الطائفة التى يشملها الإعفاء من الخدمة الإلزامية وعلى ذلك طلب الإعفاء بسبب كبر سنه وضعف بصره.

وكانت هناك التماسات أخرى كثيرة تُعرض أمام الإستراتيجوس وفيها يطلب أصحابها الإعفاء من الخدمات الإلزامية لأنهم من سكان مدينة أنتينوبوليس وكلفوا خارج مدينتهم وفى هذا المقام يجب أن نشير إلى أن سكان مدينة أنتينوبوليس لم يخضعوا إلى إستراتيجوس كباقى المحافظات ولكنهم كانوا يخضعون إلى سلطان الإستراتيجوس بصورة مباشرة، فكانوا يتقدمون بالالتماس إليه مباشرة أو عن طريق مندوب من مجلس البولى الخاص بالمدينة، وكان الإستراتيجوس يقضى فى شكاوى سكان مدينة أنتينوبوليس بصورة شخصية، فإذا كانت معظم الشكاوى المقدمة إلى كبار الموظفين كانوا يحيلونها بشكل دورى إلى الإستراتيجوس، ولكن فى حالة القضايا المرفوعة إلى الإستراتيجوس التى يكون صاحبها من سكان أنتينوبوليس فكان الإستراتيجوس يحيلها إلى الإستراتيجوس لعمل التحريات والتحقيقات اللازمة عن القضية ثم يعيد الأمر مرة أخرى إلى الإستراتيجوس ليُصدر حكماً بنفسه

(٢١٤) ὁ [σ]τρατήγος ἀν ὕβριν γεγενημένην ἰ[ατ]αλαβηται δηλω[σ]ει μοι

ومن هذه الالتماسات<sup>(٢١٥)</sup> التماس قدم إلى الإستراتيجوس Antonius Macro فى الخامس من مارس ١٣٨ وبعث إلى الإكسيجيتيس Exegetes<sup>(٢١٦)</sup> فى مدينة أنتينوبوليس سائلاً إياه "هل هذا الشخص من مدينة أنتينوبوليس وعندما كانت

الإجابة بالإثبات خلص إلى القول: αἰτω εὐεργεσιτον τῆν σου "إنى أسألك أن تمارس اختصاصك (فى فعل الخير). أو تصلح ذات البين".

وفى التماس آخر<sup>(٢١٧)</sup> يرجع إلى ٣ يوليو ١٤٨م جاءت المطالبة على النحو التالى:- فى العام الحادى عشر من حكم الإمبراطور "تيتوس إين هادريان" السادس من مسرى تم إستدعاء يودايمون (Eudaemon) وحضر ديونيسيوس وقرئ الالتماس الذى تقدم به وقال فيلوتاس Philotas الإستراتيجوس: ما أصل الشخص الذى عينه يودايمون وصياً؟ ورد أبوللونىوس الأصغر: إنه رومانى يقيم فى Ibion Panukteris. فرد فيلوتاس: إن من حقه أن يرفض هذا الأمر إذا كان الشخص الذى رشحه لهذه الوصاية ليس من سكان أنتينوبوليس لأنه ليس مجبراً على أن يقوم بمثل هذا العمل من خارج حدود المدينة، وقال أبوللونىوس (المحامى): "سوف نثبت بالبرهان أنهم تعهدوا بالوصاية من قبل" وكان رد فيلوتاس الإستراتيجوس "إن يودايمون لا يمكن إجباره على القيام بالوصاية إلا داخل مدينة أنتينوبوليس فقط. وعندما تسائل فيلوتاس: هل هو من سكان أنتينوبوليس؟ وعندما كان الرد إيجابياً قال الإستراتيجوس "إنه يجب إعفاؤه من هذه المسألة ويُعهد بها إلى من يجب أن يقوم بها".

وفى التماس مرفوع من مجلس الشيوخ (Bouλή) فى أنتينوبوليس<sup>(٢١٨)</sup> الذى تقدم بها باسم أحد مواطنى المدينة الذين رُشحوا بدون وجه حق للأعباء الإلزامية فى محافظة بانوبوليس Panopolite وكان العبء يتعلق بزراعة أرض ملكية βασιλική γῆ ويطلب المجلس من الإستراتيجوس أن يكتب إلى الحاكم الإقليمى فى بانوبوليس بأن يسوى المسألة. وهناك طلبات مماثلة. BGU. 1022; P. Oxy. 1119. 2130 يطلب أصحابها من مجلس البولى أن يقدم التماساً باسم أحد مواطنى أنتينوبوليس إلى الإستراتيجوس كى يصدر تعليماته إلى الحاكم الإقليمى ليحل مشاكل أولئك الذين عينوا فى خدمات إلزامية خارج أنتينوبوليس.

وفى التماس ثالث<sup>(٢١٩)</sup> تقدم جايوس نايجر من سكان أنتينوبوليس فى العام الثالث عشر من حكم ماركوس أوريليوس ١٧٢/١٧٣ إلى الإستراتيجوس Julius Lucullus "لقد كتب Gemelles فى وصيته أن توضع ابنته القاصر وممتلكاتها تحت وصايتى بالاشتراك مع Valerius ذلك بالإضافة إلى جدتها Valeria، وحيث إنه يا



سیدی قد قضی الإستراتيجوی السابقون Antonius Macro & Herennius Philotas فى قضیتین سابقتین بأنه لا یجوز أن یُعین سكان مدينة أنتینوبولیس أوصیاء إلا فى زمام المدينة فقط، لذلك أجد نفسى غیر قادر على أن أتحمل هذه الوصایة، ولهذا أتقدم بنسخة من هذه الأحكام إلیک راجياً أن تصدر أوامرك كى أعفى من هذه المسألة. وكان قرار الإستراتيجوس محيراً للجمع وهو على النحو الآتى:

"كان يجب أن تبلغ أقارب الیتیم-الذین تقدموا بالتماس إلى أيضاً - وأن تبلغهم بأن طلبك مقبول وموافق عليه لدينا. وخلاصة القول: إذا قبلت الوصایة فى المستقبل فإنك يجب أن تدرك أنك تخلیت عنها فى الماضى وذلك على مسؤولیتك" (٢٢٠).

وتضفى كل هذه الالتماسات السابقة شيئاً من الضوء على ذلك الاستثناء الذى تمتع به مواطنو مدينة أنتینوبولیس (كوم الشيخ عبادة - أسيوط) منذ أن أسسها هادريان. ويتعلق هذا الاستثناء بالأعباء الإلزامية وأنه لا یجوز تكلیف أحد من سكان هذه المدينة فى خارج نطاقها، وحيث إن الوصایة كانت نوعاً من التکلیف الإلزامى، وحيث إنهم من أهل أنتینوبولیس وإن كان لهم ممتلكات فى کرانس أو فى أرسينوى بشكل عام فقد اعتبروا هذا التکلیف من قبل الإستراتيجوس باعتباره مسئولاً عن التعینات خارج نطاق المحافظة التى یقیم فيها المكلف.

ولدينا بردية يرجع تاريخها إلى عام ٢٥٤م<sup>(٢٢١)</sup> جاء فيها صورة كاملة لما كان يحدث فى الإجراءات الخاصة بطلب الإعفاء من التکلیف الإلزامى، وهى عبارة عن خطاب من اثنين من مواطنى أنتینوبولیس - وهما ثيون وأرسينوس - يذكران فيه أنه على مر السنين كان يؤدى الأفراد الأعباء بين جنبات هذه المدينة، ولكن كاتب الحى - عن جهل منه بما كان يتمتع به أهل هذه المدينة من حقوق - رشحنا للقيام بجمع الضرائب التقليدية فى حاضرة اكسيرينوخوس، وعند تلقينا هذه الأنباء لم ندع لها وتقدمنا بالتماس إلى مجلس البولى ليفسر لنا مدى جرأة كاتب الحى هذا وعمله غیر الشرعى، وأرسل المجلس خطاباً ينطوى على الاحتجاج لدى الإستراتيجوس الأعظم أنطونيوس الكسندر والذى أرسل بدوره إلى الإستراتيجوس ليأمر كاتب الحى بأن يُرشح

أشخاصاً آخرين بدلاً منا، وأن يدفع الغرامة الواجبة عن هذا الخطأ، وأرسل الإستراتيجوس هذه الخطابات إلى كاتب الحى منبهاً إياه إلى الخطر الذى يحيق به، ووعد الأخير بأن يُصحح هذا الخطأ، وطلب العفو عن جهله، وتعهده بهذه الأعباء فى المستقبل، ولا أظن أن الحارس الحالى Phylarch يجهل ذلك، حيث إن أحدنا يؤدي العبء المكلف به فى مدينتنا الآن.

وعلى ذلك عندما علم ثيون وزميله بتكليفهما بوظيفة إلزامية خارج أنتينوبوليس - حيث إنه كانت لهما أملاكاً فى اكسيرنخوس - وقد تقدا بالتماس إلى مجلس البولى الخاص بالمدينة وهذا هو الإجراء الأول، وقد قام المجلس بإرسال خطاب إلى الإستراتيجوس يذكره بما لهذه المدينة من حق فى ألا يُعين أحد أفرادها فى خدمة إلزامية خارج نطاق المدينة وذكروا له أن الولاة السابقين وكذلك الإستراتيجوى أكدوا هذا الحق ولم يتخطوه وهذا هو الإجراء الثانى، وعندما وصل الخطاب إلى الابستراتيجوس كتب إلى الإستراتيجوس قائلاً:

"مرفق طيه نسخه من الخطاب المرسل إلى من أعضاء مجلس البولى فى مدينة أنتينوبوليس وفيه اتهام لكاتب الحى الذى رشح اثنين من مواطنى المدينة لوظيفة تحصيل الضرائب، ويجب أن يعطى لنا تفسيراً لخروجه على القانون، وما إذا كان لا يزال يحاول إلحاقهم بهذه الوظيفة على اعتبار أنه من أفراد إقليمه" (٢٢٢).

وكان هذا هو الإجراء الثالث، أما الإجراء الرابع فهو أن الإستراتيجوس أرسل إلى كاتب الحى الذى رفع بدوره تقريراً يقول فيه: "لقد وصلنى خطابك ومرفق به نسخة من خطاب الإستراتيجوس الأعظم ومعه عرض للتماس من مجلس البولى فى أنتينوبوليس...، ويعد أن تم فحص الموضوع برمته تبين أنهما قد ورثا حقوق مدينة أنتينوبوليس، وعند علمى بذلك تعهدت على الفور بالقيام بالأعباء نيابة عنهم، وكتبت هذا التقرير" (٢٢٣). وكان هذا هو الإجراء الخامس، أما الإجراء السادس والأخير فكان تنفيذ هذه القرارات حيث إن الضابط (Phylarch) كان يعترض على تنفيذ، وعندئذ جمعوا نسخاً من هذه الخطابات وأرسلوها إلى الإستراتيجوس ليتابع بنفسه تنفيذ هذه القرارات.

وكانت هناك مبررات أخرى كثيرة كان أصحابها يتذرعون بها من أجل الإعفاء ومنها أن يكون أكثر من فرد مكلفاً من بيت واحد فتشير SB. 905, VII 2-4 إلى

محاكمة جرت أمام الوالى بومبيوس بلانتا (Pompeius Planta) عام ١٠٠م وقضى فيها الوالى عقب سماع الالتماس الذى تقدم بها ثلاثة من الاخوة كانوا قد عُينوا للعمل فى وقت واحد فى سُون الغلال σιτολογία ὀησούροι، إنه يجب أن يُعفى اثنان منهم، ويُكتفى بإقامة واحد منهم فقط فى العمل<sup>(٢٢٤)</sup>. وفى جزء ثانٍ من نفس البردية<sup>(٢٢٥)</sup> يرجع إلى عام ١٠٥م تأنيب من الوالى "فيبيوس ماكيموس" موجه إلى إستراتيجوس لأنه رشّح اثنين من بيت واحد. ويبدو أن هذا الإغفاء لم يكن من قبيل الشفقة بحال الأسرة التى ستفقد عائلها ولكن بسبب أن هؤلاء كانوا من مزارعى الأراضى العامة وكان يجب ترك بعضهم لمتابعة هذه الأراضى حتى لا يتأثر دخل الدولة من هذه الأراضى، وأصبحت هذه الأمور لا ينظر إليها فيما بعد فإذا كان الوالد على قيد الحياة فليكفل هو الأسرة ويترك الأبناء للأعباء.

وكان من بين المعفيين من الأعباء الإلزامية بعض المهن العامة مثل بعض الأطباء والكهنة والمعلمين والجنود والمحاربين القدماء - الجنود المسرحين - والحائزين لقصب السبق فى المباريات الرياضية<sup>(٢٢٦)</sup>. وهناك التماس من الهجانة (Cameleers) الذين رشّحوا لعبء إلزامى يدعون فى هذا الالتماس إلى الإيستراتيجوس أنهم معفون من هذا العبء<sup>(٢٢٧)</sup>.

وخلاصة القول من كل ما تقدم نقول ما يلى:-

أولاً: أن أصحاب الالتماسات السابقة كانوا يطلبون من الإيستراتيجوس أن يعطى تعليمياته إلى الإستراتيجوس كما يرفع الغبن والظلم عنهم بسبب تكليفهم بالأعباء الإلزامية، وكان الوالى عادةً يحيل الشكاوى المرفوعة إليه فى معظم الأحيان إلى الإستراتيجوس رأساً<sup>(٢٢٨)</sup>.

ثانياً: لم يكن الإيستراتيجوس وحده فقط هو المكلف بالنظر فى الشكاوى الخاصة بالأعباء فهناك شكاوى أخرى كانت ترسل إلى الوالى مباشرة وأخرى إلى الإستراتيجوس وبعضها إلى الديويكتيس أو غيرهم من الموظفين، ويعكس هذا مدى التداخل فى الاختصاصات بين الموظفين حيث رأينا العديد من الشكاوى ذات الموضوع الواحد تنظر أمام أكثر من موظف، أما فيما يخص الإيستراتيجوس فكان ينظر فقط فى الشكاوى التى تخص الأفراد المكلفين بالعبء الإلزامى خارج محافظاتهم.



## الفصل الثالث

### اختصاصات إدارية متفرقة

#### ١- الشؤون العسكرية

(أ) الجيش

(ب) السلطة الخاصة بحفظ الأمن

#### ٢- اختصاصات الإستراتيجوس فى شؤون الزراعة

(أ) الرى

(ب) الأراضى التى لا تصلها مياه الفيضان

(ج) بيع المحاصيل ونقلها

#### ٣- الضرائب



## ١- الشؤون العسكرية:

## أ) الجيش:

سبق أن أوضحنا أنه لم تكن للحاكم العام - الإيستراتيجوس - فى العصر الرومانى أية اختصاصات عسكرية على عكس ما كان عليه الحال فى العصر البطلمى، وأصبحت وظيفة الحاكم العام هذه فى مصر الرومانية وظيفة مدنية بحتة، ولكن لدينا بعض الوثائق التى تشير إلى وجود علاقة بين الحاكم العام والجنود.

وتشير تلك البردية P. Brooklyn. 24<sup>(١)</sup> إلى وجود اثنين من سلاح الفرسان وثالث من المشاة فى مكتب الحاكم العام فى طيبة، وهذه هى المرة الأولى التى ترد فيها الإشارة إلى وجود جنود فى مكتب الحاكم العام وربما يكونون قد ألحقوا به للقيام بأعمال كتابية وليست عسكرية. وتشير تلك البردية إلى أن مكتب الإيستراتيجوس هذا ربما كان واقعاً فى بطلمية. وتشير بردية أخرى<sup>(٢٣٨)</sup> أيضاً إلى أن هذا المكتب كان فى بطلمية (المنشأة) وأن مقر السلطة المركزية كان فيها وفى أغلب الظن كان هؤلاء الجنود يقومون بدور الحرس الخاص للإيستراتيجوس.

ولدينا عدة إشارات أخرى إلى جند ملحقين بديوان الإيستراتيجوس طوال القرنين الثانى والثالث، فتشير إحدى هذه البرديات<sup>(٢)</sup> إلى ملاحقة الدائن للمدين بواسطة جنود الإيستراتيجوس (سطر ٢٥) على النحو التالى: (أى برفقة الجند الملحقين بالإيستراتيجوس) *μετὰ καὶ στρατιωτῶν τοῦ ἐπιστρατήγου* وفى بردية أخرى<sup>(٣)</sup> تقدم شخص يدعى (Gemellius) إلى الإيستراتيجوس المسمى (C. Cocessus) بشكوى ضد محصل الضرائب فى قرية كارانس التابعة لقسم هيراكليديس فى الإقليم الأرسينوتى وكان ذلك فى أغسطس من عام ١٩٨م حيث إن هذا الشخص تعدى على أملاكه وأهان والدته وحطم أبواب منزله، وكان قد تقدم بالشكوى من قبل إلى الوالى المسمى (Satupninus) الذى أحال الشكوى بدوره إلى الإيستراتيجوس وجاء فى طلب هذا المدعى ضرورة أن يكتب الإيستراتيجوس إلى ضابط برتبة رائد Centurion لمنع مثل هذه الاعتداءات، وقد أجابه الإيستراتيجوس إلى طلبه.

وهناك عدة ملاحظات ينبغي أن نعقب بها على هذه الشكوى:  
 أولاً: جاء في رد الوالى (تعقيب / تصريح) Subscription ما يفيد بأن هذا الأمر  
 يدخل فى اختصاص الإستراتيجوس، وكان رده على الشكاوى السابقة  
 ضرورة أن يتقدم بالشكوى إلى الإستراتيجوس مباشرة.

ثانياً: أن الإستراتيجوس كانت له سلطة على هذا الرائد (قائد المائة) Centurion  
 وهو قائد عسكري ذو شأن فلعله كان قائد كتيبة (مؤلفة من ١٠٠ جندي)  
 فى كارانس، وربما كان الإستراتيجوس يستعين به فى تنفيذ أمور مدنية  
 بحته مع أنه لم يكن له أى سلطان عسكري على هذه الكتيبة.

ثالثاً: من الملاحظ أن هذا المدعى وهو من مواطنى مدينة أنتينوبوليس (كوم الشيخ  
 عبادة) طلب تدخل هذا الرائد كى يضمن حلاً لمشكلته، وقد أجابه الحاكم  
 العام إلى طلبه، وهذا أمر مستغرب بعض الشيء حيث إنه من المألوف أن  
 يفوض الحاكم العام الحاكم الإقليمي للتحقيق والفصل فى مثل هذه الأمور،  
 أو قد يقوم هو نفسه بالفصل فى الموضوع .

وفى تعليقه على هذه النقطة يقول<sup>(٤)</sup> R. Alston فى كتابه المنشور حديثاً (عن  
 الجند والمجتمع فى مصر الرومانية) إن إحالة ذلك الأمر إلى رجل عسكري بهذه  
 الرتبة يشير إلى أن الجيش الرومانى كان ذا نفوذ فى الإدارة والحياة اليومية فى  
 مصر، ويشير كذلك إلى أن هذه القوات كان لها تواجد فعلى فى قرى وريف مصر،  
 وإذا كان هذا المدعى المسمى Gemellius قد حصل على حل لمشكلته فإن ذلك  
 يؤيد القول بأن فرق الجيش الرومانى كان لها نفوذ فى حياة القرية، وأن هذا الجيش  
 لم يكن أداة للقهر والبطش فحسب بل كان منوطاً به حفظ النظام والتصدي لأى  
 محاولة للخروج على سلطة الاحتلال<sup>(٥)</sup>، والمشاركة فى الأعمال الإنشائية لحركة  
 التعمير والإصلاح الاقتصادى والبيئة على ذلك كثيرة ومؤكدة.

وهكذا كان سلطان الإستراتيجوس ممتداً إلى هؤلاء الجنود حتى بعد تسريحهم  
 فكان صاحب الشكوى يذكر دائماً أنه من المحاربين القدماء، ومن المسرحين بشرف  
 من الجيش ومن قبيلة كذا التابعة لحي كذا<sup>(٦)</sup>.

وإنه لمن المؤكد أن الإمبراطور أغسطس كان قد جرد الإستراتيجوس تماماً من  
 أى سلطة عسكرية، ولكن لم يكن من الصعب أن تُرجع الحكومة بعض السلطة



العسكرية للإبستراتيجوس فرمما كان من الضروري أن ترد بعض هذه السلطة العسكرية عليه وخاصة في منطقة نائية مثل طيبة، ومن ثم ليس من المستغرب أن نجد أن بعض الأشخاص العسكريين قد قاموا مقام الإبستراتيجوس أثناء غيابه أحدهما قائد الألاي Praefectus Alae والثاني قائد الجبل Praefectus Montis ويرجع J.D. Thomas<sup>(٧)</sup> ذلك إلى قلة عدد الرومان المقيمين في مصر الذين لهم القدرة على القيام بدور الوكيل المالى Procurator ولذا قام العسكريون بهذا الدور، ومن ناحية أخرى فإنه أثناء الأجازات المؤقتة كان يقوم موظفون آخرون مقام الموظفين الأساسيين، فيقوم القاضى الأعظم Iuridicus مقام الوالى، ويقوم وزير المالية Dioiketes مقام القاضى الأعظم وهكذا، أما وظيفة الإبستراتيجوس فكانت تأتى فى ذيل وظائف المديرين المالىين ومن ثم فكان يخلفه أحد العسكريين التابعين للوالى.

والغالب على الظن أن الإبستراتيجوس لم تكن له أية اختصاصات عسكرية بحته اللهم إلا فى ظروف محدودة ومؤقتة وبتفويض خاص من الوالى وإن كان ذلك لا يمنع أن الإبستراتيجوس كانت له سلطة شرفية على الكتائب التى تعسكر فى دائرة أو فى نطاق الإبستراتيجية التى يديرها، وأن هذه السلطة هى التى على أساسها أحال الإبستراتيجوس الموضوع إلى ضابط Centurion أى برتبة رائد.

وثمة نوع آخر من اختصاصات الإبستراتيجوس والمتعلقة بالأمر العسكرية وما يتصل منها بالإمدادات العسكرية annona militaris فلدينا مجموعة من البرديات تتعلق بهذا الأمر. وفى إحدى البرديات<sup>(٨)</sup> تتضمن ثلاثة أوامر تتعلق بدفع أموال، الأمر الثانى منها يتعلق بدفع ١١٢ دراخمة إلى الإبستراتيجوس Demetrius وهى تخص ضريبة الإمدادات العسكرية<sup>(٩)</sup> annona militaris وترجع تلك البردية إلى أواخر القرن الثالث. وفى بردية أخرى<sup>(١٠)</sup> تتعلق بزيارة الإمبراطور سيفيروس الإسكندر وأمه Iulia Mamaea إلى مصر، وهى عبارة عن خطاب موجه إلى الحكام الإقليميين والكتّاب الملكيين فى دائرة الإبستراتيجية ذات المحافظات السبع والفيوم (مصر الوسطى) وتشير البردية إلى الاستعدادات التى يجب على هؤلاء الموظفين أن يقوموا بها فيما يتعلق بالإمدادات والأنونا التى سيتم جمعها من أجل هذه الزيارة. وتشير البردية إلى تعليمات الإبستراتيجوس إليهم بأن يتخذوا الحيطة والاستعدادات لهذه الزيارة، وأن يتم جمع هذه الأنونا بالعدل ودون جور.

في مكان عام حتى يراها الجميع في عواصم المحافظات وتوابعها، وجاء التعقيب كما يلي "وإذا وجدت أنك تخالف هذه التعليمات فلتعلم أنك تخاطر بحياتك".

وتشير بردية أخرى<sup>(١١)</sup> ترجع إلى عام ١٩٩م إلى تعليمات الإيستراتيجوس إلى الحكام الإقليميين في مصر الوسطى بضرورة أن يرسلوا إليه القيمة الضريبية المقدرة من الدواب والأراضي المرتبطة بالميرة العسكرية المخصصة لزيارة الإمبراطور سيفيروس الإسكندر. وفي بردية أخرى<sup>(١٢)</sup> ترجع إلى عصر دقلديانوس وهى عبارة عن طلب من الحاكم الإقليمي فى الفيوم إلى الموظف المنوط (Prytanis) بأن يطلب من مجلس البولى فى المحافظة بترشيح شخصين آخرين للقيام بمهمة نقل الامدادات العسكرية *annona militaris* إلى الجنود وذلك عوضاً عن شخصين مكلفين بأداء هذه المهمة ولكنهما يزعمان الهروب، وكان رد مجلس البولى بأنه لن يعين أى بديسل لشخص فى وظيفة بحجة أنه ينوى الهروب ولكن عندما يحدث هذا الأمر فإنه سيقوم بتعيين شخص آخر ومن ثم قرر رئيس مجلس البولى (Prytanis) أن يتقدم بهذا الطلب إلى الإيستراتيجوس الذى قرر إعفاء Aristion من هذه المهمة - وهى جمع الميرة- وطلب ترشيح شخص آخر مكانه، وكذلك تعيين شخص آخر مكان Theon المكلف بجمع الشعير، وأن يتم ذلك على وجه السرعة كى لا تتأخر فى نقل الميرة العسكرية. وتشير بردية أخرى<sup>(١٣)</sup> إلى أن الإيستراتيجوس كان مشتركاً مع الوالى فى إصدار تعليمات تتعلق بنقل الثيران -على اعتبار أنها ميرة عسكرية- إلى حملة الإمبراطور فاليريان Valerian فى سوريا ٢٦٠م<sup>(١٤)</sup>.

وفى وثيقة بردية أخرى<sup>(١٥)</sup> تتضمن سبعة خطابات إلى الحاكم الإقليمي فى أكسپرينخوس من موظف يدعى Aurelius Mercurius وهو إيستراتيجوس وليس والياً كما ذكر A.K. Bowman<sup>(١٦)</sup> ويطلب من الحاكم الإقليمي أن يرسل إليه البغال والأفراد المكلفين بنقل الأثونا العسكرية وأن يتم ذلك بمساعدة مجلس البولى. ويتضمن نقش منشور<sup>(١٧)</sup> تعليمات صادرة من الإيستراتيجوس للاستعداد لإستقبال شخص من الفرسان - غير معروف - وهو المتوقع وصوله قريباً، وأنه ليس من المستغرب وجود أو تحرك قوات عسكرية فى منتصف القرن الثانى وأن هذه القوات كانت تعسكر بالقرب من ليتوبوليس Letopolis. وإذا أخذنا فى الاعتبار ما قاله

توماس<sup>(١٨)</sup> بأن الإتاوة التي كانت تتم لمصلحة الميرة أو المؤن العسكرية *annona militaris* كانت تفرض بشكل استثنائي، ولكنها فيما بعد وبخاصة في النصف الثاني من القرن الثالث أصبحت صورة من صور الضرائب، وفي هذا المقام يظهر دور الإستراتيجوس من حيث دوره في الإشراف على جمع هذه الإتاوة، ولا يعنى ذلك أن الإستراتيجوس كان مسئولاً عن جمع ضرائب لهذا الأمر ولكنه ربما كان يكلف أفراداً معينين للقيام بهذا الأمر على أنها من قبيل الأعباء الإلزامية، وفي هذا المقام يظهر دور واضح للإستراتيجوس على عكس سلطته على الجنود التي تحدثنا عنها في الشق الأول من هذا الفصل.

ب) السلطة الخاصة بحفظ الأمن:

أما عن سلطة الإستراتيجوس بخصوص حفظ الأمن فكانت واسعة في نطاق الإستراتيجية التي يشرف عليها، فكان له سلطة إصدار أمر استدعاء للأفراد أو ملاحقة المجرمين، ولدينا عدة وثائق في هذا الشأن، فتشير إحداها<sup>(١٩)</sup> إلى خطاب من المدعو (Paulinus) إلى أبيه (Heron) يأمره بأنه عليه عند تسلمه لهذا الخطاب أن يحضر على الفور، ذلك أن الإستراتيجوس قد أصدر أوامره لإستدعائه، وإلا سيصدر أمراً بمصادرة أملاكه. وفي بردية أخرى<sup>(٢٠)</sup> يكتب والد إلى ابنه يطلب منه العودة إلى بيته فوراً لأن الإستراتيجوس أصدر أمراً بالبحث عنه وتعبه، وأنه أصبح من الخارجين على القانون. وفي بردية ثالثة<sup>(٢١)</sup> ترجع إلى شهر Phamenoth من عام ١٧٦م ثم اختار شخص للعمل بدلاً من شخص آخر في وظيفة أمنية هي (*nyctostrategos* = رئيس العسس الليلي) وذلك بمعرفة الإستراتيجوس (*Aemilius Capitolinus*) وحيث إن الشخص الذي عُين معي مريض وغائب باستمرار فإنني أتعهد بالقيام بأعمال الخفارة والمراقبة في هذه المنطقة طوال الليل على أكمل وجه. ويبدو أن هذه الوظيفة كانت إلزامية وذلك لأن الفعل المستخدم في صيغة التعيين *κρατίστω* يختار بالقوة الغشومة، وهو يستخدم في عمليات التعيين في الوظائف الإلزامية التي يعينها الإستراتيجوس بوصفه الأمر النهائي *κρατίστος*.

وفي قسم بحياة الإمبراطور كان يقدمه اثنان من مواطني محافظة أكسيرينخوس إلى الحاكم الإقليمي لهذه المحافظة بأنهم تولوا أمر إعادة حبس تسعة كان البعض منهم يخدمون أوقد خدموا بالفعل في الشرطة وإرسالهم إلى الإستراتيجوس المسمى

(Julius Sopotater) لينظر في أمرهم والبردية تتعلق بشكوى قدمتها سيدة ضدهم<sup>(٢٢)</sup>. وهذه الشكوى تتعلق باستخدام النفوذ أو التسلط من قبل أفراد الأمن ضد هذه السيدة، وأن الإستراتيجوس كان مسئولاً عن التحقيق في قضايا استغلال النفوذ هذه على هذا الوجه.

وتشير بردية أخرى<sup>(٢٣)</sup> يرجع تاريخها إلى عام ٢٣٥م إلى لجنة مكونه من شخصين تعمل بتعليمات صادرة من الإستراتيجوس إليهم وهذه اللجنة كانت مكلفة بالبحث والتحري عن أشخاص من بلدة أكسيرينخوس كانوا يقيمون بطريقة غير شرعية في هرموبوليس. وهذا يدل على أن الإستراتيجوس كان له سلطان عام على تحركات السكان داخل الإستراتيجية التي يديرها.

٢- اختصاصات الإستراتيجوس فى شئون الزراعة:

(أ) الرى:

كان للإستراتيجوس دور واضح فى الإشراف على أعمال الرى بمراحلها المختلفة سواء فيما يتعلق منها بعمليات مراقبة الجسور والسدود، أو أعمال الصيانة، أو ما يتعلق بتوزيع حصص المياه على المحافظات، وكذلك تعيين من كلفوا بأعباء إلزامية متعلقة بأعمال بالجسور (χωματικός).

وفي هذا الشأن يقدم الحاكم الإقليمى لمحافظة ممفيس Memphite وهو المدعو A. H. Arpokraton إلى الحاكم العام لمنطقة المحافظات السبع Heptanomia المدعو Iulius Claudianus تقريراً لعملية المسح التى تمت للسدود والقنوات فى المحافظة التى تمت بمعرفة المساح العام للأراضى المدعو إيزيدوروس Isidoros وكان ذلك فى العام السادس من حكم الإمبراطور Probus الموافق عام ٢٨٠ / ٢٨١<sup>(٢٤)</sup>. وفى بردية أخرى<sup>(٢٥)</sup> يرسل وزير المالية (الديويكتيس) مذكرة إلى الحاكم الإقليمى فى أكسيرينخوس الذى أرسلها بدوره إلى δεκαπρωτοι<sup>(٢٦)</sup> فى المحافظات السبع والفيوم وتتلحق بإصلاح الجسور وتطهير القنوات التابعة لشبكة الرى، وكانت مثل هذه الأعمال من الأعباء الإلزامية التى تُفرض على المزارعين ويشدد وزير المالية على أنه لا يجوز دفع أموال عوضاً عن العمل الإلزامى فيما يتعلق بالترع والجسور، وترجع تلك البردية إلى عام ٢٧٨.

وتضم P. Yale. Inv. 447<sup>(٢٧)</sup> خطاباً من موظف كبير (لعله الديويكتس حسب تقدير الناشر) أو الحاكم العام حسب قول Thomas إلى الحكام الإقليميين فى إستراتيجية معينة أنه بعد الانتهاء من موسم الحصاد ينبغى أن يتم العمل بشكل شامل فى شبكة الري حتى يتسنى لنا الحصول على محاصيل وفيرة وأنه على الحكام الإقليميين فى هذه المنطقة أن يبذلوا قصارى جهدهم حتى يكونوا على دراية بالطريقة المثلى التى ينبغى أن يتم العمل بها وأنه على كل حاكم من الحكام الإقليميين أن يباشر العمل بنفسه فيما يتعلق بالجسور والترع بشكل منتظم.

وقد يبدو أن هناك شيئاً من التعارض بين بعض هذه البرديات وأن هناك تداخلاً فى اختصاصات كل من وزير المالية والحاكم العام، ويبدو أن هذا التعارض لا وجود له، بل هى مسئولية مشتركة لكبار الموظفين عن أعمال الري وصيانة الجسور وتطهير الترع إذ أن الأمر يتعلق بالدخل العام للدولة.

وفى شكوى<sup>(٢٨)</sup> موجهة إلى الإيستراتيجوس (Antonius Colonianus) وهو الحاكم العام فى المحافظات السبع (Heptanomia) فى العام التاسع عشر من حكم الإمبراطور سبتيوس سيفيروس ٢١١/٢١٠ وهذه الشكوى مقدمة من ملاك الأراضى وزراع الأراضى العامة بالقرب من كارانس، ويطلبون فيها من الإيستراتيجوس أن يصدر تعليماته إلى المشرفين على عمليات صيانة السدود والقنوات بأن يقدموا الأخشاب وجذوع الأشجار التى تقدم كل عام حتى يستطيع أولئك المزارعون أن يقوموا بأعمال الصيانة وذلك قبل حلول موسم الفيضان وبذر البذور، ومن ثم لا تتعرض الأرض للجفاف والخزانة للخسارة المحققة.

وفى بردية أخرى<sup>(٢٩)</sup> قدم أوريليوس هوريون (Aurelius Horion) حاكم الواحة الصغرى التابعة للمحافظات السبع والذى كان فيما سبق hypomnematographos نسخة من تقرير إلى الإيستراتيجوس المدعو (Septimius Diodorus) - أكتوبر/نوفمبر ٢٨٢<sup>(٣٠)</sup> يقول فيها "أرسل إليك ياسيدى (كما أرسلت إلى المسئولين الآخرين - الوالى والديويكتيس) البيان الشهرى بالمتحصل نقداً والمتحصل عيناً ، وأرسل إليك تقريراً بالأعمال التى أنجزتها فى شهرى توت وبابه Phaoph من العام الحالى وهو العام الثامن من حكم الإمبراطور ماركوس أوريليوس برويوس أوغسطس.

ويتعلق هذا الحساب بأعمال السدود والجسور، أما تقديم التقرير الحسابى لكل شهر مرجعه إلى أنه ربما كان العمال فريقين (أ) يعمل شق منهم بدون أجر وذلك من قبيل الأعباء الإلزامية (ب) ويعمل باقى العمال بأجر يومى، أما الإشارة إلى الحاكم بأنه فى حاجة إلى عمال فإن ذلك يرجع إلى أن هؤلاء العمال إما أنهم قد انتهت مدة خدمتهم الإلزامية أو أنه كان لابد من تغيير هؤلاء العمال كل فترة فى مثل هذه الأعمال الشاقة.

وفى شكوى<sup>(٣١)</sup> تقدم بها المدعو بطلميوس إلى الحاكم الإقليمى لقسمى بوليمون وثيمستيس Themistes من إقليم الفيوم ضد أبولونيوس مراقب الشواطئ = الناضورجى ἀγριαλοφυλάξ وتيرانوس Tyrannos الذى يعمل<sup>(٣١٩)</sup> κατασπόρευς (المشرف على بذر البذور ويشكو من إهمالهما حيث إن الأرض السبخة التى استأجرها من الأراضى العامة عرضة لأن تصبح أرضاً بوراً (χερσος) ذلك لأن الحصاة المقررة من المياه لم تصل إليها حتى الآن، ويذكر صاحب الشكوى أنه تقابل كثيراً مع هذين الموظفين دون جدوى ويطلب من الحاكم الإقليمى أن يرسلهما للمحاكمة أمام الحاكم العام، وترجع البردية إلى عام ١٤٦/١٤٥.

أما عن الأمر الآخر الذى كان يشرف عليه الإيستراتيجوس فهو المتعلق بالأعباء الإلزامية المرتبطة بالسدود وهناك العديد من الشكاوى التى يطلب أصحابها الإعفاء من هذه الأعباء لأن صاحب الشكوى من الكهنة مثلاً<sup>(٣٢)</sup> وفى بردية أخرى<sup>(٣٣)</sup> P. Yale. Inv. 1531 A.D. 161. يكتب بعض كهنة إيزيس فى محافظة هرموبوليس إلى الكاتب الملكى (Βασιλικός Γραμματέυς) يقولون بأنهم رشحوا إلى عمل إلزامى يتعلق بالسدود وأنهم معفون من الأعباء الجسمانية. ويبدو أن هذا الأمر كان فى مرحلة الترشيح ولم يصل إلى مرحلة التعيين الذى يقوم به الإيستراتيجوس ومن ثم توجهوا بالشكوى إلى الكاتب الملكى، أو قد يدل ذلك على أن الكاتب الملكى لم يكن ببعيد هو الآخر عن المسئولية عن أعمال الرى وما يتعلق بها.

(ب) الأراضى التى لا تصلها مياه الفيضان:

أما فيما يتعلق بالأراضى التى لا تصلها مياه الفيضان γη αβροχος فإن أحد الجنود المسرحين بشرف كما يقول يكتب إلى الكاتب الملكى<sup>(٣٤)</sup> فى أكسيرينوخوس

تقريراً عن الأرض وكان جزءاً منها من الأراضى الملكية βασιλική γῆ والجزء الآخر من هذه أراضى الاقطاعات العسكرية κληρουχική γῆ التى تحولت فيما بعد إلى ملكية خاصة، ويقدم صاحب هذه الأرض قائمة بأسماء مستأجريها وقيمة الإيجار المستحقه للدولة عليها حسب الأوامر التى أصدرها والى لم يرد اسمه وإبستراتيجوس سابق هو المدعو Julius Suspater، ويبدو أن تلك الاستحقاقات الواجبة على تلك الأراضى لم تكن سنوية ولكن فقط عندما يحدث ارتفاع فى منسوب الفيضان.

كان إصدار الأوامر الخاصة بتقدير العائدات المفروضة على هذه النوعية من الأراضى ἀβροχός تصدر دائماً إما من الوالى أو من المدير المالى الخاص بأرض الوصايا (Procurator Usiacus) وكان هناك مدير مالى آخر خاص بضياع الأباطرة (Procurator Caesar) وقد تقدم إليه المزارعون بشكوى<sup>(٣٥)</sup> تتعلق بإهمال المشرف على الشواطئ (الناضورجى) ἀγριαλοφύλαξ بسبب تأخره فى إمدادهم بالمياه المعتادة لرى أرضهم. وينفى الناشر أن يكون للإبستراتيجوس دور فى هذا الأمر، بيد أن الإشارة إلى الإبستراتيجوس فى نسخة أخرى من البردية<sup>(٣٦)</sup> فى السطر ٢٠ ἐπὶ τοῦ κρατιστοῦ ἐπιστρατήγου يحدث نوعاً من الشك ويقول توماس<sup>(٣٧)</sup> إنه لم يكن يشار إلى الإبستراتيجوس على انه ἐπιτροπος إنما هو موظف آخر ويرى أن نستبعد هاتين البرديتين وهما P. Wisc I 34, 35 من الأدلة على وجود دور للإبستراتيجوس فى هذا الأمر.

وهناك أدلة أخرى على أن موظفين آخرين كانوا هم المسئولين عن الأرض التى لا تصلها مياه الفيضان، فالبردية الأولى P. Mich. Inv. 4372 ويرجع تاريخها إلى عام ١٦٣ / ١٦٤م وفيها تقدم سيدة وإخوتها تقريراً إلى الكاتب الملكى فى الفيوم تتعلق بتسجيل خاطئ للأراضى التى لا تصلها مياه السرى، وفى بردية ثانية P. Mich. Inv. 1739 وترجع إلى عام ١٦٧ / ١٦٨م وهى تقرير عن هذه الأراضى مقدم إلى الحاكم الإقليمى لقسم هيراكليديس فى الفيوم، وفى بردية ثالثة P. Mich. Inv. 6167 ويقدم التقرير هذه المرة كاهن سكنوباي نيسوس (شمال بحيرة قارون) إلى الحاكم الإقليمى والكاتب الملكى وكاتب القرية عن خمس آرورات من الأراضى التى لا تصلها مياه الفيضان ٢٠ مارس ٢٠١<sup>(٣٨)</sup>.

## جـ) بيع المحاصيل ونقلها:

وننتقل الآن إلى جانب آخر من جوانب اختصاصات الإستراتيجوس فيما يخص الزراعة وما يتعلق بها من شئون، ففي رسالة من الوالى Aquila إلى الحاكم الإقليمى فى محافظة كينوبوليس العليا (قنا) (Cynopolite) ويتداول الأخير هذه الرسالة مع غيره من الموظفين، حيث يقول Ammonius الكاتب الملكى أنه بالاتفاق مع الحاكم الإقليمى سيرتب لعقد مزاد لبيع العدس المتروك فى الأجران من العام الماضى، وأن عملية إقرار السعر والتصديق عليه سيحدده الإستراتيجوس Julius Sopater حيث اشترى شخصان من أكسيرينخوس هذا العدس، وعندما رُفِع الأمر إلى الحاكم العام قال بأن كمية المحصول التى أبلغه بها أمناء شئون الغلال (السيولوجى) أكبر من تلك التى تم بيعها فى المزاد وأنه يدرك أن خازنى الغلال كانوا يبالغون فى تلك الكمية<sup>(٣٩)</sup>.

وفى بردية أخرى<sup>(٤٠)</sup> يقدم أمين مخازن غلال القمح فى تبتونيس تقريراً إلى الحاكم الإقليمى لقسمى ثيمستيس وبوليمون ويتعلق التقرير برديتين من القمح كان قد اقترضه موظف سابق Exegetes وذلك لسداد ما عليه من دين للمحصلين فى العام الماضى، وأن هذا الإجراء كان يتم بناءً على أوامر من الحاكم العام المدعو Calpurnius Concessus

أما فيما يتعلق بمسئولية الحاكم العام عن نقل القمح فلدينا بردية<sup>(٤١)</sup> يكتب فيها الحاكم الإقليمى فى الفيوم إلى الكاتب الملكى والقائم بأعمال الإستراتيجوس فى أكسيرينخوس بأنه عليه أن يرسل البغال والحمير من أكسيرينخوس إلى الحاكم العام فى الفيوم وذلك حتى يتم نقل القمح إلى الموانئ، وأن الأخير لن يُخلى سبيل من لديه من رجال ودواب النقل حتى تصله دفعة جديدة، وقد شدد الوالى على هذا الأمر وأرسل تعليماته إلى الحاكم الإقليمى بهذا الصدد<sup>(٤٢)</sup>.

## ٣- الضرائب:-

لم يكن للإستراتيجوس دور مباشر أو ملحوظ فى عملية جباية الضرائب، وكان الوالى يفضل التعامل مباشرة فى هذا الأمر مع الحكام الإقليميين دون وساطة



من الإستراتيجوس، ولكن ما لدينا من برديات قد يضيف دوراً من نوع ما إلى الإستراتيجوس فى هذا الأمر ويتلخص هذا الدور فى أمرين:  
 (أ) تعيين موظفى الضرائب. (ب) تلقى الشكاوى ضد محصلى الضرائب.  
 أما فيما يتعلق بالبند (أ) فإن الإستراتيجوس كان مسئولاً عن تعيين محصلى الضرائب المالية Praktores Argyrikwn<sup>(٤٣)</sup> ومحصلى الضرائب العينية<sup>(٤٤)</sup> وأمين مخازن الغلال Sitologos<sup>(٤٥)</sup>، وتحدثنا عن هذا الأمر فى الفصل الثانى.

أما فيما يختص بالبند (ب) فإن كثيراً من الشكاوى كانت توجه إلى الإستراتيجوس وكان أصحابها يشكون من عنف محصلى الضرائب أو قد يطلب أصحابها الإعفاء من التكليف بجمع الضرائب<sup>(٤٦)</sup> أما الشكاوى التى تقدم بها أحد الكهنة السابقين إلى الإستراتيجوس فكانت تتعلق بما يجرى من عملية إختلاس للأموال الخاصة بالجمارك<sup>(٤٧)</sup> وإذا كان Wallace<sup>(٤٨)</sup> يرجع هذا الأمر إلى مسئولية الإستراتيجوس عن الضرائب الخاصة بجمرك ممفيس فإن Thomas<sup>(٤٩)</sup> لا يرى هذا الرأى ويرجع السبب فى ذلك إلى سلطة الإستراتيجوس الأمنية التى كانت واسعة.

وفما يتعلق بالضرائب فإن لدينا وثيقة نُشرت حديثاً<sup>(٥٠)</sup> وهى P. Yale Inv. 1599 A.D. 238-244. جاء فيها خطاب رسمى موجه من السوالى إلى [στράτηγος καὶ βα[σιλ]ῆικοι γραμμαῖται] ولعلنا إذا أضفنا ἐπι إلى لكلمة الأولى فتصبح إستراتيجوس فإن هذه الإضافة قد تكون صحيحة ذلك أن الفعل المستخدم فى السطر الثالث κρητιστω (تعيين بالقوة) كان دائماً ما يستخدم مع الإستراتيجوس. وتتعلق هذه البردية بضريبة غير معروفة من قبل وهى εἰαξυσίμων ويفترض N. Lewis أنها كانت ضريبة تتعلق بسحب أو إلغاء عقد من ملف من الأرشيف العام. ويقول N. Lewis إنه إذا افترضنا أن الموظف المشار إليه فى السطر الأول هو الإستراتيجوس فإن موقعه فى القائمة يأتى إما قبل (Kleogenes) مباشرة أو بعده مباشرة: حيث إن تاريخ البردية يتراوح فيما بين ٢٣٨-٢٤٤ أما Kleogenes فهو الإستراتيجوس رقم ٧١ فى القائمة وكان فى المحافظات السبع والقيوم.

وتشير بردية أخرى<sup>(٥١)</sup> إلى قسم يقدمه ثلاثة ممن اشترؤا حق امتياز تحصيل الضرائب فى أكسيرينخوس فى عام ١٣٠/٢٩.

μυροῦ τετάρτης, σικη[σ] χαρτηρας πολέω νομού [ὄξ]υπυ[γχιτοῦ]  
 تلك البريدية في السطر ١١-١٣ إلى أن الإستراتيجوس كان هو المسئول عن حق بيع  
 هذا الإمتياز، وهذا أمر غير مألوف حيث إن بيع هذا الامتياز كان يقوم به  
 الإستراتيجوس والكاتب الملكي<sup>(٥٢)</sup>.

وفي واقع الأمر فإن ما سقناه من أدلة قد لا يكون حاسماً في أن نجزم بأن  
 الإستراتيجوس كان له الحق في الإشراف المباشر على عملية تحصيل الضرائب فقد  
 ورد ذكر اسم الموظف (الإستراتيجوس) دون الإشارة بشكل واضح إلى أنه كان  
 مشرفاً على تحصيل الضرائب أو أنه كان له دور في تحصيلها.

الباب الثانى  
الاختصاصات القضائية



## الفصل الأول

القضايا المرفوعة إلى الإيستراتيجوس مباشرة



جرت سياسة الرومان بالنسبة لسكان البلاد التي تخضع لهم على تطبيق مبدأ شخصية القانون، وترتب على ذلك أن اقتصر تطبيق القانون الروماني على الذين يتمتعون بالجنسية الرومانية. وتطبيقا لهذا المبدأ فقد سمح الرومان لسكان الولايات بتطبيق قوانينهم المحلية في العلاقات التي تنشأ بينهم دون إلزامهم بتطبيق قواعد القانون الروماني، واستمر الوضع على هذا النحو حتى دستور كراكلا Caracalla ٢١٢م<sup>(١)</sup>. أما ما أطلق عليه الرومان "قوانين المصريين" فكانت تمثل مجموعة من القوانين والأعراف وخلال القرون المتعاقبة من حكم الرومان لمصر تعدلت هذه المبادئ تدريجيا طبقا للقانون الروماني<sup>(٢)</sup>.

وإتباعا لسياسة الرومان "فرق تسد" divide et impera فكان سكان مصر موزعين على طبقات مختلفة في الحقوق والواجبات وهي: الرومان، الإغريق، المصريون، ومن ثم فكانت القوانين المطبقة في مصر هي القانون الروماني والقانون الإغريقي والقانون المصري وحده والقانون المصري/ الإغريقي الذي ظهر مع إنشاء المحكمة المختلطة (τό κοινοδικίον) في أواخر العصر البطلمي<sup>(٣)</sup> أما الجاليات الأخرى (Politeumata) مثل الفرس واليهود فكانت لها شرائعها الخاصة بها.

كانت السلطة القضائية العليا في كافة القضايا المدنية والجنائية (Jurisdictio and imperium mixtum) في يد الوالي وكان ذلك بمقتضى قانون (ius gladii) وتفويض من الإمبراطور باعتبار أن الوالي كان نائبا عنه (legatus)<sup>(٤)</sup>.

أما الالتماسات والشكاوى فكانت تقدم إلى أحد موظفي الإدارة بمن لهم الأهلية القانونية ضد أحد الأفراد ويطلب التحقيق معه، أو أن تعرض دعواه في الجولة التفتيشية للوالي (Conventus). وإذا قبل موضوع الشكوى كانت الشرطة تستدعى المتهم وتقوم بإجراء التحريات، وكانت تستخدم وسائل التعذيب لانتزاع الاعتراف من المتهمين وإذا أتضح أن المتهم بريء يتم إطلاق سراحه. وكان الحبس هو الإجراء المتداول حيث تشير الوثائق إلى أن الموظفين قد اعتادوا حبس المتهمين قبل الحكم في القضية. ويقول Taubenschlag<sup>(٥)</sup> أنه كان بإمكان الموظفين أن يطلقوا سراح المحتجزين بضمان شخص (كفيل) وكان هذا الضامن يأخذ عهدا على نفسه. بأن يدفع الغرامة إذا ما فشل في تقديم المتهم عندما يطلبه البوليس بل إنه يوضع في الحبز بدلا منه إذا فشل في إحضاره.

وكانت الكفالة المالية المعمول بها الآن معروفة في مصر في عصر الرومان، حيث يدفع المدعى عليه مبلغاً من المال لمثوله أمام السلطات حين يتم استدعاؤه وكان هذا المبلغ يُصادر إذا لم يحضر المتهم خلال مدة زمنية محددة<sup>(٦)</sup> وفي القضايا الخطيرة لا يُطلق سراح المتهم حتى يُعرض أمام المحكمة. وعند تحديد موعد لنظر القضية أمام الموظف المرفوعة إليه يُخطر المتهم به، ويُطلب من الشرطة أن ترسل المتهم للمثول أمام المحكمة عند نظر الدعوى المقدمة ضده.

كانت محاضر الجلسات القضائية تبدأ بالصيغة الآتية (وهي تقديم مذكرة)  $\epsilon\acute{\xi}$  υπομνηματισμῶν أو بصيغة أخرى وهى  $\epsilon\pi\acute{\iota}$  τοῦ βημάτος (مقدمه للمنصة) وهذا الجزء مقسم إلى قسمين:

١- العبارة الافتتاحية والأسماء ٢- لقب (وصفة) الموظف الرئيسي ومكان الجلسة. وفي النهاية تذكر أسماء أطراف القضية. وفي بعض الأحيان نجد الصيغة الافتتاحية (نسخة من مذكرة) ἀντιγραφὸν ὑπομνημα  $\epsilon\acute{\xi}$  υπομνηματισμῶν بدلاً من  $\epsilon\acute{\xi}$  υπομνηματισμῶν وفي أحيان أخرى تُوجد الصيغتان معاً، وقد اختلفت هذه العبارة في بداية العصر البيزنطي<sup>(٧)</sup>.

أما الشكوى الموجهة إلى الإبستراتيجوس ( $\beta\iota\beta\lambda\iota\delta\iota\acute{\omicron}\nu$ ) ونادراً ما استخدمت ( $\text{υπομνημα}$ ) فتبدأ عادة باسم ولقب الإبستراتيجوس وعبارات الإطراء والتزلف ثم اسم المرسل وأوصافه ثم يعرض الشاكي مظلمته، وفي بعض الأحيان كان يستهلها بجمله يتوسل فيها إلى الإبستراتيجوس بالرجاء، ومن ثم أصبحت عبارة التوسل هذه تقليداً شائعاً في القرن الثالث، ويتبع ذلك بالإجراء المطلوب ويُعبر عنده بالفعل  $\delta\epsilon\omicron\mu\alpha\iota$  σοῦ أو  $\acute{\alpha}\xi\iota\acute{\omega}$  σοῦ (إننى أطلب منك أن)<sup>(٨)</sup> ويكون الإجراء المطلوب كالتالى:

١- أن يتخذ الإبستراتيجوس إجراءً مباشراً. (أ) إما بنفسه (ب) أو من خلال الإبستراتيجوس أمراً يباه أن يصحح الخطأ.  
٢- أن يعطى الشاكي وعداً بسماع دعواه<sup>(٩)</sup>. ويجب أن نشير فى هذا المقام إلى أن الإبستراتيجوس كان له مستشارون قانونيون يُصدر أحكامه بمساعدتهم ويعرفون باسم  $\sigma\upsilon\gamma\kappa\alpha\theta\epsilon\delta\rho\omicron\varsigma$  وأنه يُصدر أحكامه بمساعدتهم.



بالقضايا المحولة إلى الإستراتيجوس فإنه يأتي بعد ذلك نقطتان مهمتان:-  
 ١- التفويض أو التوكيل ويعبر عنه بالصيغة ἀναπομπῆς ἔξ' أو  
 τοῦ κρατίστο ἡγεμονος ثم يأتي التاريخ بعد ذلك.  
 ٢- جملة الحضور التي تأتي لتدل على المشاركين في الجلسة παροντος νομικου وتشمل المدعى والمدعى عليه والشهود. ويأتي بعد ذلك الإشارة إلى مكان انعقاد الجلسة القضائية وقد يكون هو نفسه المقر لانعقاد الجولة التفتيشية للوالى Conventus أو في مكان إقامة ممثل الإدعاء<sup>(١١)</sup> وفيما يتعلق بمكان عقد جلسات الإستراتيجوس القضائية فلم تكن ثابتة فتشير بعض الوثائق<sup>(١٢)</sup> إلى أن الإستراتيجوس كان يعقد جلسات المحاكمة فى أرسينوى حاضرة الفيوم، وتشير عدة وثائق أخرى<sup>(١٣)</sup> إلى أنه كان يعقدها فى أنتينوبوليس، وعقد الإستراتيجوس جلسة استماع أخرى فى قنا KUNOΠOΛIΣ<sup>(١٤)</sup> وعقد محكمة فى تبتونيس<sup>(١٥)</sup> وفى قضية أخرى<sup>(١٦)</sup> عقد الإستراتيجوس محكمته فى الإسكندرية ولكن ذلك كان بتفويض من الوالى، وسنتحدث عن هذه القضايا فى حينه.

وكانت هناك وسائل ثلاثة تُعرض بواسطتها القضية أمام الإستراتيجوس:

- ١- الشكوى المرفوعة إليه مباشرة. ٢- الشكوى المحولة إليه من موظف أعلى.
- ٣- الشكوى المرفوعة إليه من أى موظف تابع له.

وكانت هذه الشكاوى المباشرة إلى الإستراتيجوس هى أكثر أنواع تلك الشكاوى مقارنة بالشكاوى المحولة إليه من موظفين آخرين، أما فيما يتعلق بالنوع الثانى من الشكاوى فإنها كانت متشابهة ومعقده ومن ثم فمن الإنصاف أن نفترض أنه عندما تكون الوثيقة غير واضحة فإنها تكون مرسله إلى الإستراتيجوس مباشرة دون أن تكون محولة إليه من موظف آخر<sup>(١٧)</sup>.

وتنضوى معظم هذه القضايا التي كانت تعرض أمام الإستراتيجوس سواء ما كان منها موجهاً إليه مباشرة أو محولة إليه من موظف آخر ضمن القضاء المدنى، فمنها ما يتعلق بالأعباء الإلزامية وقد عرضنا فى فصل سابق لهذا الموضوع بالتفصيل، وكان هناك جزء آخر يتعلق بالنزاعات المالية كانت قضايا الأسرة تحتل مكاناً بارزاً فى نوعية القضايا التي تُعرض أمام الإستراتيجوس فمنها ما يتعلق

بالطلاق، والسلطة الأبوية على البنت، ومنها ما يتعلق بالوصاية والميراث وغيرها مما يُعرف الآن بقضايا الأحوال الشخصية. أما النوع الثانى من القضايا التى تُعرض أمام الإستراتيجوس فهى ما يمكن أن نسميه بالقضايا الإدارية/ الجنائية، وهى فى معظمها قضايا ضد موظفين تتعلق بالرشوة أو الاختلاس أو الترتيح أو التزوير. وكانت القضايا التى يتقدم أصحابها بالشكوى إلى الإستراتيجوس مباشرة على النحو التالى:

#### ١- قضايا الأعباء:

بداية يجب أن نعترف أنه لم تكن توجد أية حدود فاصلة بين اختصاصات الإستراتيجوس الإدارية واختصاصاته القضائية، ذلك لتداخل الاختصاصات بين الموظفين من جهة وعدم وجود فصل بين السلطتين الإدارية والقضائية من جهة أخرى، ومن ثم لا يمكن أن نفرّق بين قضايا مدنية وأخرى جنائية وثالثة إدارية، ويراعى أن هذا التقسيم لم يكن إلا للمساعدة على عمل الدراسة فقط. كانت الشكاوى المرفوعة إلى الإستراتيجوس بشأن الإعفاء من الأعباء الإلزامية متعددة ومتنوعة.

وقد عرضنا لمثل هذه الالتماسات فى شئ من التفصيل فى الفصل الثانى من الباب الأول، وما يهمنا هنا أنه فيما يتعلق بالشكاوى السابقة التى عُرضت أمام الإستراتيجوس بصفة واضحة وتتعلق بالأعباء والالتزامات فإن من الملاحظ:-  
أولاً: أن مثل هذه الشكاوى قد لا تمثل دوراً قضائياً يقوم به الإستراتيجوس بقدر ما هو اختصاص من اختصاصاته الإدارية البحتة.

ثانياً: إذا افترضنا أن مثل هذه الشكاوى كانت تنضوى تحت الاختصاصات القضائية للإستراتيجوس فهى كلها مخالفات إدارية ويطلب أصحابها تصحيحها، ومن ثم فإن ما اتخذ الإستراتيجوس كان قرارات إدارية لا ترقى إلى درجة الأحكام.

#### ٢- الخلافات المالية:

تضم إحدى البرديات<sup>(١٨)</sup> شكوى مرفوعة إلى الحاكم الإقليمى (الإستراتيجوس) فى قسمى ثمستيس Themestes وبوليمون Polemon من محافظة الفيوم كان المتقدم بالشكوى شخص يدعى بطلميوس فى فبراير/ مارس ١٦٢م،

وتتضمن الشكوى صورة من شكوى سابقة كان قد تقدم بها إلى الإيستراتيجوس المسى (Vedius Faustus) متضمنة قراره الخاص بها، ويقدم مع هذه الشكوى صورة من شكوى أخرى تقدم بها إلى القاضى الأعظم Iuridicus وألحق بها أيضاً القرار الذى اتخذه الأخير، وألحق بها أيضاً صورة من محضر جلسة استماع عقدها الوالى (Lucius Munatius) فى شهر مارس ١٥٢م وهذا المحضر يتضمن حكماً كان قد أصدره الوالى فى قضية مماثلة.

أما موضوع تلك الشكوى فيتعلق بأن محصلى الضرائب النقدية يطالبونه بأن يدفع ضريبة الرأس عن ابنه الذى اختفى منذ أربع سنوات ١٥٦/١٥٥م ويقول صاحب الشكوى إن ابنه هذا كامل الأهلية القانونية، وأنه انفصل عنه ولم يعد يشاركه فى المعيشة، وعلى الرغم من أن قرارات الولاة السابقين كانت واضحة فى هذا الشأن بأنه لا يجوز مطالبة أى فرد بأكثر مما هو عليه، إلا أن محصلى الضرائب يخالفون هذه اللوائح، ويستخدمون القسوة والعنف فى ابتزاز الأموال من المدعى.

وقد وردت الإشارة إلى مرسوم سابق كان قد أصدره الإمبراطور سبتموس سيفيروس بأنه لا يجوز مطالبة شخص ما بما على شخص آخر، فلا يُطالب والد بما على ولده، ولا يُطالب ولد بما على والده، فإذا قام أحد بمثل هذه الأمور فإنه يكون عرضة للعقوبة<sup>(١٩)</sup>. والنقطة المهمة فى هذه الدعوى أنها رُفعت أمام أكثر من موظف فرُفعت فى أول الأمر إلى القاضى الأعظم (Iuridicus) ثم إلى الإيستراتيجوس ثم إلى الإيستراتيجوس فهل هذا إجراء عادى؟! أم جهل بالقانون وإلى من يجب أن تقدم الشكوى؟! أم أن مثل هذا النوع من الإجراءات يجب أن تُتخذ أمام السلطات الإدارية التى هى ذاتها السلطات القضائية، ذلك لعدم وجود حد فاصل بين السلطات من ناحية وعدم وجود محاكم مستقلة من ناحية أخرى.

أما الموضوع الثانى المهم فى هذه البردية فهو استشهاد الشماكى أو الملتمس بحكم صدر فى قضية مماثلة كانت قد نُظرت من قبل أمام الوالى، فهل يدل ذلك على عدم وجود قاعدة تشريعية ثابتة يحاكم على أساسها الموظفون فبدلاً من المقولة فى العصر الحديث بالرجوع إلى المادة كذا من قانون كذا..... تكون المقولة فى مصر فى العصر الرومانى بالرجوع إلى الحكم الذى أصدره الوالى فلان أو الموظف فلان؟! أم يدل ذلك على قلة الخبرة لدى الموظفين بالقانون المصرى الذى يحكمون بمقتضاه

بين المصريين أم أن ذلك يرجع إلى الازدواجية فى استخدام القوانين الرومانية والمصرية. ربما جاز كل هذا، وإذا صح هذا القول فكيف يجوز لموظف لا يفهم القواعد القانونية أن يكون قاضياً مكلفاً بأن يصدر حكماً؟! أم أن القضية كانت تتصل بالدخل العام للدولة وأن المسئولية فى ذلك كانت جماعية ومن ثم تداخلت الاختصاصات بين الموظفين.

بقى أن نشير إلى أن (Vedius Faustus) هذا كان إبستراتيجوس من قبل فى الفترة ما بين ٢٤ ديسمبر ١٦١م إلى ١٥ أبريل ١٦٢م أما (Philotas) الذى كان يعمل قاضياً أعظم (Iuridicus) فى نهاية عام ١٦١م فكان يعمل بوصفه إبستراتيجوس فى الفترة من ١٤٨م إلى عام ١٥١م وذلك فى المحافظات السبع والفيوم<sup>(٢٠)</sup>. وهذه هى بعض الحالات القليلة التى وجدنا فيها الإبستراتيجوس وهو يتولى وظيفة أعلى بعد تركه وظيفة الإبستراتيجيا.

وقد جاء فى شكوى أخرى<sup>(٢١)</sup> مرفوعة إلى الإبستراتيجوس المسمى اوريلIOS هيرابيون Aurelius Herapion من أجورانوموس سابق يذكر أنه حرر عقد دين قانونى مُلزم لطرفى العقد مع شخص يدعى Agathodaemon وبمقتضى هذا العقد الذى مهره بتوقيعه فقد أصبح مديناً له بمبلغ ٣٠٠٠ دراخمه والتى تم إقراضها له بفائدة ٤ أوبول بالإضافة إلى الشروط القانونية الأخرى التى يتضمنها العقد الذى وقع عليه.

والشئ المهم الذى يمكن أن نستخلصه من هذه البردية أن صاحب الشكوى يشير إلى أن إبستراتيجوس سابق (Corellianus) وهو المسئول أيضاً عن النظر فى الشكاوى الخاصة بالنزاع المالى. أما المدعى هنا فكان يشغل وظيفة المحتسب (Agoranomos) بمعنى أنه كان يعرف أن الإبستراتيجوس كان هو الموظف المسئول عن النظر فى مثل هذه القضايا.

وتقدم لنا بردية نُشرت حديثاً<sup>(٢٢)</sup> وذلك لأول مرة الاسم الكامل للحاكم العام فى المحافظات السبع فى هذا التاريخ وهو ٢٠ أكتوبر ١٤٧م وهو المدعو بوبليوس ماركيوس كريسبوس (Publius Marcius Crispus) الذى أشار توماس إلى اسم عائلته فقط معتمداً على P. Lond. II 358 وتشير البردية التى بين أيدينا إلى أن فترة تولى هذا الحاكم العام P. Marcius. Crispus لوظيفة الإبستراتيجيا كانت فى الفترة

ما بين تولى Minicius Corellianus وكان آخر تاريخ أشير إليه فيه هو ١٤٧/١٤٦ (P.Oxy. VI. 899) وبين M.Herennius Philotas ١٤٧/١٤٨م حسب آخر تاريخ أشير إليه فيه BGU. I 195 ومن ثم يجب أن نعدل التاريخ الذى قدمه توماس (Thomas.op. cit. p. 188. No. 40) هو ٢٢ يناير ١٥٠ ليصبح ١٤٧م ومن الملاحظ أن هذا الإستراتيجوس تولى فترة زمنية قصيره ولا نعرف سببا لذلك.

وهذه البردية عبارة عن شكوى مرفوعة إلى هذا الإستراتيجوس المسمى (Crispus) من بطلميوس بن ديودوروس<sup>(٢٣)</sup> من قسمى بوليمون وثيمستيس فى محافظة الفيوم، وكتب المدعى شكواه بإسلوب أدبى جميل، ويقدمها ضد جمنازيارخوس سابق<sup>(٢٤)</sup> من نفس المحافظة يدعى Pappus حيث تصرف بغطرسة واعتداء على خصوصيات الآخرين حيث إنه يطلب فائدة على الدين بمعدل قدره Stater (أربع دراخمات) عن كل مين<sup>(٢٥)</sup> Mina فى الشهر وذلك باستخدام نفوذه الواسع فى المحافظة، مع أن هذا مخالف لمراسيم الأباطرة وقرارات الولاة، وكنا إذا تقدمنا بشكوى إلى مكتب الحاكم الإقليمى سحبها بنفوذه الواسع وستلاحظ أنه يأخذ ٣,٥ أوبول فائدة عن كل Stater من المينا فى الشهر، وهذا يعنى أنه سيحصل على ثمانية أضعاف رأس المال فى بضع سنين وهذا لا يجوز بحال من الأحوال ويطلب صاحب الدعوى أن يكتب الحاكم العام إلى الحاكم الإقليمى كى يمنع مثل هذه التصرفات حتى لا نعيش فى رعب وتهديد وإننا لنطلب الإنصاف من هذا المفترى.

ونخلص من هذا الرد المختصر للإستراتيجوس وهو (تقدم بعريضة الدعوى إلى الإستراتيجوس) إلى أن ذلك لا يعنى أن الإستراتيجوس رفض الدعوى ولكن ربما لم يكن للإستراتيجوس اختصاص قضائى فى مثل هذه الأمور<sup>(٢٦)</sup> ومن الملاحظ أيضاً أن الإستراتيجوس تجاهل قول المدعى بأنه كلما تقدم بشكوى إلى مكتب الحاكم الإقليمى سحبها هذا الجمنازيارخوس السابق باستخدام نفوذه الواسع وطلب من المدعى أن يتقدم بالشكوى إلى الحاكم الإقليمى ويبدو أن هذا الرجل كان دائم الشكوى، ومن ثم لم تكن الردود على دعاواه قاطعة أو حاسمة فى معناها.

وفى بردية أخرى<sup>(٢٧)</sup> تقدم ثلاثة اخوة لأم تدعى هيراكلييا (Herakleia) إلى الحاكم العام (إبستراتيجوس المحافظات السبع والفيوم فى الفترة من ١٠مايو ١٦٦ إلى ٢٣ أغسطس ١٦٧) المدعو Lucceius Offellianus بأنهم ورثوا عن أمهم أمة تدعى (Martilla) (وذلك على الشيوخ) وأنها تقيم فى الفيوم، وأن شخصين هما (Sarapanmon) وأخوه (Dios) من نفس المحافظة قاما باختطاف هذه الأمة دون أن يحرك الحاكم الإقليمى ساكناً ويطلبون من الحاكم العام أن يكتب إلى الحاكم الإقليمى لقسمى بوليمون (Bolemon) وثيمستيس (Themistes) بأن يرسلهما للمثول أمام عدالتك لما اقترفاه من عنف واختطاف لهذه الأمة دون وجه حق<sup>(٢٨)</sup>.

### ٣- مسائل متعلقة بالعقارات:

وهناك مجموعة من القضايا المتعلقة بالعقارات وملكيتهما مما كان يُعرض أمام الإبستراتيجوس وهاك الشكوى الأولى<sup>(٢٩)</sup> التى ترجع إلى عام ١٩٢/١٨٠ وهى مقدمة من كبير الكهنة السابق فى أكسيرينخوس المدعو (Antistius Primus) إلى الإبستراتيجوس (T. Claudius Xenophon) يقول فيها بأنه كان قد اشترى قطعة أرض من شخص يدعى الإسكندر وأن هذه الأرض كانت قد آلت إليه - بوصفه البائع - بعد تقسيم التركة بينه وبين أخيه الأصغر المدعو أبوللونىوس، ومساحة هذه الأرض ٥٢,٥ آوره من الأرض الزراعية و٦,٥ آوره من أراضي المباني. ووفقاً للتقسيم الذى تم بينى وبين إخوتى فإننى أدفع الضرائب المفروضة على الأراضي التى أملكها فقط، والآن وبعد أربعين عاماً يطالبنى كاتب القرية بأن أدفع الضرائب الواجبة عن أربع آوررات أخرى ومقدارها خمسة آرانب وافترض أن الآوررات الأربع تقع ضمن الـ (٥٣) آوره التى أملكها وأن الضرائب الواجبة على هذه الأراضي أصبحت مطلوبة منى على الرغم من أننى لا استأجر أرضاً ملكية ولم أزرع أرضاً ملكية.

ولذلك فإنه من الظلم أن يُطلب منى دفع كل هذه الأموال عن أرض لا أملكها ولا أزرعها ومن ثم فإننى أتوسل إليك أن تكتب إلى الإبستراتيجوس أن يصدر تعليماته إلى الموظفين المعنيين. وهناك تساؤل عما إذا كان هناك سوء نية من كاتب القرية فى افتراض أن أربع آوررات من الأرض الملكية تقع ضمن الأراضي التى يحوزها الشاكى؟! ام أن عجزاً مالياً حدث من جانب كاتب القرية هذا وأراد من جانبه أن يوزع هذا العجز على أصحاب الحيازات الكبيرة وكان نصيب الشاكى

أن يتحمل ما على هذه الآرورات الأربع من التزامات مالية وخاصة الضرائب وهى  
١٥ أردباً.

فى دعوى أخرى<sup>(٣٠)</sup> يرجع تاريخها إلى عام ١٣١م تدفع فيها سيدة تسمى  
(ديونيسيا) بأنها تملك قطعة من الأرض على الرغم من معارضة شخص يسمى  
"سرابيون" حيث تؤكد السيدة أنها اشترت هذه الأرض من والد "سرابيون" فى  
حين يؤكد الأخير أنها قد رهنّت هذه الأرض فقط. وتذكر السيدة أنها تقدمت  
بالشكوى إلى الإيستراتيجوس "كلاوديوس كوينتيانوس" (Claudius Quintianus)  
الذى أحال بدوره القضية إلى الوالى وعندما حضرت السيدة إلى الإسكندرية أرسل  
الوالى فى طلب (سرابيون) ولكنه لم يحضر ومن ثم تطلب السيدة من الوالى أن  
يرسل تعليماته إلى الإيستراتيجوس فكان رد الوالى: "إذا كان ذلك صحيحاً تقدمى  
بشكوى إلى الإيستراتيجوس وسلمى إليه نسخة من هذا". وكتبت السيدة إلى  
الإيستراتيجوس يوليوس فاريانوس تقول إنها "اشترت من والد سرابيون قطعة أرض  
عبارة عن مزرعة كروم وبعض الأراضى المزروعة بالحبوب، وأنها دفعت إلى والده  
ثمن هذه الأرض وسددت إلى دائنيها ما كان عليها من ديون مستحقة وتسلمت  
العقد الرسمى التقليدى الخاص بالبيع وسجلت الأرض، ولكنه أعلن أننى قد  
وضعت يدى على الأرض بحق الرهن فقط. وللأسف لم تورد البردية حكم  
الإيستراتيجوس فى هذه القضية ، وإن كان من المحتمل أن تأخذ وقتاً طويلاً  
لإستيفاء جوانب القضية المتعددة وعمل التحريات اللازمة عن مدى صحة تلك  
الادعاءات وأقوال الخصوم.

وجاء فى شكوى أخرى<sup>(٣١)</sup> يرجع تاريخها ١٥ فبراير ١٦٣ يتقدم بها (جايوس  
يوليوس نيجر) (Gaius Iulius Niger)<sup>(٣٢)</sup> وهو جندى مسرّح بشرف<sup>(٣٣)</sup> من سلاح  
الفرسان وهو من مواطنى أنتينوبوليس ويملك أرضاً ويعيش مع عائلته فى  
(كرانس)= (كوم أو شيم فى قسم هيراكليديس شرقى الفيوم) وهو يتقدم بالشكوى  
إلى الإيستراتيجوس فيديوس فاستوس Vadius Faustus ضد إيزيدوروس بن  
أخيلاس (مصرى) الذى يعمل كاتباً للمشرف على الممتلكات المحجوز عليها  
طريق الخزانة ما مساحته فدان واحد من الأراضى المصادرة وهى جزء من بستان  
ἐπιτηρήται κτηματῶν γενήματογραφουμένων حيث إن Niger اشترى عن

زيتون، وأنه قد دفع ..... دراخمة ثمناً لها، وبعد أن تم ذلك دفع ما عليها من ضرائب، ولكن Isidorus أراد أن يفسد كل شيء ..... ويقول إنه روماني ولا يجوز أن يتعرض لمثل هذه الأفعال الإجرامية على يد هذا المصري<sup>(٣٤)</sup> وكان رد الإيستراتيجوس إذا كانت هذه الغطرسة Hybris قد اقترفت فإن الإستراتيجوس سيخبرني بذلك.

يبدو أن هذا الكاتب رفض أن ينقل ملكية هذه الأرض إلى نيجر (Niger) نظراً لخلاف مادي أو غيره ولذلك تقدم (Niger) بالشكوى وتشير البردية إلى إشراف الإيستراتيجوس على الأراضي المصادرة من قبل الدولة لأي سبب من الأسباب وهو يشارك بذلك الإيديولوجوس في هذه المهمة بوصفه الجهة التنفيذية. أما فيما يتعلق برد الإيستراتيجوس فإن هذه البردية تنضم إلى البرديات القليلة التي ورد فيها رد الإيستراتيجوس على الشكوى فربما كانت هذه البردية هي النسخة الأصلية للشكوى وليست صورة منها، أو ربما رد الإيستراتيجوس على الشكوى لأن صاحبها روماني.

وفي قضية أخرى ترجع إلى أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث<sup>(٣٥)</sup> رفعتها سيدة مصرية تدعى (Senphibis) من إقليم أبوللونوبوليس إلى الإيستراتيجوس "يوليوس يوليانوس" تقول فيها إنها اشترت قطعة من الأرض مساحتها ٥,٢٥ آروره في قرية (krikis) من إقليم أنتينوبوليس ولكن كاتب القرية دون في سجلاته أكثر مما أملك بالفعل (الزيادة آروره) بل إن هذه المساحة تزداد كل عام وبالتالي وقع كثير من الضرر عليّ، ولذلك فإنني ظلمت بواسطة هذا الرجل وأنا في خطر من أن تُنزع ملكيتي لهذه الأرض، وأتوسل إليك أن تأمر الإستراتيجوس أن ينظر في الأمر ويأمر بتسجيل الأرض، وألا يدع كاتب القرية يقع في خطأ متعمد عند تدوينها.

ولعل هذه الشكوى لها نفس موضوع الشكوى الواردة في P. Oxy. 718 والتي أراد فيها كاتب القرية أن يسوى أوضاعه فوزع المديونية على الحيازات الكبيرة، أو لعل كاتب القرية هذا كان مكلفاً باستصلاح قطعة أرض معينة أو زراعة الأراضي التي هجرها مزارعوها ولكن على الورق فقط وذلك بأن أضاف إلى



كل حيازة بضعة آرورات وحمل أصحاب هذه الحيازات ما على هذه الأرض من مصاريف ومثل هذا الإجراء كان يحدث في أحوال أخرى.

وفى قضية أخرى<sup>(٣٦)</sup> كانت مرفوعة إلى الإيستراتيجوس Artorius Priscillus فى عام ١١٥-١١٧م جاء فيها أن شخصاً ما يدعى (Ision) كان يشغل وظيفة الكاتب الملكى من قبل فى إقليم ديوبوليس (Diopolite) وكان يمتلك أرضاً فى أنتينوبوليس وقد حُكم عليه بدفع مبلغ، على سبيل الغرامة τὰ κατακριμάτα وحسب الناشر فإن ذلك الأسلوب كان يستخدم للدلالة على سوء الإدارة وعندما علم (Ision) بذلك قام ببيع جزء كبير من ممتلكاته التى كان يتوقع أن الدولة ستحجز عليها وفاءً لما عليه من ديون أو مصادرتها، وفضلاً عن أن (Ision) لم يدفع الأموال التى حصل عليها من بيع الأرض إلى خزانة الدولة بل إنها لم تكن كافية أساساً لأن تفى بالدين، وكانت القوانين تُجرّم التصرف بالبيع أو الرهن لكل الأراضى التى عليها ديون للخزانة<sup>(٣٧)</sup> وعندما أحست الحكومة بوجود هذا التواطؤ بين الكاتب الملكى والمشتريين قررت أن يدفع المشترون الدين كاملاً، وصاحب هذه الدعوى يدفع ببطلان ما عليه من ديون ذلك أن اسمه ورد عن طريق الغش والتدليس حيث إنه لم يشتر الـ (٢٤) أروره من (Ision) ولكنه اشتراها من سيده تدعى (Senpamous) وقد أعطته ضمانات كافية بأن الأرض غير مدينه وأن هذه السيدة ما زالت على قيد الحياه وأن لديه عنوانها وأنها قادرة على دفع ما يخصها من هذا الدين، ويطلب أن تُرسل نسخة من شكواه إلى الإيستراتيجوس فى Antaeopolite ومن ثم يقوم هذا الإيستراتيجوس بدوره بإخطار الموظفين التابعين له بما يفيد بأنه أى Ophieus مقدم الدعوى غير مسئول عن هذا الدين<sup>(٣٨)</sup>.

وجاء فى هذه الشكوى الموجة إلى الإيستراتيجوس مطالبة بأن يوزع الدين على كل المشتريين لهذه الأرض فى أول الأمر، لأن المشتري فى هذه الدعوى اشترى من أحدهم ولم يشتر من المالك مباشرة، وقد وافق الإيستراتيجوس على هذا الطلب وأرسل تعليماته إلى ألك Διακριται (الموظفون المكلفون بإعادة تقييم الضرائب المفروضة خطأ) فى إقليم Antaeopolite بأن يعدوا قائمة بالمشتريين الأصليين وأن يحددوا الحصص التى تخص كل واحد منهم من الدين، وحيث إن بعض المشتريين كانوا يقيمون فى إقليم Apolonopolite Heptakomias المجاورة فإن الإيستراتيجوس

هناك أبلغ بهذه الإجراءات، ومن ثم أعد قائمة ملفقة بالأشخاص الذين اشتروا فى المحافظة التى يديرها وكان Ophieus صاحب الدعوى من بين الأشخاص الذين وردوا فى هذه القائمة.

وهكذا نتبين من هذه الدعوى ما يلى:

أولاً: أن صاحب الدعوى هنا يختصم السيدة التى باعت الأرض إليه أولاً وهى إما إنها تعلم أو لم تكن تعلم بأن هذه الأرض عليها ديون للدولة وهذا أمر غير قانونى أو شرعى، وبالتالي يطلب أن تدفع هى ما على هذه الأرض من ديون للخزانة، وهذا هو الشق المدنى فى الدعوى.

ثانياً: يختصم صاحب الدعوى أولئك الموظفين (Διακριτοι) وهم الموظفون الذين تلاعبوا فى القوائم ويختصم فيها أيضاً استراتيجوس محافظة أبولونوبوليس الذى أرسل هذه القوائم إلى الإيستراتيجوس وأورد فيها اسم المدعى ظلماً وعدواناً عن طريق الغش والتدليس وهذا هو الشق الجنائى فى الدعوى وسنتحدث عنه بعد قليل.

ثالثاً: مازالت الطلبات المقدمة إلى الإيستراتيجوس فى معظم الشكاوى تنم على أن يصدر تعليماته إلى الإيستراتيجوس بان يتخذ إجراءً ما إذا حكم له الإيستراتيجوس بذلك. ولكن إذا كان صاحب الدعوى يعرف أن الإيستراتيجوس هو الممثل للجهة التنفيذية لكل ما يريده فلماذا لم يقدم الشكوى اليه مباشرة؟! ولدينا العديد من الشكاوى الموجهة إليه بالاسم فهل تكتب الشكوى باسم الإيستراتيجوس وتُقدم إلى الإيستراتيجوس؟! نشك فى ذلك وإلا فلما يطلب الشاكى من الإيستراتيجوس أن يأخذ إجراءً ما. بيد أن الإيستراتيجوس كان يمثل الجهة التى تصدر عنها قرارات أو أحكاماً وأن الإيستراتيجوس كان فى الحق هو الجهة التنفيذية لهذه الأحكام. وفى بعض الأحيان كان الإيستراتيجوس يحيل القضية إلى الإيستراتيجوس للاستفسار وإجراء التحرى بمعاونة الشرطة إذا لزم الأمر ثم يُعد مذكرة بذلك ويرفعها إلى الإيستراتيجوس كى يصدر حكماً أو أن الإيستراتيجوس لم يكن لديه من الوقت مايكفى للنظر فى الدعوى فيحيلها إلى الإيستراتيجوس.

## ٤- قضايا الأسرة:

تنوعت القضايا المتعلقة بالأسرة والتي كانت تُعرض أمام الإستراتيجوس فمنها ما يتعلق بالطلاق ومنها ما يتعلق بالوصاية والوصايا والميراث وغيرها من القضايا المتعلقة بالأسرة.

## أ- الطلاق:

كان القانون المصرى يمنح الوالد القوامة فى تطبيق ابنته بمعنى أنه كان يتدخل لينهى الزواج ومعنى ذلك أن سلطة الأب كانت ممتدة على البنت المتزوجة ويستند نافثالى لويس Lewis<sup>(٣٩)</sup> فى هذا على عدة وثائق<sup>(٤٠)</sup> تُوضح أن القوامة الأبوية (Patria potestas = εἰρησία) كانت تستمر بعد زواج البنت، فى حين تشير بعض الوثائق الأخرى<sup>(٤١)</sup> إلى أن هذه السلطة كانت تنتهى مع زواج البنت، وإذا فحصنا الوثائق التى تؤكد استمرارية السلطة الأبوية على البنت المتزوجة فيتضح أنها كانت فى الأصل شكاوى تقدم بها الآباء فى نزاع مع بناتهن، ويتضح من هذه الوثائق أيضاً أن سلطة الأب فى تطبيق ابنته كانت قوية فى بداية الأمر (القرن الأول الميلادى) كما توضح الوثائق فى عصر مبكر، ولكن هذه السلطة أخذت تتضاءل مع مرور الوقت وبخاصة فى القرن الثانى، ويلاحظ كذلك أن النظر فى قضايا الطلاق كان يأخذ وقتاً طويلاً فقد يمتد إلى عامين أو أكثر وتدلنا إحدى الوثائق<sup>(٤٢)</sup> على أن البنت تصبح مستوفية (τελεια) أى كاملة الأهلية القانونية عند زواجها، وأنها عندما تصبح (τελεια) وبالتالي لم تعد تابعة لأبيها. والبردية التى يدور حولها الحديث هى عبارة عن شكوى تقدمت بها سيده تسمى ديونيسيا (Dionysia) ضد والدها خايريمون (Chaeremon) وكانت قد تقدمت بها فى أول الأمر إلى الوالى، وجاء الجزء الأول منها حول نزاع مالى ونزاع على أملاك بين البنت ووالدها، وبعد أن انتهى هذا النزاع لمصلحة الابنة لم يقبل الأب الهزيمة وقرر أن يستأنف النزاع فى مجال آخر، حيث اتهم الوالد ابنته بالاستخفاف به، ثم اتهم زوجها المدعو (Horion) بأنه قد هدد باستخدام العنف ضده ولذلك طلب الأب أن يُطلب ابنته ويفرق بينها وبين زوجها، واستند إلى القانون المصرى وما جاء به من تأييد لموقفه<sup>(٤٣)</sup> وهذا ما دفع ديونيسيا أن تقدم الجزء الثانى من الشكوى وينقسم إلى قسمين:

أولهما: تسرد فيه الأحداث التي دفعتها إلى تقديم هذه الدعوى. ثانيهما: الحكم بإيقائها في بيت زوجها. وكان قرار الوالي بأن يتقدم الطرفان كل على حده بدعوى يُوضح فيها الحقائق الكاملة حول القضية. وتقدمت ديونيسيا بالبراهين التي تدحض بها طلب أبيها بأن يأخذها عنوة من بيت زوجها.

يدور الجزء الأول حول حق الوالد في أن يأخذ ابنته المتزوجة من بيت زوجها رغماً عنها، أما الجزء الثاني فيتعلق بأنه لا يجوز التهرب من المدفوعات المالية بتقديم قسم للمدعى من المدعى عليه كما حدث من هذا الوالد مع ابنته، والجزء الثالث يتعلق بتسجيل العقود<sup>(٤٤)</sup>.

وفيما يتعلق بالجزء الأول من هذه البردية فكان عبارة عن ثلاثة مقتطفات من مذكرات *ὑπομνηματισμοί* أو تقارير لموظفين عن الإجراءات القانونية الخاصة بحق الأب في تطليق ابنته وأخذها من بيت الزوجية بالإضافة إلى وجهة نظر محام. والقضية الأولى<sup>(٤٥)</sup> عُرِضت أمام الوالي (Flavius Titianus) في عام ١٢٨م وفي هذه القضية أخذ الأب ابنته من بيت الزوجية حيث كان بين الأب والزوج نزاع، ودفع محامي الوالد بأنه يتصرف وفقاً للقانون المصري، وكان قرار الوالي بأن الزوجة ستبقى مع من تشاء مع أبيها أو مع زوجها. وكانت تفاصيل هذه الشكوى على النحو التالي<sup>(٤٦)</sup> إن أنطونيوس بن أبولونيوس تقدم من خلال محاميه بدعوى إلى الوالي فلافيوس تيتيانوس في ٢ يونيو من عام ١٢٨م بشكوى ضد والد زوجته (حماه) الذي أخذ زوجته رغماً عنها وأدى ذلك إلى مرضها حزناً، وقد تعاطف معها الإيستراتيجوس Bassus وأصدر قراره بعدم حرمان أنطونيوس من زوجته إذا ما كان الإثنين يرغبان في الحياة معاً، ولكن والد الزوجة رفض تنفيذ القرار وتقدم بدعوى إتهم فيها زوج ابنته بأنه تعدى عليه، وعندما تم استدعاء الطرفين للمثول أمام الإيستراتيجوس للمحاكمة عندئذ دفع الزوج إلى الإيستراتيجوس بقوله إنى لا أرغب في تطليق زوجتى التي تكن لي كل الحب ودفع محامى الأب بأنه يريد حقه الذى كفله له القانون. وعندئذ أمر الإيستراتيجوس بأنه يجب أن ترجع إلى الزوجة وتسألها عما ترغب فيه. وعندما أجابت "أريد أن أبقى مع زوجى" حكم لها بذلك<sup>(٤٧)</sup>.

والقضية الثانية<sup>(٤٨)</sup> عُرِضَتْ أمام الإيستراتيجوس المسى (Pacoius Felix) بعد ست سنوات من الشكوى الأولى وكانت مشابهة لها تماماً، وكان هذا الحق التعسفى الذى يفرق بين الزوجة وزوجها كان القانون الذى يمنحه للأب واضحاً تماماً ولكن حكم الوالى Titianus فى القضية الأولى كان موضع اعتبار لدى الإيستراتيجوس، ومن ثم تجاهل القانون المصرى، وكان القرار ضد رغبة الأب. وكان حكم الإيستراتيجوس باستمرار العلاقة الزوجية إذا كان الزوجان يرغبان فى العيش سوياً<sup>(٤٩)</sup>.

إذن أنكر الوالى قوامة الأب (ἐξουσία = patria potestas) سواءً على البنت المتزوجة أو على مهرها وكان حكم الوالى "لابد أن تُسأل الزوجة مع من ترغب أن تعيش" ومن الشكوتين السابقتين يتضح أن سلطة الأب على ابنته المتزوجة كانت موجودة ولكن الوالى والإيستراتيجوس خففا من روح هذا القانون وذلك بإصرارها على أن رغبة الزوجة لابد أن تُحترم وتؤخذ فى الاعتبار أو بمعنى آخر فإن الأب لا يمكنه أن يأخذ ابنته من بيت الزوجية رغماً عنها أو بالقوة.

أما القضية الثالثة<sup>(٥٠)</sup> فكانت تمثل تقريراً لمحاكمة تمت أمام القاضى الأعظم (Iuridicus) وإن كانت هذه القضية بها الكثير من النقاط الغامضة، ولكن يبدو أن أباً جرد ابنته المتزوجة من مهرها (الدوطة) وأراد أن يأخذها من بيت الزوجية ولكن القاضى الأعظم قضى بأن تبقى الدوطة وربما رفض التفريق بين الزوجة وزوجها وإلا ما كانت "ديونيسيا" قد استشهدت بها. واستشهدت برأى مشرع قانونى بأن البنت المتزوجة لم تعد تخضع لسلطة أبيها ἐξουσία وأن هذه السلطة تصبح غير ذات موضوع بعد الزواج<sup>(٥١)</sup>.

وكان القانون والعرف يضمنان للزوجة الحصول على بائنتها حتى قبل خزانة الدولة (Fiskos) وكانت الدولة تضمن لها ذلك وأن حق التنفيذ (προτόπραξια) مكفول لها على أملاك الزوج، وكان من حق الزوجة أن تسترد بائنتها بشكل فورى وعاجل إذا كان الطرد للزوجة قد وقع من جانب الزوج أما فى حالة انتقال الزوجة لبيت أبيها وتركها بيت الزوجية من تلقاء نفسها ἡκουσιως ἀπαλλασσόμεν (ἡ φερνή) أو (προίξ) ينبغى أن يتم فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ

الطلب<sup>(٥٢)</sup>. وهذا ما دفع إحدى الزوجات بعد أن ساءت العلاقة بينها وبين زوجها إلى أن باعت إرثاً لزوجها دون علمه وذلك أثناء غيابه وانشغاله ببعض الأعمال<sup>(٥٣)</sup>. وجاء في منشور السوالى تيبوريوس يوليوس الإسكندر ٢٨ سبتمبر ٦٨م أن أموال البائنة لا تعتبر ملكاً للزوج بل تظل مملوكة للزوجة التى تستطيع استردادها عند فك عُرى الزواج وأن لها حق التنفيذ الحال المباشر Protopraxia على أموال الزوج يضمن لها الحصول على بائنتها قبل أى دائن بما فيهم الخزانة العامة<sup>(٥٤)</sup>.

ووفقاً للقوانين المصرية فى مصر فى العصر الرومانى كانت سلطة الأب وهى تعنى (القوامة) ἐξουσία على ابنته مدى الحياة، ولكن قبل نهاية القرن الميلادى الاول وخففت حالة الصرامة فى هذا القانون بالأحكام القضائية، وذلك بتقديم الرغبة فى استمرار العلاقة الزوجية على رغبة الأب فى فك عُرى هذا الزواج السعيد وفى هذه الحالة تتحرر الزوجة من السلطة الأبوية، أما المرأة التى تفتقد إلى هذه الحماية مثل المرأة المطلقة أو الأرملة فكانت تبقى أو تعود إلى السلطة الأبوية أى "حضانة أو قوامة والدها"<sup>(٥٥)</sup>. ونخلص من ذلك إلى أنه كان ينبغى أن يسن السوالى التشريع أولاً وذلك بأن يعلن السوالى حُكما فى القضية ثم يطبق الإستراتيجوس هذا الحكم فى القضايا التى تُعرض أمامه وإن كان فى ذلك مخالفة للقانون والعرف المصرى.

#### ب- الوصاية والميراث:

أما فيما يتعلق بقضايا الوصايا والميراث فلدينا قضية<sup>(٥٦)</sup> تقدم فيها بالدعوى أوريليلوس أبوللونىوس من مواطنى الإسكندرية إلى Vettius Gallianus<sup>(٥٧)</sup> القائم بأعمال الإستراتيجوس فى طيبة والنزاع فى هذه الدعوى حول ممتلكات تركها والده فى ديوسبوليس بارفا Diospolis Parva فى الإقليم الطيبى:-

"أنت تدرك أن قراراً إمبراطورياً (Constitutio)<sup>(٥٨)</sup> يُبطل نية والدى فى الوصية التى تركها ....، ولكن يكون هناك أوصياء إذا أخذ الأبناء حقوقهم كاملة، وأبلغ هذا إلى الدواوين الخاصة بالملكية الفعلية، ونعود إلى الملكية .....، ودفعت ما على للخزانة، سواء أكان ذلك يخص الإيجار أو يتعلق بالجزية السنوية Annona وعلى الرغم من هذا تستمر الديون فى التراكم علىّ، وأعرف أنك تكره المكر والخداع، حيث إن زوجة والدى المدعوة (Oseaus) وبعد موت أبى حصلت على الميراث

بوصية غير قانونية ووضعت يدها عليه واعترض أفراد الأسرة على كل عقود الدين التي عليها والتي أوردتها مفصلة بعد فحص طويل، وتريد هذه السيدة أن تتمتع بالملكية فقط دون أن تتحمل ما عليها من ديون والتزامات وأن تستخدمها كيفما تشاء".

"لذلك فإنني أتقدم بخالص العرفان والجميل إلى سيدنا الإمبراطور أنطونينوس (Antoninus) وإلى عدالتك بأن أحصل على حقي الشرعي من ضيعة أبي لأن ذلك لا يعادله شئ للأبناء، وأرفق طيه نسخة من الوصية". المبرمة في العام ٢٥ كيهك .٢٩

وكان رد الإيستراتيجوس: "عندما تبليغ خصمك بالموضوع تقدم إلى بالشكوى تُسلم" وورد في الأحكام Ta Apokrimata في البند الثاني عشر الأسطر ٥٢-٥٦، أنه في كثير من الأحيان كان الإرث محملاً بالأعباء والديون مما يدفع الوارث إلى التخلي عن الأملاك (Possessio Bonorum) كيما ينجو من هذه الأعباء<sup>(٥٩)</sup> فتصادر هذه الأراضي.

وفي قضية أخرى<sup>(٦٠)</sup> ترجع إلى عام ١٣٥م تطلب سيدة مصرية تدعى Chenalexas بأن ترث نصيب أبيها المتوفى في تقسيم ميراث جدتها وكان المدعى عليهم هم الأحفاد الآخرون لهذه الجدة وهما خال وابن خال المدعيه، وعُرضت القضية أمام كاتب ملكي يسمى ميناندر وطلبت المدعية أن تنوب عن أبيها بموجب منحه أو معروف  $\chi\alpha\rho\iota\varsigma$  أعطى بموجبه هادريان المصريين الحق في أن يقوم الفرع مقام الأصل عند فقده في الإرث، ولتدعيم حجتها قدمت جزءاً مقتبساً من قرار سابق أصدره الإيستراتيجوس (Gellius Bassus) في عام ١٣٥. وفي تعليقه على هذه القضية يقول (Renan Katzoff)<sup>(٦١)</sup> بأنه لا يمكن أن يكون هؤلاء رومان لأن القانون الروماني لم يقر ميراث الابن من الأم قبل عصر ماركوس أوريلليوس (١٧٨) ولم يقر قاعدة قيام الولد مقام أمه عند فقدها في الإرث من تركة الجده حتى عصر جستنيان (٣٨٩)، ولذلك فإنه حتى عصر هادريان كان يحق لكل من الإغريقي والمصري أن يرث أمه، وبهذا المنح سمح هادريان للإغريق فقط أن يقوم الفرع مقام الأصل في الإرث من الجده، وأكد هذا القرار الإيستراتيجوس المدعو (Gellius Bassus) وتطلب المدعية أن يمتد هذا الحق في المنحة إلى المصريين أيضاً<sup>(٦٢)</sup>.

تعكس هذه القضية الازدواجية بل وتعدد القوانين المطبقة في مصر في العصر الروماني وأن ذلك لم يكن بمنأى عن قضايا الميراث فكان القانون المصري واليوناني يسمح بأن يرث الفرد من أمه، في حين أن القانون الروماني لا يسمح بالميراث من الأم قبل عصر أوريلليوس، وكذلك فإن القانون اليوناني كان يميز للإغريق أن يرثوا من جدتهم أما القانون الروماني فلم يكن يسمح بذلك قبل عصر جستينيان ولم يكن القانون المصري يضم تشريعاً بذلك ولكن هادريان أدخل هذا البند في القانون المصري.

وإذا كانت القضية تُعرض أمام الكاتب الملكي واستشهدت المدعية بحكم الإبستراتيجوس في قضية تتعلق بالميراث أيضاً، وعندما طلب الكاتب الملكي أخذ الرأي والفتوى من الوالي استخدم الأخير حقه التشريعي بأن جعل هذا القرار الإمبراطوري يطبق على المصريين أيضاً ويطبق كذلك بأثر رجعي، وأن الإبستراتيجوس كان في الحكم الذي أصدره يستند إلى حكم الوالي في قضايا سابقة، ومن ثم فلم يكن الإبستراتيجوس بمنأى عن قضايا الميراث والوصايا أما طلبه بأن تتقدم المدعية إليه بالشكوى مرة أخرى بعدما تخطر خصومها فإن ذلك يرجع إلى أنه في القضايا المدنية. يجب أن يخطر المدعي عليه بالقضية المرفوعة ضده حتي يجهز المستندات أو العقود التي تثبت حقه ، ومن ثم يكون الإبستراتيجوس علي بينه من الأمر حتى يصدر حكمه ، وكان إبلاغ المتهم يتم بصورة شخصية. بمعنى أن يتعهد المدعي بإبلاغه بنفسه ، أو أن يتم الإبلاغ عن طريق الإدارة ، ولدينا بضعة استدعاءات كان الإبستراتيجوس يستدعي المتهم أو المدعي عليه للتحقيق ولم يكن يكلف المدعي بذلك (٦٣).

وفيما يتعلق بالميراث فقد جاء في البند الثامن الأسطر ٢٨-٣٤ من الأحكام Apokrimata

- 28 π[ρ]όκλω Ἀπολλ[ω]νίου  
 τοὺς γεγρ(α)μμενοὺς κληρονόμους (καὶ αἱ διαθήκαι  
 π[ε]πλασθαι λέγωνται) τῆς ν[ο]μῆς οὐκ ἔστιν  
 δικά[ι]ον ἐκβληθῆναι. φροντ[ι] σουσιν δὲ οἱ  
 τα[σ]δίκας ἐπιτετραμμένοι κλεῖσαι τοὺς  
 εὐθυνο[μ]ενοὺς εἰ γε τὸ πράγμα ἔστιν ἐν τῇ  
 34 τάξεν τῶν διαγνώσεων.



إلى بروكلين بن أبو للونيوس :

"ليس من الإنصاف في شيء أن الورثة المذكور أسماؤهم (في الوصية) يُحرمون من حقهم ونصيبهم في الميراث ، حتي ولو قيل إن الوصية مزورة ، وينبغي علي أولئك الذين يوكل إليهم النظر في هذه القضايا أن يحرصوا علي استدعاء الأشخاص المتهمين حتي وإن كان الأمر لا يزال في دور التحقيق والمحكمة"<sup>(٦٤)</sup>.

وهذا يعني الفصل بين الشق المدني في القضية وهي ضرورة الحصول علي الإرث أولاً وأنه لا يجوز تعليق هذا الشق دون تنفيذ حتي يُقضي في الشق الجنائي في القضية وهو المتعلق بالتزوير.

ج- الوصاية<sup>(٦٥)</sup>:

كان تعيين الأوصياء من الأعباء والالتزامات التي كان الناس يسعون إلى التخلص منها ومن همومها ومسئولياتها وكان للإبستراتيجوس دور مهم عند نظر مثل هذه الشكاوى المقدمة إليه بهذا الخصوص ولدينا عدة وثائق تتعلق بهذا الأمر تتعلق البردية الأولى<sup>(٦٦)</sup> بدعوى رفعها شخص يدعى نيكياس (Nikias) إلى الإبستراتيجوس Statilius Maximus يقول فيها إن كاتب المدينة المدعو (Serenus) عينه وصياً (Epitropos) على اثنين من الصغار، ويقول صاحب الدعوى أنه لا تربطه أية صلة قرابة بهما من ناحية الأب أو من ناحية الأم، و"حيث إن هذا العبء فيه إرهاب لي فقد تعرضت للمديونية فإذا تفضلت يا سيدي أن تصدر تعليماتك إلى الحاكم الاقليمي بأن يطلب من كاتب المدينة هذا أن يستعيض عنى بشخص آخر ليتولى الوصاية على هؤلاء الصغار، ومن ثم أستطيع أن أتفرغ لمباشرة عملي في زراعة ممتلكاتي وأن أدفع الديون التي تراكمت علي من جراء هذا العبء ، فأنت لا ترضي أن أكون بعيداً وبجئاً عن ممتلكاتي".

وإذا كان هذا المدعي يطلب الإعفاء هنا لأنه لا تربطه صلة قرابه بهؤلاء القصر وأن هذا العبء قد سبب له خسارة كبيرة فلدينا عدة وثائق أخرى يطلب أصحابها من الإبستراتيجوس الإعفاء من الوصاية لأنهم من سكان أنتينوبوليس ، وفي إحدى هذه الوثائق<sup>(٦٧)</sup> قدمت الشكوى إلى الإبستراتيجوس المدعو (فيلوتاس) الذي أصدر حكمه بأنه ينبغي إعفاؤه من الوصاية ويُعهد بها إلي من يجب أن يقوم بها ، وذلك

بعد أن عرف أنه من سكان أنتينوبوليس. وفي شكوى أخرى<sup>(٦٨)</sup> يتقدم صاحبها بالالتماس إلى الإيستراتيجوس المسمى (Julius Lucullus) وهى ترجع إلي عام ١٧٢/١٧٣م) ويطلب صاحبها الإعفاء من الوصاية ، وكان رد الإيستراتيجوس عليه " يجب أن تبلغ أقارب اليتيم أن طلبك مقبول لدينا" أما القضية الأخرى<sup>(٦٩)</sup> فعرضت أمام الإيستراتيجوس (Antonios Macro) في الخامس من شهر مارس ١٣٨م وكان طلب الإعفاء يستند إلى أنه من مواطني نتيوبوليس وقضي له الإيستراتيجوس بذلك<sup>(٧٠)</sup>.

### (٥) قضايا الدخل :

تندرج هذه القضايا ضمن المسئولية الإدارية للإيستراتيجوس عن أمور الدخل العام للدولة وفي إحدى هذه الوثائق<sup>(٧١)</sup> كان يتقدم بها ملاك الأراضي فى إحدى القرى بالقرب من كرانس بالشكوى إلى الإيستراتيجوس المسمى (Antonius Colonianus) بأن أولئك المسئولين عن صيانة الجسور والسدود والقنوات كانوا مقصرين وذلك لأسباب غير معروفة، وربما كان ذلك بداعى الإهمال ولم يقوموا بتقديم جذوع الأشجار والنخيل اللازمة لتقوية الجسور والسدود ، وكذلك لم تتم عمليات الصيانة بعد علي الوجه الأكمل ، وإذا لم تتم هذه الأعمال علي وجه السرعة فلا بد أن تتعرض الأرض للجفاف وهي تبلغ ١٠ آلاف من الآرورات وبخاصة أن موسم بذر البذور أصبح علي الأبواب<sup>(٧٢)</sup>.

### (٦) القضايا الإدارية والإدارية / الجنائية:

لعل من نافلة القول فى هذا المقام أن نذكر بأن الفصل بين السلطات لم يكن معروفاً فى مصر فى العصر الرومانى، ومن ثم تداخلت الاختصاصات. وكانت معظم الشكاوى فى كل الأحوال التى تُعرض أمام الإيستراتيجوس تندرج تحت مسمى القضاء الإدارى، وأن بعضاً من هذه القضايا كان بهما شق جنائى، ولنبدأ بالشق الإدارى.

ففى شكوى موجهه<sup>(٧٣)</sup> إلى الإيستراتيجوس المسمى Aquilius Capitdinus<sup>(٧٤)</sup> ويرجع تاريخها إلى عام ١٦٩/١٦١م كان على الشاكى المدعو (Sarapion) أن يسلم شكواه إلى الإيستراتيجوس حيث تعود إلى الشاكى نسخة من الدعوى مع توقيع

الإبستراتيجوس وتوجيهاته عليها، أما النسخة الثانية فيوقع عليها ويرسلها إلى الإيستراتيجوس مع خطاب الإبستراتيجوس، وكان خطاب الإبستراتيجوس على النحو التالي:

"لقد تقدم سراييون بشكوى إلى، ووقعت على نسخة منها وأرسلتها إليك، لذلك يجب أن تفصل بينه وبين محصل آخر يتهمة سراييون بالتلاعب، وأرسل إلى القرار النهائى ولك كامل السلطة القانونية فى هذا الشأن".

والمهم فى هذه البردية أننا نجد فيها التفويض الذى أعطاه الإبستراتيجوس للإيستراتيجوس للفصل فى شكوى مقدمة من محصل ضد زميل له، وهذا يؤكد السلطة القانونية للإيستراتيجوس على الموظفين التابعين له، وأن هذه السلطة لم تكن سلطة تأديبية فقط بل هى سلطة قانونية بدليل أنه فوض موظفاً آخرًا للفصل فى الشكوى. وفى هذه الشكوى يطلب الإبستراتيجوس من الإيستراتيجوس أن يعد تقريراً عن سبب الشكوى ويقضى برأى فى هذا الموضوع ويرفع الأمر إلى الإبستراتيجوس فى آخر المطاف صاحب الأمر والنهى، أو أن يدلى الإبستراتيجوس برأيه وبأنه قد سوى الخلاف بين الطرفين، وفى بردية أخرى<sup>(٧٥)</sup> يتقدم أحد مواطنى أنتينوبوليس بالشكوى إلى الإبستراتيجوس المسمى يوليانوس أخيلليوس Julianus Achilles<sup>(٧٦)</sup> ويرجع تاريخ الشكوى إلى عام ١٩٤- ضد شخص ما يدعى خايريمون Chairemon وهو المقيم فى كرانس وأن استدعاء أرسل إلى الأخير للمثول أمام الإبستراتيجوس المذكور، وعقدت جلسة الاستماع بالفعل وتمت والمحاكمة فى أرسينوى حيث إن كرانس تتبعها فى التقسيم الإدارى، وحيث إن المدعى عليه لم يحضر فإن محامى المدعى طلب بأن يرسل المدعى عليه للمحاكمة فى أنتينوبوليس، وعندئذ رد الإبستراتيجوس Achilles من أى مكان المدعى عليه؟ وكان الرد من قرية كرانس، وعندئذ رد الإبستراتيجوس قائلاً "فليرسل الإيستراتيجوس المتهم إلى أنتينوبوليس". أما موضوع الشكوى فهو أن المدعى أصبح ضحية الابتزاز والأذى.

وليس من الواضح ما إذا كان قرار الإبستراتيجوس فى هذا الشأن قد اتخذ على أساس أن المدعى من سكان أنتينوبوليس، أو أن المدعى عليه لم يحضر جلسة الاستماع، وتعد SB I, 5343 الدليل المؤكد على حق سكان أنتينوبوليس فى أن

تُنظر قضاياهم في أنتينوبوليس، في حين أن P. Oxy. 486 تشتمل على طلب من المدعى بتغيير مكان المحاكمة لأن المدعى عليه لم يحضر جلسة الاستماع = المحكمة الابتدائية، ومن المفترض أن كلاً من العاملين كان له أثره في اتخاذ القرار بنقل مكان المحاكمة، حيث طلب المحامي نقل مكان المحاكمة لأن المدعى عليه لم يحضر من ناحية، واستناداً إلى كون موكله من مواطنى أنتينوبوليس من ناحية أخرى، ولذلك فإن الإستراتيجية جوس كان حريصاً على التأكد من أن المدعى عليه من سكان كرانس قبل أن يتخذ قراره بإرساله للمحاكمة في أنتينوبوليس.

ومن الملاحظ أيضاً أن الإستراتيجية جوس قد رد على هذه الدعوى ووافق على إرسال المدعى عليه إلى أنتينوبوليس للمحاكمة هناك، وهذا يؤيد ما ذكرناه فيما سبق بأن الشكاوى التي يكون أحد أطرافها من أنتينوبوليس يأخذ الإستراتيجية جوس فيها قراراً، أما ما دون ذلك فلم يصلنا رد الإستراتيجية جوس أو قراره فيها.

ويقدم<sup>(٧٧)</sup> Thomas تفسيراً آخرًا لقلّة ما لدينا من Subscriptions (الفتاوى) التي يصدرها الإستراتيجية جوس ويُرجع السبب في ذلك إلى أن ما لدينا من شكاوى هي عبارة عن الصور التي كان يحتفظ بها عادة صاحب الدعوى أما الشكاوى الأصلية التي من المفترض أن نجد قراراً أو فتوى الإستراتيجية جوس عليها فكانت تحفظ في سجلات الموظفين ولم تصل إلينا. وعلى الرغم من وجهة هذا الافتراض إلا أنه لا يمكن أن يكون من قبيل الصدفة وحدها أن نجد أن القضايا التي كان الإستراتيجية جوس يتخذ فيها قراراً كان أحد مواطنى أنتينوبوليس طرفاً فيهما، ومن ثم فإن إفتراض توماس صحيح بشأن القضايا التي لا يكون أحد أطرافها من سكان أنتينوبوليس.

والملاحظ أن هناك كما هائلاً من القضايا التي كانت تُعرض في اليوم الواحد فتشير إحدى البرديات<sup>(٧٨)</sup> إلى جلسة قضائية عقدها الوالى المسمى (S.Aquila) على مدى يومين ونصف (٢٦، ٢٧، ٢٨، من شهر برمودة) من عام ٢٠٩م ونظر فيها ١٨٠٤ قضية، وكان الوالى إما أن يصدر حكماً في نفس الجلسة، أو أن يحيل الموضوع إلى أحد تابعيه للفحص والتحري، أو يفوض فيه أحد الموظفين للنظر في القضية برمتها، وكان الوالى يصدر قراراته (فتواه) Subscription في خلال فترة زمنية معينة بعد الجولة التفتيشية Conventus (بعد شهرين كما تشير البردية) وكانت هذه

الأحكام تُنشر ليطلع عليها الناس في الإسكندرية وكان صاحب كل دعوى ينسخ الحكم الصادر في دعواه وغالباً ما كان المحامون يقومون بهذه الإجراءات، وبصفة خاصة حينما يتطلب الأمر نسخة من الحكم من السجلات الرسمية، أما الملاحظ في هذه البردية فهو أن الرالى (S.Aquila) طلب أن ترسل نسخة من قراراته في هذه القضايا إلى القيوم كي تُنشر هناك وأرسل أمراً بهذا الشأن إلى الحاكم الإقليمي لقسمي بوليمون (Polemon) ثيمستيس Themistes المدعو Sarapion كيما يقضى بذلك.

أما فيما يتعلق بما يسمى بالقضاء الإداري / الجنائي فلدينا عدة قضايا كانت تنظر أمام الإيستراتيجوس ضد موظفي الدولة التابعين له ومن هذه الدعاوى واحدة ترجع إلى عام ١١٥-١١٧<sup>(٧٩)</sup> وهي بخصوص أرض باعها كاتب ملكي سابق وكانت الأرض مدينة للدولة وأن هذا باع هذه الأرض عندما حكم عليه بالغرامة κατακριματα وذكرنا فيما سبق أن المدعى كان يختصم السيدة التي باعت له الأرض وهي تعرف أنها مدينة وأنها كانت متواطئة مع الكاتب الملكي عن طريق الغش والتزوير وذلك بمعرفة الموظفين التابعين له، ويطلب المدعى في شكواه إلى الإيستراتيجوس بأن يُوزع الدين على كل المشتريين من الكاتب الملكي من البداية. والشق الجنائي الأول في هذه الدعوى أن الكاتب الملكي وعن طريق الغش والتدليس باع هذه الأرض وهي مدينة للدولة ويعرف أن هذا الأمر يخالف القانون<sup>(٨٠)</sup>.

أما عن الشق الجنائي الثاني فيقول صاحب الدعوى Ophieus بأن الـ Diakritai (هم الموظفون المكلفون بمراجعة الضرائب المفروضة خطأ) قد تعمدوا عن طريق الرشوة والتدليس بأن يتستروا على المشتريين من محافظة Antaeopolite وأعدوا قائمة بالمشتريين من Krekis و Naboo فقط وحتى هذه القوائم لم تكن صحيحة أيضاً، ولم يطلب المدعى أى إجراء تجاه هؤلاء الموظفين ولكنه يطلب فقط بأن يعفى من الدين وأن تدفعه السيدة التي إشتري منها.

وخلاصة القول أن الكاتب الملكي عندما باع الأرض لعدة أشخاص كانت هذه الأرض مدينة للدولة، وأن بعضاً من الذين اشتروا في أول الأمر قاموا ببيع هذه الأرض مرة أخرى، وكان من بين المشتريين في المرة الثانية صاحب هذه

الدعوى، وعندما تبين أن هذه الأرض مدينة للدولة تم عمل قائمة بأسماء الحائزين لها كى توزع عليهم هذه الديون وفى هذه القائمة جاء اسم صاحب الدعوى الذى طلب من الإستراتيجوس بأن يوزع الدين على الذين اشتروا هذه الأرض من البداية، وعندما طلب الإستراتيجوس من الحاكم الإقليمى والـ Diakritai (الموظفون المكلفون بمراجعة الضرائب المفروضة خطأ) أن يعدوا قائمة بالأسماء أدرجوا اسم الشاكى مرة أخرى بدلاً من اسم السيدة التى اشترى منها، ويتهم المدعى الإستراتيجوس ومراجعو الضرائب Diakritai بالغش والتدليس والتزيف وهذا هو الشق الجنائى الثانى فى القضية.

وقد جاء فى شكوى أخرى<sup>(٨١)</sup> إلى الإستراتيجوس المسمى يوليوس بيترونيانوس (Julius Petronianus) من Pabous كاهن قرية سكنوباي نيسوس (Soknopae Nesus) فى شمال بحيرة قارون من قسم هيراكليديس فى محافظة الفيوم والذى يعمل (Arab Archer) (حارس) فى جمرك المحافظة المشار إليها، يقول إن دعواه التى قدمها بخصوص اختلاس أموال من الخزانة العامة من قبل شخص يدعى Polydeuces الذى يعمل فى نفس الوظيفة (موظف جمارك) منذ أربع سنوات - وهذا مخالف ومحظور - وشخص آخر هو (Harpagathes). "وقد تقدمت إلى المشرفين على النومارخية (Nomarchy) - قسم مالى - بنسخة من سجل العائدات الخاص بالموظف المذكور والذى يقع تحت يدي، وطلبت منهم أن يُجروا تحقيقات عما إذا كانت الضرائب التى تُفرض (كجمارك) قد أضيفت إلى حساب الخزانة أم لا، وعندما اكتشف أحدهم هذا الأمر - وهو Polydeuces - هاجمنى هو وأشخاص آخرون لا أعرف أسماءهم وأوسعونى ضرباً ولكمياً ولم يكتفوا بذلك بل أخذونى بالقوة إلى المدير المشرف على الضيعة واتهمونى بالاختلاس زوراً وعدواناً وذلك كى أسلم لهم السجل الخاص باسم Harpagathes وهذه الواقعة معروفة لدى المشرفين على النومارخيه وفى القسم الإدارى كله، ولهذا أتقدم بهذه الدعوى سائلاً إياك أن ترسل إلى كل منهما لتعرف السبب الذى دفعهم إلى هذا الأذى الذى حل بى، ومن ثم يمكننى أن أقدم الدليل ضدّهم وأنال العدل والإنصاف على يديك مرفق طية نسخة من سجل Harpagathes".

ولهذه الشكوى عدة أبعاد نسوقها كما يلي:

أولاً: أما الشق الإدارى فيها وهو المدنى - فيتعلق باستمرار شخص ما فى وظيفة المسئول عن الجمارك - على التجارة الداخلية<sup>(٨٢)</sup> - لمدة أربع سنوات وهذا مخالف ومحذور، حسبما يقول المدعى. ذلك أنه قد يصبح معروفا لدى أصحاب القوافل التى تمر من الجمرک ومن ثم قد يحدث نوع من الغش والتدليس على حساب الخزانة العامة للدولة.

ثانياً: أما الشق الجنائى فى هذه القضية فهو ما يتعلق بجريمة اختلاس للمال العام ووجود القرينة والبرهان على هذه الواقعة، وأن الموظف المختلس لا يمكن أن يخفى جريمته حيث إن لدى المدعى نسخة من السجلات المدون فيها بيان تلك الضرائب المفروضة على البضائع لصالح الدولة، وأن الاختلاف بين ما سدده هؤلاء الموظفون وبين السجلات واضح ومن ثم فجريمة الاختلاس ثابتة، وإذا كانا قد حصّلا أكثر مما ينبغى فهى جريمة تربيح من الوظيفة، وإن كانا قد أخذنا هذه الأموال كى يخفّضا هذه الجمارك فهى جريمة رشوة، وإن كان من الممكن أن تكون كل هذه الأشياء قد حدثت فإن من المرجح أن هذين الموظفين قد حصّلا هذه الأموال ولم يسجلاها فى دفاتر الحكومة فهى جريمة تزوير.

ثالثاً: الشق الجنائى هو الخاص بالعدوان الجسمانى والمتعلق بضرب المدعى حتى يحول دون أن يرفع الشكوى إلى الإيستراتيجوس، بل من الممكن أن يدخل هذا الأمر ضمن قضايا استغلال النفوذ من جانب موظفى الجمارك. رابعاً: لم تسعفنا البردية فى الكشف عن رد الإيستراتيجوس أو كيف فصل فيها، ولكن لما كان المتقدم بالشكوى يعمل كاهناً وموظفاً سابقاً فلا بد أنه كان على دراية بالقواعد القانونية ويعرف أن مثل هذه القضايا الإدارية/ الجنائية من اختصاص الإيستراتيجوس ومن ثم تقدم بالدعوى إليه لأنه كان ذو سلطة أمنية واسعة.

وفى قضية الثالثة<sup>(٨٣)</sup> مماثلة لهذا النوع جاء خطاب من موظف كبير لعله الإيستراتيجوس أو الديويكتيس إلى حاكم ديوبوليس فى طيبة: " إنه عند فحص ٢٠٠٠ إردب من القمح - المرسله على ظهر سفينة من محافظته - تبين أنها قد حدث فيها غش وتدليس وقد أمرت بأخذ عينة (نصف إردب) وبفحصها تبين أن نسبة

الشعير فيها ٢٪ وأن نسبة التراب ١,٥٪، ولذلك فإنه على مسئوليتك أن تحدد الكمية من الشونة التي سُحنت منها هذه الكمية، وأن مقدار العجز ٥,٧٥ إردب من القمح، ذلك بالإضافة إلى المدفوعات الإضافية والتكاليف.

وتتعلق هذه القضية بحالة الغش والسرقة من جانب أمين المخازن أو الشونة ربما بالاشتراك مع الإستراتيجوس لأنه كان مسئولاً عن التأكد من نظافة القمح وغربلته قبل شحنه وتعيين حراساً للسفينة طوال مدة إبحارها فى النيل إلى الإسكندرية، ويرجح أن الإستراتيجوس هو مرسل هذه الرسالة لأنه أكثر معرفة بهذه الأمور من (الديويكتيس) الذى تضاءلت مهامه فى العصر الرومانى.

وفى قضية رابعة ترجع إلى فبراير ١٥٣م<sup>(٨٤)</sup> "الموقعون أدناه يقسمون بحياة الإمبراطور بأنهم شاهدوا المدعو (Gaius Maeuius Apelles) وهو جندى مسرح من فرقة أبيان وهو يُجلد" بالسياط بواسطة حارسين بأمر الإستراتيجوس هيراكس Hierax وكان ذلك فى قرية فيلادلفيا من إقليم أرسينوى، ولذلك فإننا نقسم على أننا شاهدناه وهو يُجلد". وقد وقع على هذه الشهادة سبعة أفراد كلهم من الرومان. ولا نعرف من هذه الشهادة اسم القاضى أو رئيس الجلسة، ولكن إذا كانت هذه القضية يمكن أن تدرج ضمن قضايا استغلال النفوذ من جانب الإستراتيجوس ضد رجل رومانى فلعل الشكوى أو الشهادة كانت أمام محكمة عقدها الإستراتيجوس وسنعرض بعد قليل لقضية تتعلق بالمواطنة الرومانية حولها الوالى إلى الإستراتيجوس وعلى الرغم من هذه السلطة القضائية للإستراتيجوس إلا أنه لم يكن كامل السلطة القانونية على طول الخط فقد يتجاهل أحد الأطراف قراره<sup>(٨٥)</sup> وقد يفشل فى حل القضية ثم يعيدها إلى الوالى مرة أخرى<sup>(٨٦)</sup> وفيما يتعلق بتجاهل قرارات أو أحكام الإستراتيجوس من قبل أحد أطراف القضية فإن توماس Thomas<sup>(٨٧)</sup> يؤكد بأن هذا الطرف أو ذاك لم يكن له الحق فى هذا الأمر، وأن مثل هذا التجاهل كان يحدث بالنسبة لقرارات يصدرها الولاة أو كبار الموظفين الماليين، وقد يبرهن هذا الضعف فى قرارات الإستراتيجوس على مبلغ ضعف سلطته القضائية، وإن كان هذا من قبيل الاستنباط، ولكن الثابت أنه كان يتمتع بسلطة عليا.



ويجب هنا أن نوضح أن تقسيم الموظفين الذين لهم حق السلطة القضائية إلى

فئتين هما:

(أ) القضاة فى الإسكندرية (وبخاصة الوالى، والقاضى الأعظم).

(ب) القضاة فى الأقاليم (عدد من الموظفين المحليين) فإن هذا التقسيم يؤدى إلى نوع من اللبس والتداخل لأنه قائم على أسس تقليدية. ومن ثم فمن الخطأ أن نضع الإستراتيجوس مع جماعة "القضاة الإقليميين" فى مقابل قضاة الإسكندرية، ويجب أن نؤكد فى هذا المقام على أن الإستراتيجوس - فى المجال القضائى وفى غيره من المهام - يقف فى مكان وسط بين الوالى من ناحية والإستراتيجوس وغيره من باقى الموظفين من ناحية أخرى، وأنه كان أقرب من الوالى منه إلى الموظفين التابعين له<sup>(٨٨)</sup>.



## الفصل الثانی

### تداول القضايا بين الوالى والإبستراتيجوس



### قضايا متداولة بين الوالى والإبستراتيجوس والعكس بالعكس:

المعروف أن السلطة الإدارية العليا تركزت فى يد الوالى، فكان يعقد محكمة سنوية لفترة من الزمن تخصص لكل قسم من الأقسام الثلاثة التى اختارها الوالى أن تكون مركزاً لنشاطه القضائى والتفتيش على النواحي الإدارية. فاختار الإسكندرية لتكون مركزاً لمناطق غرب الدلتا (وكانت تعقد فى الصيف) والفرما لمناطق شرقى الدلتا (وكانت تعقد فى الخريف) وممفيس بالنسبة للصعيد (وكانت تعقد فى الشتاء). وفى بعض الأحيان كانت تعقد هذه المحكمة فى أرسينوى حاضرة إقليم الفيوم ويقول نافثالى لويس<sup>(١)</sup> بأن ذلك كان فى أواخر شهر يناير وأوائل شهر فبراير وأن الوالى كان يمكث هناك عادة لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر، أو بقدر ما يحتاجه من الوقت لمراجعة السجلات المالية والمشاكل الإدارية لنحو ٢٠ محافظة تمتد من ممفيس حتى حدود مصر الجنوبية.

ولم يكن هذا الكونفنتس (Conventus) (الجولة التفتيشية الخاصة بالوالى) مقصوراً على الشئون القضائية فقط بل كانت تتضمن عمليات الفحص والمراجعة للسجلات والحسابات الخاصة بالموظفين وعُرفت هذه العملية باسم (Διαλογισμός). ونظراً لكثرة القضايا المعروضة على الوالى فى تلك الجولة التفتيشية (Convintus) فإنه كان يجبل الكثير منها إلى الموظفين التابعين له للنظر فيها بتفويض أو توكيل من الوالى. وفيما يتعلق بالكونفنتس الذى يُعقد فى الإسكندرية فإن التفويض يكون لكل من للقاضى الأعظم Iuridicus والإيديولوجوس<sup>(٢)</sup> أما فيما يتعلق بقضايا الخور (χώρα) فكان التوكيل أو التفويض إلى كل من الإبستراتيجوس والإبستراتيجوس<sup>(٣)</sup>.

وكان الإبستراتيجوى يحضرون (كل فى إبستراتيجيتة) الجولة التفتيشية التى يعقدها الوالى، وكان من اختصاص الإبستراتيجوس أن يُعد القضايا التى ستُعرض على الوالى وأن يستدعى المدعى عليه للحضور وكذلك الشهود فى اليوم الذى ستُنظر فيه الدعوى، وفى إحدى البرديات<sup>(٤)</sup> وهى ترجع إلى عام ١٣٧م وهى عبارة عن ثلاثة خطابات من الإبستراتيجوس إلى الحاكم الإقليمى فى أرسينوى بأن يُرسل إليه كاتب قرية فيلادلفيا المدعو (Cephalas) المدعى عليه من قبل البعض، وأن

يرسل معهم الشهود كى يتم عرضهم على الوالى أثناء انعقاد الكونفنتس. ولدينا طلبات استدعاء أخرى كان يرسلها الإيستراتيجوس إلى الأشخاص المعنيين للمشول أمام الكونفنتس (Conventus) للمحاكمة<sup>(٥)</sup>. وفى كثير من الأحيان يطلب صاحب الدعوى من الإيستراتيجوس أن تنظر دعواه أمام الوالى فى الجولة التفتيشية التى يعقدها<sup>(٦)</sup>. وفى هذا المقام لابد أن نوضح بأن القضايا التى كانت تعرض على الوالى كان يحدث تفريق بين محكمة δικάστηριόν للإسكندرية وتلك الخاصة بمصر والتى تسمى المنصة (Βήμα) ومثل هذا التمييز لا يمكن أن يتضح فى القضايا التى تعرض أمام الإيستراتيجوس<sup>(٧)</sup>.

أما فيما يتعلق بالكونفنتس (Conventus) فلم يكن يخصص لكل محافظة سوى بضعة أيام فى جدول الجلسات القضائية، وكان حجم العمل المطلوب إنجازها فى هذه الجلسات هائلا فتحمل شكوى مرفوعة من رجل من أكسيرينخوس رقم ملف ١٠٠٩ ويرجع تاريخها إلى عام ٢٠٩ وعندما كان الحاكم الإقليمي فى أرسينوى تلقى ١٨٠٤ التماسا فى يومين أى ما يتراوح بين ٧٥٠-٧٠٠ التماسا فى اليوم، وكان مكتب الحاكم الإقليمي يبقى مفتوحا لمدة عشر ساعات يوميا ومعنى ذلك أن الالتماسات كانت تقدم بمعدل التماس واحد فى كل دقيقة خلال العشر ساعات<sup>(٨)</sup>. وفيما يتعلق بالتوكيل الذى يعطيه الوالى للإيستراتيجوس فإن هناك ثلاث نقاط ينبغى أن نوضحها:

١- أن التوقيعات (تأشيرات) التى كان يصدرها الوالى إلى الإيستراتيجوس والتى كانت تتضمن تهديدا له إذا لم يقم بعمله كانت مختلفة بشكل أساسى عن تلك التى يكتبها الوالى إلى الإيستراتيجوس.

٢- أن الوالى كان فى القضايا التى يحيلها إلى الإيستراتيجوس كان توقيعه يعنى ليس لدى وقت بسماع هذه القضية، تقدم بالشكوى إلى الإيستراتيجوس.

٣- كان تفويض الوالى للإيستراتيجوس فى القضايا يتم بصورة مستمرة على اعتبار أنه رجل المنطقة وعلى دراية بأحوالها وعلى هذا الأساس كان كثير من القضايا تحول من مكتب الوالى إليه<sup>(٩)</sup>.

ولدينا عدة وثائق تتعلق بمجموعة من القضايا التى رفعها أصحابها إلى الوالى وقام الأخير بدوره فأحالتها إلى الإيستراتيجوس للنظر فيها. وفى إحدى هذه

القضايا<sup>(١١)</sup> كانت سيدة قد رفعت دعواها إلى الوالى فى عام ١٣١م وكان موضوع الشكوى حول ملكية قطعة أرض ولكن الوالى أشار عليها بأن تتقدم بشكواها هذه إلى الإستراتيجوس، وفى هذه المرة عقد الإستراتيجوس المحاكمة فى الإسكندرية نظراً لأنه كان موجوداً فيها اذ ذاك .

ولكن ينبغى أن نوضح هنا أن تلك القضية بالذات كانت تخص سيده من أكسيرينخوس وقدمتها إلى إستراتيجوس الأقاليم السبع والفيوم، وفشل الإستراتيجوس فى حل هذه القضية ورفعها إلى الوالى مرة أخرى، واستمرت هذه القضية أمام المحاكم طويلاً شأنها فى ذلك شأن معظم القضايا المدنية الأخرى.

وفى دعوى أخرى<sup>(١٢)</sup> رفعها النساجون وخاصة القصارون والصبّاغون من إقليم أرسينوى إلى الوالى وذلك - حسبما يقولون - بسبب الابتزاز الذى يتعرضون له من صغار موظفى الإدارة حيث طلبوا منهم أن يدفعوا ضرائب أكثر من تلك المقررة عليهم، وأن مثل هذه الأمور تنكر بشكل دائم، وأحال الوالى القضية إلى الإستراتيجوس المسمى (Crassus)، وفى هذه القضية أصدر الإستراتيجوس حكماً لصالح القصارين والصبّاغين، حيث استدعى المحاسب (εκλογιστής) الخاص بالمحافظة وطلب منه أن يتحقق من صحة الحسابات المدرجة خلال العشرين عاماً الأخيرة، وعندما كتب تقريراً إلى الإستراتيجوس بأنه لم تحدث زيادة فى التعريفه المقررة على هؤلاء الصناع، قرر الإستراتيجوس بالأى يدفعوا أكثر من الكمية المفروضة، ولكن هذا الحكم لم ينفذ، وتقدموا بالشكوى مرة أخرى إلى الإستراتيجوس الذى لم يفعل شيئاً، وتقدموا بالشكوى مرة ثانية إلى الوالى المسمى (Liberalis) الذى أصدر حكماً بأنه ليس عليهم أن يدفعوا تلك الزيادة، وتقدموا بشكوى أخرى إلى القاضى (Severianus) الذى أمر بأن تؤجّل القضية حتى يحضر المحاسب، واستأنف المحاكمة فى اليوم التالى ، والإشارة إلى الإستراتيجوس هنا تعنى أن القاضى قد سار على درب سلفه الإستراتيجوس فى إصدار الحكم فى هذه القضية، وإن كان الافتقار إلى القرينة يجعل هذا الحكم ينطوى على بعض المخاطرة.

وهناك عدة ملاحظات حول هذه القضية:

أولاً: أن الأحكام الصادرة بخصوص كثير من القضايا لم تكن تنفذ، أو كان من الصعب تنفيذها، فقد عُرِضت هذه القضية فى أول الأمر على الوالى الذى

أحالتها بدوره إلى الإيستراتيجوس الذى أصدر حكماً لصالح المدّعين بيد أن هذا الحكم لم ينفذ أيضاً، حيث إن جباة هذه المكوس عاودوا الكرة والمطالبة بعدم دفع الزيادة مرة أخرى ومن ثم تقدموا بالشكوى مرة أخرى إلى الوالى الذى أصدر حكماً لصالحهم وربما كان ذلك على أساس تقرير أعده الإيستراتيجوس، ولكن يبدو أن هذا الحكم لم ينفذ أيضاً فعاودوا الشكوى أمام الإيستراتيجوس الذى لم يفعل شيئاً. فتقدموا بالشكوى مرة أخرى إلى (Severianus) الذى يحتمل أنه كان والياً أو قاضياً أعظم (Juridicus) واستمرت القضية من عام ١٦١ إلى عام ١٦٩ وتغير الوالى وتغير الإيستراتيجوس، وتكررت الدعوى على أمل أن يحصل أصحابها على الإنصاف ذات مرة، وربما كان أصحاب الشكوى كلما حصلوا على حكم حصل الجباة على حكم ينقضه وعلى هذا استمرت القضية هذه الفترة الطويلة من الزمن.

ثانياً: إن الإيستراتيجوس كان فى المرة الأولى مفوضاً من الوالى وأصدر حكماً، أما فى المرة الثانية فأعد تقريراً ورفعته إلى الوالى الذى أصدر الحكم بنفسه، ولعل القضايا التى كان يحيلها الوالى إلى الإيستراتيجوس كان الأخير يتخذ فيها أحد الإجراءين التاليين: أ- إما أن يصدر حكماً فيها. ب- أو يعد تقريراً ويرفعه إلى الوالى.

ثالثاً: أضافت هذه القضية بعداً جديداً إلى إجراءات التقاضى حيث أحال الإيستراتيجوس القضية إلى خبير مالى لإعداد تقرير عن الموضوع ورفعته إلى المحكمة حتى يكون الحكم على بينة من الأمر والواقع.

وننتقل الآن إلى شكوى أخرى<sup>(١٣)</sup> كانت مرفوعة إلى الوالى المسمى Lucius.V. Maecianus وقد أحالها بدوره إلى الإيستراتيجوس المسمى فيديوس فاوستوس Vedius Faustus وترجع البردية إلى عام ١٦٢م، أما موضوع النزاع فيها فيتعلق باتهام مساعد الإستراتيجوس بالغش والتدليس من قبل أخ وأخت حيث إنه فى عام ١٤٧/١٤٨ حول أصحاب الشكوى قطعة من الأرض التى يملكونها إلى مزرعة كروم وكان هذا الإجراء يتطلب تصريحاً أو ترخيصاً بذلك<sup>(١٣)</sup> وأن مبلغاً دُفع للخزانة للحصول على هذا الحق، ولكن بعض الإجراءات المتبعة فى هذا الأمر لم تنفذ، وبعد ثمان سنوات أمر الوالى المسمى Semperonius Liberalis - أثناء جولته



التفتيشية فى المحافظة - بأنهم سيكونون عرضة للغرامة إذا لم تكن هذه الإجراءات قد نُفذت خلال شهرين، ويدعى المتهم وهو مساعد الإستراتيجوس - بأنه أبلغ والد المدعين وهو المدعو (Diogenes) بهذه الإجراءات وأن الأخير لم ينفذها، ويدفع الأخوان بأن أبيهما قد توفى قبل صدور هذه التعليمات بوقت طويل، ويتهمون مساعد الإستراتيجوس بسوء النية، ثم أحال الوالى تلك القضية إلى الديويكتيس الذى أحالها إلى الإيستراتيجوس وفى ذيل الوثيقة قرار من الإيستراتيجوس بأنه على استعداد لأن يسمع القضية، وربما كان ذلك بعد أن يتم استيفاء الشكل حيث يُبلِّغ المدعى عليه بالتهمة الموجهة ضده، ويجهز عريضة دفاع ومن ثم تنظر القضية.

وفى شكوى أخرى تقدمت بها سيدة من مواطنى أنتينوبوليس تدعى يوليا هيرائس Julia Herais عن طريق والدها إلى الوالى المسمى (Magnus Pactumeius) وذلك فى ٢٧ يوليو ١٧٩<sup>(١٤)</sup> وأحال الوالى بدوره القضية إلى الإيستراتيجوس المسمى T. Claudius Xenophon وكانت هذه السيدة تطلب أن يستمع الإيستراتيجوس إلى شكواها ضد مساعد محصل الضرائب الذى يطالبها بدفع ضرائب عن أرض ملكيه βασιλικήκη γη غير منتجه Catoecic وأن هذه الأرض ليس عليها ضرائب، وقد أحال الوالى Magnus الشكوى إلى الإيستراتيجوس Xenophon فى المحافظات السبع والفيوم.

وفى شكوى ثالثة<sup>(١٥)</sup> ترجع إلى ٧ مارس من عام ١٦١م وتتعلق بالمواطنة (Status Civitatis) وإستمرت القضية فترة طويلة ونُظرت أمام أكثر من موظف، فكان صاحب الدعوى قد تقدم بها فى أول الأمر إلى الوالى الذى أحالها بدوره إلى الإيستراتيجوس تيبوريوس كلاوديوس اكسينيفون (T. Claudius Xenophon) وهو الإيستراتيجوس فى المحافظات السبع والفيوم فى عصر الإمبراطور كومودوس (Commodos) ووردت الإشارة إلى هذا الإيستراتيجوس فى قضية أخرى<sup>(١٦)</sup> وتاريخ هذه البردية مشكوك فى صحته حيث إن عام إحالة القضية من الوالى إلى الإيستراتيجوس كان عام ١٨٠م، ولا نعرف موضوع الدعوى التى تقدم بها صاحبها إلى الوالى وحصل على توقيعه "تقدم بالشكوى إلى الإيستراتيجوس" وأرفق الدعوى التى عليها توقيع الوالى مع شكوى جديدة إلى الإيستراتيجوس يقول فيها "وحتى

الآن لم يُتخذ أى إجراء ضد المتهم، وحيث إن التهمة لاصقه به، وأنا صاحب حق لا مرية فيه، فإننى أرجوك وأتوسل إليك أن أحصل على الإنصاف على يدك". وفى قضية أخرى<sup>(١٧)</sup> يرجع تاريخها إلى عام ١٩٧م يتقدم شخص يدعى Gemellus بطلب إلى الحاكم الإقليمي يقول فيه أنه تقدم بشكوى إلى الوالى (Aemilius Seturninus) أبلغه فيها بتعدى المدعو Sotas عليه لضعف قوته وقلّة حيلته، حيث أراد أن يستولى على أملاكه بالقوة وبطريق الابتزاز وتلقيت توقيعه (أو فتواه) بأن أتقدم بالشكوى إلى سعادة الإستراتيجوس وبعد موت Sotas قام أخوه Julius بدافع الابتزاز والاعتصاب هو ومن معه بوضع اليد على حقول المدعى المبدورة حديثاً ونشروا التبن فيها ولم يكن هذا فحسب ولكنهم أفسدوا مزرعة الزيتون الخاصة به، وعندما جاء موسم الحصاد عاودوا الكرة بالاعتداء على حقول المدعى، حيث قام هو وعماله بحصاد جزء من الحقول وجمعوا محصول الأرض، ونقلوها إلى المنزل، وقد تمت هذه التصرفات على مسمع ومرأى من العامة والموظفين ومحصلى الضرائب العينية فى القرية.

أما ما يطلبه صاحب هذه الدعوى فهو أن تحفظ فى ملف خاص حتى يكون له الحق فى أن يعاود الكرة بالشكوى إلى الإستراتيجوس، وكذلك ليحدد الإيجار العام الواجب للدولة على هذه الأرض حيث أن هؤلاء الأشخاص قاموا بالقوة بحصاد المحصول.

وهناك عدة ملاحظات وتساؤلات على هذه الدعوى:

أولاً: لماذا لم يوجه المدعى شكواه فى أول الأمر إلى الإستراتيجوس مباشرة كما أمره الوالى؟! يبدو أن هذا الأمر كان مرتبطاً بالجولة التفتيشية للإستراتيجوس أو ربما كان الأخير فى الإسكندرية وأن هذا الأمر كان عاجلاً، وأنه كان عليه أن يتقدم بالشكوى قبل مدة معينة حتى لا يسقط حقه فى الشكوى من ناحية وأنه كان بحاجة إلى أن يثبت الواقعة من ناحية أخرى.

ثانياً: إن هذه القضية كانت متعلقة بالدخل - فى شق منها - والمسئولية عنه تضامنية، ومن الواضح أن الأرض التى حصدها هؤلاء المعتدون كانت من أراضي الدولة التى يستأجرها المدعى وأنه كان عليه أن يسدد إيجارها فى آخر العام.

ثالثاً: إن تكرار هذا التعدي على مرأى ومسمع من الموظفين فى القرية يؤكد مدى العجز عن تنفيذ القرارات السابقة من ناحية وتعكس الوجود القوى لمثل هذه الجماعات التى كانت ترهب الموظفين وبالتالي يعفون من الأعباء الإلزامية، ويستولون على أملاك غيرهم دون أن يكبح جماحهم أحد.

وفى شكوى أخرى<sup>(١٨)</sup> إلى الإيستراتيجوس (Clpurnius Conces) وهى التى قدمها المدعو (Gemelleus). وأرفق معها شكوى كان قد تقدم بها إلى الوالى وأحالها الأخير إلى الإيستراتيجوس وفيها يطلب المدعى أن يستدعى الإيستراتيجوس مساعد محصل الضرائب المدعو (Kastor) الذى اعتدى على المدعى ووالدته بحجة جمع الضرائب وحطم لهم أبواب المنزل، وبعد أن قرأ الإيستراتيجوس الدّعى طلب من الرائد Centurion (قائد المائة) احضار المدعى عليه على أن يقدم الشاكي نسخة من الشكوى التى قدمها إلى السوالى Q. Aemilius Saturninus وكان رده ينطوى على ما يلى "تقدم بالشكوى إلى سيادة الإيستراتيجوس الذى تتبعه، حيث إن هذا الأمر يدخل فى اختصاصه" "تُعاد الشكوى إلى المدعى".

وربما كان مضمون هذا التوقيع جاء مخالفاً لما قاله توماس<sup>(١٩)</sup> بأنه من المشكوك فيه بأن يكون التوكيل الذى يعطيه السوالى إلى الإيستراتيجوس كان معناه بأن "هذه القضية من اختصاص الإيستراتيجوس" أو بمعنى آخر أن الإيستراتيجوس كانت له مهام واختصاصات فى مجالات محددة مثل الإيديولوجوس، ولكن الوالى فى تفويضه إلى الإيستراتيجوس كان يعنى الآتى "ليس لدى وقت لسماع هذه القضية وعليك أن تتقدم بالشكوى إلى الإيستراتيجوس" أما نافتالى لويس N. Lewis<sup>(٢٠)</sup> فىرى أن الوالى كان ينظر فى القضايا المتعلقة بالجرائم الكبرى فقط ويصدر حكمه فيها بدون حيثيات وكانت أغلب القضايا لا تصل إليه أبداً بل كان مكتبه يعيدها بصورة روتينية إلى الإيستراتيجوس أو يسند أمرها إلى محكمة أخرى.

ولعل مثل هذه القضية كانت بطريق الاستثناء حيث كان موضوع الشكوى إلى الوالى بأن مساعد محصل الضرائب أساء إلى المدعى وإلى والدته حيث حطم أبواب المنزل الأربعة، وأصبح المنزل مفتوحاً على مصراعيه لكل مجرم على الرغم من أن المدعى ليس عليه أية ضرائب للخزانة<sup>(٢١)</sup>.

وفى شكوى أخرى إلى الوالى المسمى Subatianus Aquila جاء الشاكى يطلب بأن يعاقب أولئك الذين تستروا على Serenos - أحد سكان الواحة الصغرى الذى ترك مقر إقامته (Idia) بأن يدفعوا له غرامة كبيرة وفقاً لمرسومين أصدرهما الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس وكرايلا فى الإسكندرية فى عام ٢٠٠/١٩٩م وذلك بأن يعود كل فرد إلى محل إقامته وألا يغادره إلا بإذن مسبق، ويطلب المدعى من الوالى بأن يصدر تعليماته إلى الإيستراتيجوس بأن يتخذ إجراءات حيال هذا الموضوع ولكن بدلاً من أن يحيل الوالى الموضوع إلى الإيستراتيجوس أحاله إلى الإيستراتيجوس، ويعلق توماس (Thomas<sup>٢٣</sup>) على ذلك بقوله "بأن الشخص المشكو فى حقه كان من سكان الواحة الصغرى، وكان الشاكى من أكسيرينخوس، ومن ثم شعر المدعى بأنه بما أن طرفى النزاع من محافظتين مختلفتين فإن القضية بحاجة إلى أن تسوى بمعرفة الإيستراتيجوس ولكن بلا شك فإن الواحة الصغرى وأكسيرينخوس كانتا من الناحية الإدارية تحت إدارة استراتيجوس واحد، وربما كان الأمر كذلك إبان الشكوى، أما الصيغة المستخدمة فى إحالة القضية إلى الإيستراتيجوس فهى ο κρατίστος ἐπιστρατήγος .

وفى بردية أخرى مهمة<sup>(٢٣)</sup> يقدم الوالى المسمى (Magnius Felix) تفويضاً صريحاً إلى الإيستراتيجوس ويرسل هذا القرار إلى الحكام الإقليميين فى المحافظات السبع والفيوم. "لقد عهدت إلى الإيستراتيجوس بالنظر فى القضايا المتعلقة بوظيفتى الجمنازيارخوس - المشرف على الجمنازيوم والأجورونوموس "المشرف على السوق". ومثل هذا التفويض لا لبس فيه ويؤكد من ناحية أخرى على أن الوالى فى إحالته القضية إلى الإيستراتيجوس كان من الجائز أن يقول الوالى فى توقيعها على هذه القضية أنها من اختصاص الإيستراتيجوس فتقدم بالشكوى إليه.

أما الشكوى الأخرى<sup>(٢٤)</sup> فتقدمت بها سيدة تدعى Artemis إلى الوالى فى عام ٢٨٠م وتطلب حمايته من ظلم وتعسف من قبل المدعو (Syrion) الذى كان يشغل وظيفة أمين شونة الغلال (Dekaprotus)<sup>(٢٥)</sup> فى القرية، حيث إن زوج هذه السيدة كان يعمل راعياً لقطعان هذا الموظف وبعد وفاة الزوج اقتحم هذا الموظف منزله وأخذ منه (٦٠) من الخراف والماعز الخاصة بالرجل المتوفى، وبدلاً من أن يواسيها فى محنتها فإنه رفض إعادة الممتلكات إلى صاحبها الشرعى. وأحال الوالى القضية

إلى الإستراتيجوس ليتحرى عنها ويفصل فيها. ويمكن أن نستنبط من هذه البردية ما يلى:

أولاً: أن وظيفة الإستراتيجوس كانت لا تزال قائمة حتى أواخر القرن الثالث الميلادى أى فى عام (٢٨٠).

ثانياً: أنه الإستراتيجوس كان له حق الفصل فى القضايا أى (δοκιμαζειν) وذلك بوصفه مفوضاً من الوالى وهذا ينافى ما ذكره Thomas بأن الإستراتيجوس كانت له السلطة القضائية للفصل فى القضايا طوال القرن الثانى فقط.

ثالثاً: يمكن أن تندرج هذه القضية ضمن القضايا الخاصة باستغلال النفوذ، أو ما يسمى بالقضايا الإدارية/ الجنائية، وكانت إحالتها من الوالى إلى الإستراتيجوس أمراً منطقياً ذلك أن هذا الموظف (أمين الشونة Dekaprotus) يتبع الإستراتيجوس من الناحية الادارية ومن ثم كان الأخير أولى بالتحقيق معه.

ولننظر كيف كان الإستراتيجوس يفصل فى هذه القضية:

جاء فى محضر جلسات قضائية أمام الإستراتيجوس فى عام ٢٨١/٢٨٠م<sup>(٢٦)</sup> فى محافظة الفيوم وأثناء انعقاد المحكمة قال المحامى (إيزيدوروس) "لقد ظهرت أرتميس Artemis أمامك منذ شهرين ومعها طفلاها القصر وكان ذلك بناءً على طلب رجال شرطة الوالى الذى أحال القضية إليك، طالبين أن تضع حداً لما تتعرض له، حيث إن شخصاً يدعى (Syrion) وبعد موت والد الأطفال طمع فى الأغنام التى تركها لهم والدهم الذى كان يعمل راعياً، وقد زاد عدد هذه الأغنام حتى وصل إلى ٦٠ رأساً، وعندما طلب منه رجال الشرطة أن يدهم على الرعاة الذين عهد إليهم الأب بالأغنام حتى يتسنى معرفة ما إذا كانت هذه المعلومات حقيقية أم لا، كان تصرف (Syrion) هذا بمقاومة الشرطة، ولذلك نطالب بإحضاره فوراً كى يتنازل عن الأغنام للأطفال" وكان رد محامى المتهم "لقد أرسل (Syrion) فى عمل يتصل بالخزانة، وعندما يعود فسيرد هذه الاتهامات، وكان رد محامى المدعى "ماذا لو هرب من العدالة؟ فكان الإستراتيجوس (أوريلليوس هيراكليديس): "إذا تقدمت بشكوى إلى فسأضع حداً لهذا الأمر".

وتتعلق تلك القضية بجنحة سرقة حيث يذكر المحامى فى عريضة الدعوى التى تقدم بها إلى الإيستراتيجوس - متهما المدعى عليه بأنه وراء سرقة أغنام هؤلاء الأطفال بيد أن رد الإيستراتيجوس كان بأن يتقدم إليه بالشكوى مرة أخرى، وإن كان هذا الإجراء غير مفهوم وتكرر فى قضايا أخرى<sup>(٢٧)</sup> وكان معنى قرار الإيستراتيجوس غير واضح εντετευχθεις ορον δωσω فهل يعنى هذا أنه "بعد أن أتسلم شكوى فإننى سأحدد تاريخاً (والذى بعده يصبح خصمك سيحاكم غيابياً) أو أن ذلك يعنى "بعد أن أتسلم شكوى فإننى سأأخذ قراراً"

ويفضل توماس Thomas<sup>(٢٨)</sup> الرأى الثانى حيث إن هناك قرارات مماثلة فى البردى. ولا نعرف لماذا كان الإيستراتيجوس فى حاجة إلى أن يتقدم المدعى بشكوى أخرى ولم يتخذ حكماً غيابياً كما هو الحال فى القضايا الأخرى<sup>(٢٩)</sup>.

والقاعدة القانونية تقول بأنه ليس هناك أحكاماً غيابية فى القانون المدنى ذلك أن المدعى عليه أبلغ بشخصه (بمعنى أنه تم العثور عليه وتم إبلاغه شخصياً) أو أبلغ عن الطريق الإدارى سواء عن طريق شيخ القرية أو العمدة أو كان ذلك عن طريق المحضر، أو أرسل إليه الإخطار عن طرق البريد. بعد أن تتم هذه الإجراءات يكون الحكم فى القضية حكماً حضورياً حتى وإن لم يحضر المدعى عليه، ولا نعرف ما إذا كانت هذه القاعدة تطبق فى مصر فى العصر الرومانى أم لا.

وننتقل الآن إلى نوعية أخرى من القضايا التى فشل الإيستراتيجوس فى حلها على الرغم من أنها كانت محولة إليه من الوالى بتفويض صريح.

كانت سلطة الإيستراتيجوس القضائية تفوق سلطة الإيستراتيجوس بالطبع إلا أنها كانت لا تزال محدودة بالنسبة للوالى بالطبع لذلك كان يحول القضايا التى تتخطى سلطته إلى الوالى. ففى إحدى جلسات محكمة الإيستراتيجوس المسمى فيديوس فاوستوس (Vedius Faustus) وبعد أن استشار مساعده فى المحكمة قال لهمبوكراتيون للحاكم الإقليمى لقسى ثيمستيس وبوليمون "وفقاً لأوامر الوالى المعظم فإن هذا القرار يتخذه هو، وسوف أشرح له الخطوات التى اتخذتها"<sup>(٣٠)</sup>.

وفيما يتعلق بالقضايا التى يرفعها الإيستراتيجوس إلى الوالى فإنه كان يعقد جلسة استماع إلى القضية ثم يحيلها إلى سلطة أعلى دون أن يشير إلى سبب عدم

قدرته على إتخاذ قرار أو حكم فى هذه القضية. فتشير إحدى البرديات<sup>(٣١)</sup> إلى جلسة استماع عقدها الإيستراتيجوس للقضية ثم رفعها إلى الوالى، ويبدو أن الإيستراتيجوس كان على غير دراية بالحكم الذى يجب أن يتخذه فى هذا الأمر لأن الموضوع كان مستجداً عليه<sup>(٣٢)</sup> وفى بردية أخرى<sup>(٣٣)</sup> جلسة استماع وكانت القضية حول نزاع على ملكية أرض بالإضافة إلى اتهام بالقتل عن طريق السم، وأحال الإيستراتيجوس القضية إلى الوالى الذى أعادها إليه مرة أخرى، وربما كان ذلك لعمل المزيد من التحريات والتحقيقات الأولية عن القضية.





## الفصل الثالث

تداول القضايا بين الإستراتيجوس والإستراتيجوس



### القضايا التي يرفعها الإستراتيجوس إلى الإستراتيجوس والقضايا التي يحيلها الأخير إليه بالتبادل:

كان للإستراتيجوس دور مهم في إجراءات التقاضى فى مصر فى عصر الرومان ويتمثل هذا الدور فى ثلاثة إجراءات مهمة هـى:

أولاً: الاستدعاء بمعنى أنه كان هو المكلف بإحضار المتهمين والشهود للمثول أمام المحكمة سواءً أكانت محكمة الوالى (Conventus) أو محكمة الإستراتيجوس.

ثانياً: تنفيذ الأحكام. ففى كثير من الشكاوى التى تقبل أصحابها إلى الإستراتيجوس كان أصحابها يطلبون أن يعطى الأخير تعليماته إلى الإستراتيجوس ليرفع الغبن عنهم بالطريقة التنفيذية المخولة له بحكم عمله الأسمى ويوصفه حاكماً إقليمياً (Strategos).

ثالثاً: النظر فى بعض القضايا: إما بتفويض من الوالى مباشرة أو بتفويض من الإستراتيجوس وإذا ما فشل فى حل بعض القضايا فإنه كان يحيلها إلى الجولة التفتيشية للوالى (Conventus)، وإما أن يرفعها إلى الإستراتيجوس.

وفيما يتعلق بعملية استدعاء المتهم للمثول أمام المحكمة فلدينا عدة برديات تضم هذه الإجراءات. ففى إحدها<sup>(٣٤)</sup> يقول صاحبها - ١١٩م - "إلى أبوللونىوس حاكم القرى السبع Heptakomia (أبوللونوبوليس) من Psenanouphis من قرية Tanuaitis "لقد وقع خلاف بينى وبين المدعو Paechoumis من قرية Teruthis حيث إنه مدان لى بمبلغ ٦٦ دراخمة من الفضة فالرجا أن يُستدعى إلى المجلس القضائى الذى سيعقده الوالى المسمى (Haterios Nepos)". وفى بردية أخرى<sup>(٣٥)</sup> تتعلق بدعوى شخص للمثول أمام الإستراتيجوس بناءً على استدعاء أرسل إليه ويقول المدعى بأن لديه نسخة من شكوى عليها توقيع رسمى بأن يقدم استدعاء آخر إلى المتهم، وأنه إذا لم يظهر هذه المرة فتقدم بشكوى أخرى، ويذكر المدعى بأنه تقدم بشكوى إلى المحكمة عن طريق المحامى الخاص به، وتم استدعاء المتهم للمرة الثالثة ولم يحضر، ويطلب المدعى أن يصدر له الحكم غيابياً ووفقاً لتاوينشلاج Taubenschlag فإن الإجراء التالى بعد ذلك أن ترسل القضية لتعرض على الوالى ليصدر فيها حكماً.

وفى بردية أخرى<sup>(٣٦)</sup> يكلف الإستراتيجوس الإستراتيجوس فى أن يستدعى المتهمين والشهود ويحدد له موعد الجولة التفتيشية Conventus التى

سيعقدها الوالى ويرجع ذلك إلى عام ١٣٧م. وفى قضية أخرى<sup>(٣٧)</sup> أصدر الإيستراتيجوس Julianus Achilleus أمره إلى الإيستراتيجوس بأن يرسل المتهمين إلى أنتينوبوليس للمحاكمة هناك حيث إنه قد تم استدعاؤهم قبل ذلك ولم يحضروا. ويتضح مما سبق أن الإجراء القضائى الأول الذى كان يُكلف به الإيستراتيجوس هو استدعاء المتهمين والشهود للمثول أمام المحكمة وذلك فى الموعد الذى يحدده الوالى أو الإيستراتيجوس، وهؤلاء المتهمون إما أن يكونوا قد أطلق سراحهم من الحبس بكفالة مالية أو بضمان شخص ما هو الكفيل وذلك فى القضايا الجنائية، أما فى القضايا المدنية فكان إبلاغ المدعى عليه<sup>(٣٨)</sup> بعريضة الدعوى التى تقدم بها خصمه ضده كان هذا الإجراء يقع فى الغالب على عاتق المدعى، أو قد يتولاه رجال الإدارة.

وننتقل الآن إلى ذلك الإجراء القضائى الثانى الذى كان يُكلف به الإيستراتيجوس حيث كان المرحلة الرئيسية فى تنفيذ الأحكام التى يتخذها الوالى فى المجلس القضائى Conventus أو القرارات التى يتخذها الإيستراتيجوس، وسنعرض فيما يلى لبعض من القضايا التى طلب أصحابها من الإيستراتيجوس أن يصدر تعليماته إلى الإيستراتيجوس بأن يتخذ إجراءً ما.

أما فيما يتعلق بالأعباء الإلزامية فقد كان أصحاب الالتماسات المقدمة إلى الإيستراتيجوس للإعفاء من هذه الأعباء كانوا يطلبون فى الالتماساتهم أن يصدر الإيستراتيجوس توجيهاته إلى الإيستراتيجوس<sup>(٣٩)</sup> كى يرفع الظلم والغبن عنهم، وكان الوالى يحيل قضايا من هذا النوع إلى الإيستراتيجوس أيضاً باعتباره مختصاً فى هذا الأمر، وفى كثير من الأحيان كانت الالتماسات بشأن الإعفاء من الأعباء توجه إلى الإيستراتيجوس، فمنها ما يتعلق بالإعفاء من وظيفة كاتب القرية<sup>(٤٠)</sup> ومنها شكوى ضد كاتب قرية رشح شخصاً غير مؤهل إلى وظيفة إلزامية<sup>(٤١)</sup> ومنها من يطلب الإعفاء لأنه كلف بعملين إلزاميين فى نفس الوقت<sup>(٤٢)</sup>. أما فى القضايا الأخرى فكان رد الإيستراتيجوس على بعضها  $\epsilon\upsilon\tau\upsilon\chi\epsilon\ \tau\omega\iota\ \sigma\tau\alpha\tau\eta\gamma\omega\iota$  أى تقدم بشكواك إلى الإيستراتيجوس، وفى كثير من القضايا كان المدعى يطلب من الإيستراتيجوس أن يصدر تعليماته إلى الإيستراتيجوس بأن يتخذ إجراءً ما<sup>(٤٣)</sup>.

أما الإجراء القضائي الثالث الذى كان يقوم به الإستراتيجوس فهو النظر فى القضايا وذلك بأن توجه الشكوى إليه مباشرة باعتباره من الموظفين المكلفين بالإعداد للكونفنتس (Conventus). وفيما يتعلق بالقضايا التى تنظر أمام الإستراتيجوس فيقول تاوينشلاج Taubenschlag<sup>(٤٤)</sup> بأنها كانت تبدأ بأن يرفع المدعى شكواه إلى الإستراتيجوس، ويستدعى الأخير المتهم عن طريق موظفى الإدارة المحلية، وأثناء استدعاء المتهم كانت تتم بعض الإجراءات القانونية الأخرى مثل التحفظ على ثروة المتهم.

وورد فى إحدى القضايا<sup>(٤٥)</sup> أن مزرعة الكروم الخاصة بشخص يدعى (Imuthes) قد قطعت أشجارها وتم معرفة أسماء المتهمين وذلك بشهادة الشهود وتقدم صاحب المزرعة بشكوى فى مذكرة (ὑπομνήμα) إلى الإستراتيجوس الذى أخذ على الفور بزمام الموقف فى يده وأشرك معه قائد شرطة الحسى (ἀρχηφοδος) ويبدو أن هذا الأخير قد تم إخطاره بالحادث منذ البداية. وتتعلق هذه الدعوى بعملية نهب وسطو على ممتلكات الآخرين، وحيث إن المتهمين قد اختفوا فأعلن الإستراتيجوس أنهما محرومان من حماية القانون (أهدر دمهما).

وأراد الإستراتيجوس أن ينهى هذه القضية فقام بالتحرى (διαγνώσις) عن طرفى القضية ولكنه لم يكن قاضى تحقيقات، وأكد المتهمون أنهم غير مذنبين ولم يكن الإستراتيجوس قادراً على أن يفصل فى القضية، وكل ما كان فى وسعه هو تحويل القضية لتنظر أمام الإستراتيجوس.

وكان الإستراتيجوس إذا حكم بأن إحدى القضايا تقع فى خارج اختصاصه فإنه يرفعها إلى الإستراتيجوس ويكون قراره فى هذا الشأن على النحو التالى: إذا كان كما تدعى - الإستراتيجوس قد حكم فى مثل هذه القضية فأنا أحيل الأمر للحكم بمعرفته، وفى قضايا أخرى يكون رده بأن يكلف قائد الشرطة فى القرية "كل من الاثنى - المدعى عليهما ويرحلان مقبوضاً عليهما بمعرفتك للمشول أمام الإستراتيجوس عندما يقرر هذا الأمر"<sup>(٤٥)</sup>.

وفى شكوى أخرى مرفوعة إلى الإستراتيجوس<sup>(٤٦)</sup> وهى ترجع إلى عام ١٩٧م تتعلق بجريمة التعدى على ممتلكات واستيلاء على محصول المدعى، وكان طلب المدعى من الإستراتيجوس بأن تحفظ الدعوى فى ملف لدى الأخير كإجراء تحفظى

حتى يتسنى للمدعى أن يعاود الشكوى إلى الإيستراتيجوس ليحدد الإيجار العام الواجب للدولة على هذه الحقول. وكان الإيستراتيجوس يمنح تفويضاً للإيستراتيجوس للنظر في بعض القضايا، ففي شكوى ترجع إلى عام ١٦١<sup>(٤٧)</sup> تقدم بها مساعد المحصل في أكسيرينخوس إلى الإيستراتيجوس كتب الأخير إلى الإيستراتيجوس أن يفصل في النزاع بين الطرفين وأن يرسل إليه القرار النهائي، "وأن لك كامل السلطة القضائية لتسوية هذا الموضوع، تُعطى إلى المساعد" "لقد وقعت".

ويشار أيضاً إلى هذا التوكيل في شكوى<sup>(٤٨)</sup> تقدمت بها سيدة إلى الإيستراتيجوس سائلة إياه أن يأمر كاتب القرية بأن يفحص شكواها التي تقدمت بها ضد جيرانها الذين تعدوا على أرضها، وأشارت في شكواها إلى قرار حصلت عليه من الإيستراتيجوس في جلسة استماع بأنه على كاتب القرية أن يتخذ إجراءً ما.

وفي شكوى أخرى إلى مجلس البولي (βουλή) في مدينة أنتينوبوليس<sup>(٤٩)</sup> يطلب صاحبها من المجلس أن يتقدم بالشكوى إلى الإيستراتيجوس حيث إنسه رُشح لوظيفة إلزامية تتعلق بزراعة الأرض الملكية βασιλική γῆ في محافظة بانوبوليس Panopolite وطلب أن يكتب الإيستراتيجوس إلى الحاكم الإقليمي لهذه المحافظة بأن يسوّى هذه الشكوى حيث إنه ليس بقانوني أن يفرض أى أعباء إلزامية على مواطني أنتينوبوليس وذلك في خارج مدينتهم هذه. وهناك طلبات مماثلة يطلب أصحابها من مجلس البولي βουλή أن يكتب إلى الإيستراتيجوس بأن يتخذ إجراءً بإعفاء مواطني أنتينوبوليس من الأعباء الإلزامية التي كلفوا بها خارج مدينتهم<sup>(٥٠)</sup> وفي شكوى أخرى<sup>(٥١)</sup> يطلب صاحبها الإعفاء من وظيفة كاتب القرية.

الاستئناف:

لا نعرف شيئاً عن الظروف والملابسات التي كانت تحيط بحق الاستئناف لدى السلطات العليا، وإن كان من المرجح أن يكون السبب في ذلك أى خطأ قانوني، ومن المقبول أن نفترض بأن يكون ذلك الاستئناف ضد حكم أو قرار أصدره موظف صغير يكون أمام موظف أعلى. فمن الطبيعي أن يكون الاستئناف ضد قرارات الإيستراتيجوس وغيره من موظفي الإدارة المحلية يكون أمام الإيستراتيجوس

باعتباره رجل الإدارة الأول فى دائرة نفوذه، ويكون الاستئناف ضد أحكام وقرارات الإيستراتيجوس يكون أمام الوالى رأساً.

ولكن يجب أن نوضّح فى هذا المقام أنه:

أ- ليس معنى ذلك أن تقدم المدعى بشكوى إلى الإيستراتيجوس بعد دعوى تقدم بها إلى الإيستراتيجوس فليس معنى هذا أن يكون ذلك بمثابة استئناف ضد حكم أصدره الإيستراتيجوس بل قد يكون رد الإيستراتيجوس بأن هذا الأمر من اختصاص صاحب العظمة الإيستراتيجوس (κρατίστος) أو قد يكون ذلك إجراءً قضائياً لأبد من القيام به حتى تصل الشكوى إلى الإيستراتيجوس.

ب- ومن الملاحظ أنه فى كثير من الشكاوى التى كان يتقدم بها أصحابها إلى الإيستراتيجوس مباشرة ويطلبون فيها أن يصدر أمره إلى الإيستراتيجوس بأن يتخذ إجراءً معيناً، ولعل من المفترض فى هذا المقام أنه مع زيادة الظلم وكثرة الشكاوى التى لا يُتخذ فيها أية إجراءات من أى نوع فقد فضّل الناس أن يتخطوا الإيستراتيجوس إلى الإيستراتيجوس وهو الرجل المسئول بصورة مباشرة والذي قد يكون لديهم أمل فى تنفيذ قراراته باعتباره الممثل للسلطة العليا المحلية.

ج- أما الأمر الثالث ما الذى يجب أن نؤكد عليه، أنه فى ضوء المسئولية التضامنية عن الدخول العام للدولة رأينا قضايا متعددة من نفس النوع تنظر أمام أكثر من موظف بمعنى أنه لم تكن هناك جهات اختصاص يمكن أن يتوجه الشاكي إليها دون غيرها، ومن ثم فإن نظر القضية أمام موظف آخر غير الذى قدمت إليه لا يعنى أن ذلك بمثابة الاستئناف ضد حكم صدر ضده.

د- أما فيما يتعلق بالاستئناف ضد الأحكام والقرارات التى يصدرها الإيستراتيجوس فوجدنا أنه فى كثير من القضايا<sup>(٥٢)</sup> يتخطى أصحابها الإيستراتيجوس الذى تقدموا إليه بالشكوى فى أول الأمر وتقدموا بها الآن إلى الوالى مباشرة<sup>(٥٣)</sup>. وهذا أمر طبيعى، وفى قضية أخرى تتعلق بالأعباء الإلزامية الخاصة بعمليات الفحص والتحرى<sup>(٥٤)</sup> وكانت تنظر أمام جلسة استماع عقدها الإيستراتيجوس، وأضاف Thomas<sup>(٥٥)</sup> بعض التصويبات على البردية حيث أعطى الوالى حكماً κερικε [v—] απολυσος وهذا سيجعل المعنى إذا أضفنا

δικαιως أو مرادفاً لها "لقد أعطى الإستراتيجوس حكماً سليماً" ويعنى ذلك أن استئنافاً قدم إلى الوالى ضد حكم أصدره الإستراتيجوس وأن الوالى أيد قرار تابعه. ولكن يجب أن نؤكد هنا أن الإستراتيجوس فى هذه القضية لم يعط حكماً باعتباره مفروضاً أو أرسل إليه توكيل من الوالى ، وهذا يؤكد السلطة القضائية للإستراتيجوس أنه كان من حقه أن يصدر حكماً نهائياً.

وسوف أعرض هنا بعض الملاحظات التى عنت لى على دور الإستراتيجوس

القضائى:

أولاً: أن عدد القضايا التى قدمت إلى الإستراتيجوس مباشرة كانت أكثر بكثير من تلك التى حولها إليه الوالى أو رفعها إليه الإستراتيجوس.

ثانياً: يظهر من الشكاوى المرفوعة إلى الإستراتيجوس أنه يمثل نسبة كبيرة من أصحابها يطلبون اتخاذ إجراء معين من خلال الإستراتيجوس ولذلك فليس من المستغرب أن معظم القرارات التى أصدرها الإستراتيجوس كانت تحيل الشاكى إلى الإستراتيجوس أو أن يكون رده  $\epsilon\acute{\nu}\tau\upsilon\chi\epsilon\ \tau\omega\iota\ \sigma\tau\tau\alpha\tau\eta\gamma\omega\varsigma$ .

ثالثاً: كانت إحالة القضية من الوالى إلى الإستراتيجوس تعطيه الصلاحية الكاملة فى أن يجرى التحقيقات اللازمة للقضية وأن يُصدر فيها حكماً نهائياً، وفي هذه الحالة يمكننا القول بأن الإستراتيجوس كان يعقد محكمة وأصدر حكماً، أما فى الشكاوى التى كانت تنظر أمامه مباشرة فإن الإجراء الذى يتخذه الإستراتيجوس لا يصل إلى درجة الحكم النهائى الذى تصدره محكمة بل كان قراراً، وفى الغالب الأعم يكون قراراً إدارياً. وإن كان ذلك لا يمنع أن يعقد الإستراتيجوس محكمة دون تفويض من الوالى<sup>(٥٦)</sup>. وفى نوع ثالث من القضايا كان يُطلب من الإستراتيجوس إعداد تقرير عن القضية وأن يرفعه إلى الوالى.

رابعاً: كانت إجراءات التقاضى أمام الإستراتيجوس تتم على النحو التالى:

أن يتقدم الشاكى بالدعوى إليه فإذا قبلها كان لابد أولاً من استيفاء الشكل وذلك بأن يوقع عليها ويحدد لصاحبها موعداً لجلسة استماع، وخلال هذه الفترة كان على المدعى أن يُبلغ خصمه بالدعوى التى قدمها ضده، وكان ذلك يتم بصورة شخصية عن طريق المدعى نفسه، أو أن يكون الإبلاغ عن طريق أحد موظفى الإدارة المحلية من شيوخ القرى أو الكومارخيس أو غيره، وخلال هذه الفترة



يكون كل طرف قد أعد الحجج والقرائن التي تثبت حقه وذلك إذا كان النزاع مدنياً، وفي هذه الفترة يكون الإيستراتيجوس - عن طريق الحاكم الإقليمي والشرطة - قد قام بعمل التحريات اللازمة عن الموضوع.

خامساً: إذا كانت هناك شائبة بأن القضية فيها شبهة جنائية فإن ذلك يعنى أن يتم القبض على الشخص المتهم ووضعه فى الحبس حتى يُعرض على الإيستراتيجوس، وإذا ما حدد الأخير جلسة استماع لهذه القضية فإنه قد يُطلق سراح المتهم عن طريق وجود كفير ووجود ضامين يتعهدون بإحضاره إلى المحاكمة فى اليوم الذى يحدده الإيستراتيجوس أو أن يستمر فى الحبس حتى يصدر الحكم فى القضية المتهم فيها.

سادساً: فمما يتعلق بالجولة التفتيشية (Conventus) التى يعقدها الوالى فإنه كان على الإيستراتيجوس أن يجهز القضايا التى ستُعرض على الوالى فى الكونفنتس، وأنه كان يرسل إشارات إلى مساعديه بهذا الخصوص أو أن يرسل استدعاء للمتهمين والشهود P. Tebt. 411 وفى جلسة الكونفنتس كان الوالى يحيل الكثير من القضايا إلى الإيستراتيجوس للنظر فيها، أو يعطى تفويضاً له وذلك بتوقيعه على الشكوى الموجهه إليه "توجه بالشكوى إلى سيادة الإيستراتيجوس" ἐντύχε τῷ κρατιστῷ ἐπιστρατηγῷ وكان التفويض فى هذه القضايا تفويضاً تاماً.

سابعاً: ليس لدينا ما يدل على أن الإيستراتيجوس كان يرفض سماع قضية ما ولكن فى بعض القضايا كان يؤجلها. تقدم بالشكوى إلى بعد موسم البذر P. Meyer. 8. أو تقدم بالشكوى عندما أكون فى جولة فى المنطقة التى تعيش فيها، أو عندما تبلغ خصمك بالشكوى فإن عليك أن تكتب إلى مرة أخرى.

ثامناً: كان فى بعض الأحيان يقوم المدعى يطلب من الوالى أن يحيل القضية إلى الإيستراتيجوس ليتخذ الأخير فيها إجراءً أو قراراً (كان ذلك فى قضيتين) ولكن بدلاً من ذلك أحالها الوالى إلى الإيستراتيجوس، وفى قضايا أخرى (ثلاث قضايا) يطلب صاحب الدعوى بأن تحال القضية إلى الإيستراتيجوس. ولكن الوالى أحالها إلى الإيستراتيجوس.



الخاتمة



وهكذا كانت وظيفة الإستراتيجية ركناً أساسياً فى الجهاز الإدارى والاقتصادى فى مصر فى العصرين البطلمى والرومانى، حيث كان هذا الموظف الكبير يمثل همزة الوصل فى القطاع الذى يديره ويقع تحت سلطانه بين الإدارة المركزية فى الإسكندرية وباقى موظفى الإدارة المحلية فى ريف مصر، وكان للإبستراتيجوس منذ ظهور الوظيفة على عهد بطلميوس الخامس - إيفانيس - نفوذه وسلطانه الواسع فى القسم التى يديره سواء أكان ذلك على موظفى هذه المنطقة أو سكانها، حيث كان الموظفون - التابعون له - يستفتونه فى كل صغيرة وكبيرة مما تتعلق بالإدارة وشؤونها المتعددة وخاصة فيما يتعلق بالدخل العام للخزانة، وكان أصحاب الحاجات يخطبون وده من أجل النظر فى الملتزمات التى يقدمونها إليه طلباً لرفع ظلم قد حاق بهم، أو لفض نزاع نشب فيما بينهم وبين موظفى الإدارة المحلية.

وإذا كان الإبستراتيجوس فى العصر البطلمى يُعين من قبل الملك، فإنه فى العصر الرومانى كان يُعين من قبل الإمبراطور، وإن كان قد فقد نفوذه فى الشئون العسكرية، فإنه كان دائم اللقاء والاتصال بالوالى الوالى وكبار موظفى الإدارة الآخرين فى الإسكندرية مثل القاضى الأعظم والإديولوجوس، وكان يحضر للجولة التفتيشية للوالى، وكان له حرسه الخاص المرافق له فى ديوانه والمحيط به فى جولاته.

وخلاصة القول إن مصر فى العصر البطلمى عرفت اثنين من الإبستراتيجوى أحدهما مسئول عن الإقليم الطيبى  $\epsilon\pi\iota\sigma\tau\rho\alpha\tau\acute{\eta}\gamma\omicron\varsigma\ \tau\eta\varsigma\ \Theta\eta\beta\alpha\acute{\iota}\delta\omicron\varsigma$  والثانى مسئول عن باقى الخورا  $\epsilon\pi\iota\sigma\tau\rho\alpha\tau\acute{\eta}\gamma\omicron\varsigma\ \tau\eta\varsigma\ \chi\acute{\omega}\rho\alpha\varsigma$  وأن الأول كان يتبع الثانى ويخضع لسلطانه، وإنه من المحتمل أن تكون وظيفة الإبستراتيجى فى طيبة كانت تشغل بشكل دورى منذ ظهورها على عهد بطلميوس الخامس (إيفانيس) ذلك لأن طيبة كانت معقلاً للقلاقل ولا يستقيم أمرها بدون حاكم عسكرى، أما عن وجود بعض سنوات الشغور فى هذه الوظيفة فإن من الممكن إرجاعه إلى الصراع الأسرى داخل الأسرة الحاكمة.

أما وظيفة الإبستراتيجى فى الخورا فقد يكون من المقبول أن نفترض أنه قد وُجدت فترات شغور فى هذه الوظيفة منذ هيبالوس ١٧٨ ق.م. وحتى أصبحت تُشغل بشكل دورى منذ عام ١٣٥ ق.م. عندما تولى Boethus - وهو مصرى -

الوظيفة. وقد جمع الإستراتيجوس فى العصر البطلمى بين السلطتين المدنية والعسكرية، بيد أن هذا الأمر قد اختلف تماماً فى العصر الرومانى حيث أصبحت اختصاصات الإستراتيجية مدنية بحتة، وأضاف أغسطس إستراتيجيه الهيبثانوميا والفيوم فى عام ١٢/١١م وقد تراوح عدد الإستراتيجوس ما بين ثلاثة فى بداية العصر الرومانى إلى أربعة حتى اختفاء الوظيفة من مصر فى أواخر القرن الثالث وبخاصة بعد إصلاحات دقلديانوس.

وكان الإستراتيجوس واسع النفوذ وله سلطان فى تعيين الأشخاص الملكفين بالاضطلاع بالأعباء والمهام الإلزامية، سواءً كان ذلك عن طريق القرعة، أو تعيين الأفراد فى وظائف إلزامية يكلفوا بها خارج مقار إقامتهم (idea)، وتعددت الالتماسات المرفوعة إليه والتي يطلب أصحابها الإعفاء من العبء الذى كلفوا به لأى سبب من الأسباب، وكان الإستراتيجوس يحيل معظم الالتماسات إلى الإستراتيجوس لحلها إلا أنه كان يقضى بصورة شخصية فى الالتماسات الخاصة بمواطنى أنتينوبوليس.

وإذا كانت علاقة الإستراتيجوس بالجيش والشئون العسكرية غير واضحة فإنه كان واسع النفوذ فى السلطة الخاصة بحفظ الأمن، وامتد نفوذه إلى الشئون الزراعية وما يتعلق بها من رى ونقل المحاصيل أو بيعها، وكان له دور غير واضح فى الإشراف على الضرائب.

وفيما يتعلق بالقضاء فلم تكن سلطته الإستراتيجوس مطلقة بل كانت مقننة عن طريق تفويض من الوالى للنظر فى بعض القضايا الخاصة بالأعباء الإلزامية وتحصيل الضرائب وغيرها من القضايا المتعلقة بالدخل ومن الملاحظ فى هذا الصدد نقول الآتى:

أولاً: أن عدد القضايا التى قُدمت إلى الإستراتيجوس مباشرة كانت أكثر بكثير من تلك التى حوّلها إليه الوالى أو رفعها إليه الإستراتيجوس.

ثانياً: يظهر من الشكاوى المرفوعة إلى الإستراتيجوس أنه نسبة كبيرة من أصحابها يطلبون اتخاذ إجراء معيناً من خلال الإستراتيجوس ولذلك فليس من المستغرب أن معظم القرارات التى أصدرها الإستراتيجوس كانت تحيل الشاكى إلى الإستراتيجوس أو أن يكون رده  $\epsilon\upsilon\tau\acute{\upsilon}\chi\epsilon\ \tau\omega\iota\ \sigma\tau\tau\alpha\tau\acute{\eta}\gamma\omega$ .

ثالثاً: إن إحالة القضية من الوالى إلى الإيستراتيجوس كانت تعطيه الصلاحية الكاملة فى أن يجرى التحقيقات اللازمة للقضية وأن يُصدر فيها حكماً نهائياً، وفى هذه الحالة يمكننا القول بأن الإيستراتيجوس كان يعقد محكمة وأصدر حكماً، أما فى الشكاوى التى كانت تنظر أمامه مباشرة فإن الإجراء الذى يتخذه الإيستراتيجوس لا يصل إلى درجة الحكم النهائى الذى تصدره محكمة بل كان قراراً، وفى الغالب الأعم يكون قراراً إدارياً. وإن كان ذلك لا يمنع أن يعقد الإيستراتيجوس محكمة دون تفويض من الوالى<sup>(١)</sup>. وفى نوع ثالث من القضايا كان يُطلب من الإيستراتيجوس إعداد تقرير عن القضية وأن يرفعه إلى الوالى.

رابعاً: كانت إجراءات التقاضى أمام الإيستراتيجوس تتم على النحو التالى:  
أن يتقدم الشاكى بالدعوى إليه فإذا قبلها كان لابد من استيفاء الشكل وذلك بأن يوقع عليها ويحدد لصاحبها موعداً لجلسة استماع، وخلال هذه الفترة كان على المدعى أن يُبلغ خصمه بالدعوى التى قدمها ضده، وكان ذلك يتم بصورة شخصية عن طريق المدعى نفسه، أو أن يكون الإبلاغ عن طريق أحد موظفى الإدارة المحلية من شيوخ القرى أو الكومارخيس أو غيره، وخلال هذه الفترة يكون كل طرف من الأطراف المعنية قد أعد الحجج والقرائن التى تثبت حقه وذلك إذا كان النزاع مدنياً، وفى هذه الفترة يكون الإيستراتيجوس - عن طريق الحاكم الإقليمي والشرطة - قد قام بعمل التحريات اللازمة عن هذا الموضوع.

خامساً: إذا كانت هناك شائبة بأن القضية فيها شبهة جنائية فإن ذلك يعنى أن يتم القبض على الشخص المتهم ووضعها فى الحبس حتى يُعرض على الإيستراتيجوس، وإذا ما حدد الأخير جلسة استماع لهذه القضية فإنه قد يُطلق سراح المتهم عن طرق الكفالة ووجود ضامين يتعهدون بإحضاره إلى المحاكمة فى اليوم الذى يحدده الإيستراتيجوس، أو أن يستمر فى الحبس حتى يصدر الحكم فى القضية المتهم فيها.

سادساً: فيما يتعلق بالجولة التفتيشية (Conventus) التى يعقدها الوالى فإنه كان على الإيستراتيجوس أن يجهز القضايا التى ستُعرض على الوالى فى

(1) P. Fay. 106.

الكونفنتس، وأنه كان يرسل إشارات إلى مساعديه بهذا الخصوص أو أن يرسل استدعاء للمتهمين والشهود (P. Tebt. 411) وفي الكونفنتس كان الوالى يجيل الكثير من القضايا إلى الإستراتيجوس للنظر فيها، أو يعطى تفويضاً له وذلك بتوقيعه على الشكوى الموجهة إليه توجه بالشكوى إلى سيادة الإستراتيجوس ἐντύχε τῷ κρατίστῳ ἐπιστρατήγῳ وكان التفويض فى هذه القضايا تفويضاً تاماً.

سابعاً: ليس لدينا ما يدل على أن الإستراتيجوس كان يرفض سماع قضية ما ولكن فى بعض القضايا كان يؤجلها. تقدم بالشكوى إلى بعد موسم البذر. P.Meyer. 8. أو تقدم بالشكوى عندما أكون فى جولة فى المنطقة التى تعيش فيها، أو عندما تبلغ خصمك بالشكوى فإن عليك أن تكتب إلى مرة أخرى.

ثامناً: فى بعض الأحيان كان المدعى يطلب من الوالى أن يجيل القضية إلى الإستراتيجوس ليتخذ الأخير فيها إجراءً أو قراراً (كان ذلك فى قضيتين) ولكن بدلاً من ذلك أحالها الوالى إلى الإستراتيجوس، وفى قضايا أخرى (ثلاث قضايا) يطلب صاحب الدعوى بأن تحال القضية إلى الإستراتيجوس ولكن الوالى أحالها بدوره إلى الإستراتيجوس.

تاسعاً: أن الإستراتيجوس كان يفصل فى القضايا التى يكون أحد أطرافها من مواطنى أنتينوبوليس بصفة شخصية، وأنه عندما كان يجيلها إلى الإستراتيجوس فإن ذلك كان لعمل التحقيقات الأولية وعمل التحريات اللازمة عن القضية حتى يكون الحكم على بينة، وأن يرسل تلك التحقيقات مرة أخرى إلى الإستراتيجوس ليقتضى فى الأمر بنفسه.

والحمد لله رب العالمين



الملاحق

قامت الآنسة<sup>(١)</sup> M. Vandoni بعمل قائمة بأسماء الإيستراتيجوى الذين تولوا هذه الوظيفة فى العصرين اليونانى والرومانى، وقام<sup>(٢)</sup> J. Bengen بالتعلق والنقد لهذه القائمة وذلك من خلال مجموعة من نقوش فيله، ثم جاء بعد ذلك<sup>(٣)</sup> L. Mooren وأعد قائمة لهؤلاء الموظفين فى القرن الثانى ق.م. وذلك فى مجلة المجتمع القديم العدد الرابع، وختم توماس<sup>(٤)</sup> Thomas هذه القوائم بقائمة مختصرة عن هؤلاء الموظفين، ونورد فيما يلى القائمة ثم نعلق عليها.

---

(1) M. Vandoni, Gli epistrategi nell'Egitto greco-romano. Milano. 1971. PP. 5-12.

(2) J. Bengen Les epistrateges de Thebaide sous les derniers Ptoleemes. CdE 90 (1970)  
PP. 369-380.

(3) L. Mooren The Governors General of the Thebaid in the second century B.C. Ancient Society 4 (1973) P. 115-132.

(4) J.D. Thomas, The epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt Part I the Ptolemaic epistrategos. Papy. Colon. Vol. VI 1975 PP: 120-122.

أولاً: قائمة بأسماء الإيستراتيجوى فى العصر البطلمى

المصدر	التاريخ	الأقلام التى حصل عليها	الإسم	م
P. Tebt. 895 OGIS T 103 2-7.	سبتمبر ١٧٦ ق.م.	١) قائد الحرس الخاص وحاكم طيبة Ἀρχηγοσμοτροφύλαξ και στρατηγος της Θεββαίδος. ٢) الصديق القرب والحاكم العام للخوفا των πρωτων φίλων και ἐπιστρατεγωι της χώρας Ιπταχλου του τότε προκαθημένου της χώρας (٣) ٣) των πρωτων φίλων του ἐπιστρατηγου και ιερεως (٤) Πτολεμαίου Σωτηρος και Πτολεμαίου Επιφάνους και Πτολεμαίου Ευχαριστου الصديق القرب والإيستراتيجوس الكامن الخاص بقيادة بطلمىوس سوتر وطليمىوس ايبانيس فى بطلمية (المشاة) فى أسوط بطلمىوس	Hippalos هيبالوس	١
SB I. 4638, I P. Giss. 36.42 P. Amh II 36	بين ١٣٧/١٣٧-١٣٦ ق.م. ١٣٥/١٣٤ ق.م. بعد أبريل ١٣٥ ق.م. يوليو ١٣٤ ق.م.	Ἀρχηγοσμοτροφύλαξ και στρατηγος της Θεββαίδος (١) ٢) الصديق القرب وحاكم طيبة των πρωτων φίλων και στρατεγος της Θεββαίος Syrigenes and Strategos = الإيستراتيجوس والصهر الملكى (٣) [του συγγενους] και ἐπιστρατηγου [και στρατηγου...] ου της Θεββαίδος (٤)	Boethos بريثرس	٢
Inscr. Phil I 15, (4-6)	١٣٥ - ١٣١ ق.م.	[του συγγενους] και επιστρατηγου [και στρατηγου...] ου της Θεββαίδος	B (oethos)	٣
UPZ. II 210, 4-7 SBI 4512, 36-7 P. Giss. 37 II 21	٢١ يوليو ١٣٤ إلى ١٣٤ سبتمبر ١٣٤	του συγγενει και επιστρατηγου και στρατηγου της Θηβαίδος	Boethos	٤

المصدر	التاريخ	الألقاب التي حصل عليها	الاسم
UPZ. II 209, 6-8	٢٨ يوليو ١٢٩ ق.م.	تὸν συγγενοῦς και ἐπίστρατήγου και στρατήγου τῆς [Θηβαΐδος	Paos باروس
Insc. Delos I 527, 1-4.	١٢٧ ق.م.	συγγενῆ βασιλέως Πτολεμαίου Εὐεργέτου και βασιλίσσης κλεοπάτρας και ἐπιστρατήγου صهر الملك بورجيسيس والملكة كليوباترا وأريستاجيخوس	(Timar) chos تيمارخوس
SBL 1568, 1-4	أواخر عصر بورجيسيس الثاني	τὸν συγγενῆ και τραπεζα και τῆθρον Ἀλεξάνδρου τὸν υἱοῦ τοῦ βασιλέως και ἐπιστρατήγον και πρὸς ταῖς ἀνακρίσεις	Apollodoros أبولودوروس
UPZII 162 I 17	فبراير/مارس ١١٧ ق.م.	τὸν συγγενοῦς και ἐπιστρατήγου	I Demetrios ديمتريوس
Insc. Phil. I 202-4.	١١٧ ق.م.	ὁ συγγενῆς και ἐπιστρατήγος και στρατηγὸς τῆς Θηβαΐδος και γραμματεὺς της συνοδοῦ]	IIDemetrios ديمتريوس
OSIS I 169, 49	٢١ أبريل, ١١٥	τῶν συγγενει και στρατηγου και ἐπιστρατηγου τῆς Θ[ηβαΐδος]	Hermokrates هرموكراتيس
P. Lond. II 401	١١-١١٠ ق.م.	τῶν συγγενει και στρατηγου και ἐπιστρατηγου συγγενει και ἐπιστρατηγου και στρατηγου τῆς Θηβαΐδος	Phommos فوموس
UPZ II 191, 192, 193		τῶν συγγενει και υπομνηματογραφῶν και ἐπιστρατηγου	Ptolemaios بطليموس
SB III 7259, 36-7	ديسمبر ٩٥ ق.م.	ὁ συγγενῆς και ἐπιστρατήγος και στρατηγὸς τῆς και Ἰνδίκης και Ἐρυθρῆς θαλάσσης	Hephaistion هيفαιστιον
Inscr. Phil I 44	قبل عام ١٢ ق.م.		

م	الاسم	الألقاب التي حصل عليها	التاريخ	المصدر
١٤	كاليماخوس Kallimachos	ο συγγενής και έπιστρατήγος και στρατηγος της Ίνδικης και Έρυθροπας θαλάσσης صهر الملك وابستراتيجوس واستراتيجوس على تجارته البحر الأحمر والحيط الهندي	مايو ١٢ ق.م.	Inscr. Phil. I 52 SB, 8036 = Ancient Society (3/14 (1983-84) PP. 161-65
١٥	كاليماخوس Kalimachos	του συγγενους και στρατηγου και θηραρχου της Θηβαΐδος και επί της Ίνδικης και Έρυθροπας θαλάσσης	فبراير ٥١ ق.م.	Inscr. Phil. I. 56
١٦	كاليماخوس Kallimachos	ο συγγενης και στρατηγος και έπιστρατήγος της Θηβαΐδος και επί της Έρυθροπας και Ίνδικης θαλάσσης και άρχιτρονυ ανις και γυμνασιαάρχος	يوليو ٤٩ ق.م.	SBI 2264, 1-7
١٧	كاليماخوس Kallimachos	του έπιστρατηγού. του συγγενους και έπιστρατηγού	مارس ٤٦-٣٩ ق.م.	SBI 3926
١٨	ديونيسيوس Dionysios	του έπιστρατηγού	٣٩ ق.م.	Insc. Phil. I 51-6
١٩	كرونوس Kronios	ο συγγενης [έπιστ[ρατήγος]	بعد عام ٣٩ ق.م.	Insc. Phil. I 51-6

## تعليق

- (١) أشار L. Mooren إلى موظف يدعى نومينيوس (Noumenios) وهو الذى تولى الوظيفة فى أبريل ١٧٠ ق.م. حتى ١٦٨ ق.م. وأخذ الألقاب التالية (Archisomatophylax and Strategos) ثم أخذ لقب (Homonymous filios) ولم يشر توماس إلى هذا الموظف وكذلك لم تشير إليه M. Vandoni.
- (٢) فيما يتعلق بالإستراتيجوس المسمى (Boethes) الذى ورد ذكره عند توماس عام ١٣٦/١٣٧ ق.م.، وأورد ثلاثة أشخاص بنفس الاسم تولوا تلك الوظيفة فإن Mooren يجمعهم فى شخص واحد تولى الوظيفة من عام ١٥٢ حتى عام ١٣٥ ق.م. ويعطيه Mooren خمسة ألقاب.
- (٣) أما فيما يتعلق بالإستراتيجوس (Paos) فيجعله توماس منسوباً إلى عام ١٢٩ ق.م. فى حين يجعله Mooren فى الفترة من ١٣٦/١٣٧ ق.م.
- (٤) أورد Mooren اسم موظف يدعى (Lochos) لوخوس كان قد شغل تلك الوظيفة فى الفترة من ١٢٦/١٢٧ ق.م. إلى مارس ١١٧ ق.م. فى حين يورد توماس بدلاً منه تيمارخوس.
- (٥) فيما يتعلق بالإيستراتيجوس (كاليماخوس) فإن توماس أشار إلى أربعة أشخاص يحملون نفس الاسم وقد شغلوا الوظيفة فى حين يتخذ منهم Mooren شخصاً واحداً فقط ١١ مايو ٦٢ إلى ١٨ مارس ٣٩.
- (٦) من الملاحظ أن هناك مصريين قد تولوا وظيفة الحاكم العام فى طيبة وهما بوس (Poas) ١٢٩-١٣٠ ق.م. و فوموس (Phommous) وذلك فى الفترة ما بين ١١٥ إلى ١١٠ ق.م.
- فما يتعلق بالإيستراتيجوس كاليماخوس (Kallimachos) فهو من أسرة ذات نفوذ قوى فى طيبة خلال القرن الأول قبل الميلاد، واتخذ الألقاب التالية وهى حاكم (Strategos) وحاكم عام (Epistrategos) وحاكم إقليم طيبة (Thebarch)

والمشرف على تجارة البحر الأحمر والمحيط الهندي  
 ἐπί τῆς Ἐρυθρᾶς καὶ Ἰνδικῆς Θαλάσσης<sup>(١)</sup>.

وقد أشارت الوثائق التالية إلى نفس هذه الألقاب التي اتخذها كاليماخوس في  
 Inscr. Philae. I 52, 53 وهذه الوثائق هي SB I 3926, SBV 8334, SB I, 2264 وتشير  
 SB I 3926 إلى لقبين آخرين هما المعفى من الضرائب، والمتمتع بحق  
 اللجوء والحماية (hiera asyla)<sup>(١)</sup> ويرجع ناشر تلك البردية تاريخها إلى عام ٧٥/٧٦  
 ق.م.<sup>(٢)</sup> . والجدل القائم حول كاليماخوس هذا يتركز حول تاريخ توليه لوظيفة  
 الإبيستراتيجوس وهل كان ذلك فى عصر بطلميوس الثانى عشر أوليتيس  
 (Auletis) (الزمار) كما تشير Inscr. Philae I 52, 53, أم كان ذلك فى عصر  
 كليوباترا السابعة كما تشير Inscr. Philae. 56, 76.

وجاء فى وثيقة أخرى هى SBI, 2264, 1-7 (وترجع إلى عام ٤٩ ق.م.) لقبين  
 آخرين لكاليماخوس هما (المشرف العام) ἀρχιπρυτανίς ولقب الجمنازيارخوس  
 γυμνασιαρχός وذلك بالإضافة إلى الألقاب الأخرى التى سبق ذكرها<sup>(٣)</sup>  
 وفى القائمة التى أعدها<sup>(٤)</sup> L. Mooren عن حكام طيبة اشار إلى كاليماخوس  
 وهو الذى شغل الوظيفة فى الفترة من ١١ مايو ٦٢ قام إلى ١٨ مارس ٣٩ ق.م، أما

(1) Linda M. Ricketts, "The epistrategos kallimachos and Akoptite Inscription: SBV 8036 Reconsidered. Ancient Society 13/14 (1982/1984) P. 161.

(1) SB I, 3226.

Jaen Bingen

(٢) حول هذا الجدل راجع

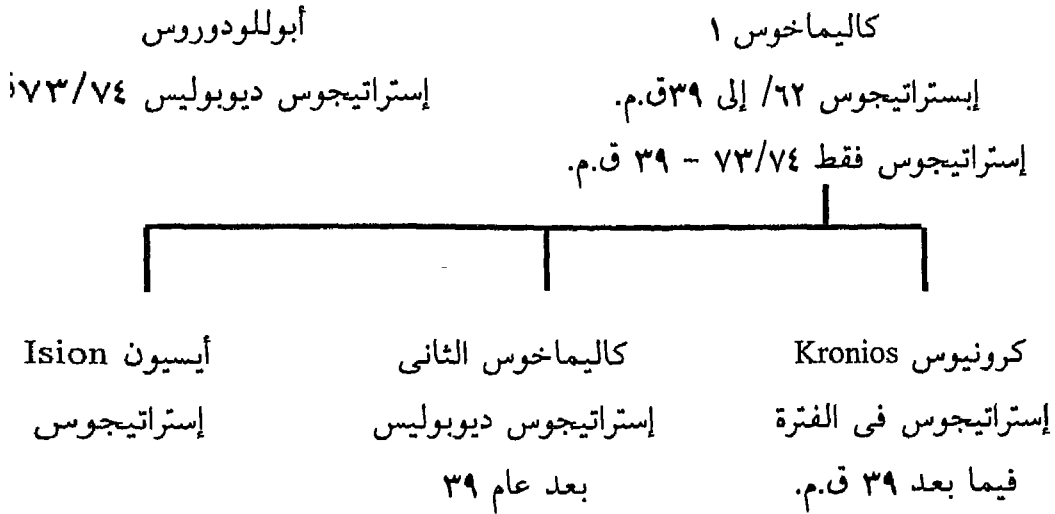
Taen Bingen, "Les epistrateges de Thebaide sous les derniers ptoleemes" CdE 90 (1970) PP. 369-380

(٣) إذا كان توماس يرجع بداية حكم أسرة كاليماخوس إلى مايو ٦٢ ق.م. فإن النقش الذى نشرته الأنسة Linda = SBV, 8036 أرجع ذلك إلى عام ٧٣/٧٤ ق.م. وكان حاكم طيبة مساويا تماما للقلب الحاكم العام لطيبة.

(4) Mooren, "The Governors General of the Thebaide in the Second Century B.C." Ancient Society 4 (1979) P. 115-132.

D.Thomas<sup>(١)</sup> فجعل من كاليماخوس أربعة أشخاص تولى الاول فى مايو ٦٢ ق.م. وتولى الثانى فى فبراير ٥١ ق.م. والثالث فى يوليو ٤٩ ق.م. والرابع فى مارس ٤٦ إلى ٣٩ ق.م.

أما Linda. M. Ricketts<sup>(٢)</sup> فتوزع عائلة كاليماخوس على النحو التالى:



وفى واقع الأمر فينبغى علينا أن نأخذ بما قالته (Linda) لأن النقش الذى إعتمدت عليه نشرته هى بعد (D. Thomas) بعشر سنوات.

(1) Thomas, The epistrategos . Part I. Ptolemaic epistrategos pp. 121-122.

(2) Linda. op. cit. P. 164.

عن الألقاب الشرفية فى العصر البطلمى راجع:

Leon Mooren, The Aulic Titulature in Ptolemaic Egypt. Introduction and Prosopography. (Brussels. 1975) P. 85FF.



ثانياً: قائمة بأسماء الإيستراتجوى فى العصر الروماني

(أ) أسماء الإيستراتجوى فى طيبة .

الامبراطور	اسم الوالى المعاصر	التاريخ	المصدر	اسم الإيستراتجوىس	رقم
أغسطس ٣٠ ق.م إلى ١٤ م	٨ مارس عام ٧ ق.م. ٤ يونيو عام ٤ ق.م. C. Tuwanius. ق.م. ٤	يناير عام ٤ ق.م.	SBI, 962, 7	كورفوس فلاكوس Q. Corvius Flaccus	II
	بيدو (Pedo) من ٢ ق.م. إلى قبل ١٠ م Magius Maximus نفس الفترة Magius Maximus (١)	٦ سبتمبر عام ١ ق.م.	OGIS II 659.3	ماركوس كلاوديوس بوستوموس Marcus Claudius Postumus	III
	Magius Maximus ١١٤-١١١ م (١)	١٥/١٤ م	IFAO 70(1971) 21.	بارباروس Barbarus	IV
تيريويس ١٤ إلى ٣٧ م	Gaius Galerius	٢٧ أغسطس ٢٣ م	SB III 7256	كوينتوس فرسيتيوس بيدو (٢) Q. Presidius Pedo	V
	١. أفاليوس فلاكوس (٥) A. Avillius Flaccus	بين عام ٢٣ وعام ٢٨ م	OGIS II 661	أولوس فولميوس كريستوس Folmius Crispus	VI

(١) تشير SBV, 7951 إلى بطلموس على أنه كان أرباخ  $\rho\alpha\rho\alpha\beta\alpha\rho\chi\omicron\upsilon\varsigma$  [Ptolemaion].

(٢) تشير PSI, 1149 إلى أن كان الوالى السابق للوالى Magius Maximus ١٤/١١ م وفصل بينهما Aquila ١١/١٠ م، راجع 3-142 P. 65 (1975) Brunt. JRS

(٣) إذا أُرجمنا النظر كرتين إلى قوائم الولاية فقد نصل ونشقى من اختلاف التواريخ وترتيب هؤلاء الولاة، فهناك من يجعل تولي Magius Maximus على

قتلين فصل بينهما Aquila راجع 8-77 PP 4 (1967) Reimuth, BASP

(٤) يولخ A. Bernard ذكر A. Bernard (1961) Pflaums فى ص ١٠٩١. صود (١) واسم الوالى كما ورد فى النقش هو جليوس جاليوس، عن ذلك راجع A. Bernard, Les

وكتابه ذكر Pflaums (1961) فى ص ١٠٩١. صود (١) واسم الوالى كما ورد فى النقش هو جليوس جاليوس، عن ذلك راجع A. Bernard, Les

(٥) هو الوالى رقم (١٥) فى قائمة برانت 143 Brunt op. cit. 143 فى قائمة برانت 143 Brunt op. cit. 143. 122 Paris du Desert. Paris. 1984 p.

رقم	اسم الإبيستليجوس	المصدر	التاريخ	اسم الوالي المعاصر	الإبيستليطور
VII	تيرتيوس يوليوس الإسكندر Tiberius Iulius Alexander	OGIS II 663	٣ أبريل ٤٢ م	ماركوس هيرس Marcus Herus	كلوديوس ٤١-٥٤
VIII	كلوديوس جيمينوس <sup>(١)</sup> Claudius Geminus	I. Memnon. 67	قبل عام ٩١ م	ميتيوس روفوس Mittius Rufus	دوميتيانوس ٨١-٩٢
IX	كالورنثوس سابينوس Calpurnius Sabinus	SBL, 679	بين عام ٩٨-١٠٠ م	بينيوس بلاندا Pomeius Planta	دوميتيان ،
			أغسطس ١٠٣ م	فيبيوس ماكسيموس Vibius Maximus	نرفا
XI	روستيكوس Rusticus	SBI, 3919 1-2	قبل عام ١١١ م	١١٢/١٠٧ Sulpicius Similis	٩٦-٩٨،
			قبل عام ١١١ م		وتراجان
XIII	أرتوريوس بريسيكالوس Artorius Priscillus	P. Brem. 11 (٧)P. Giss. 84 P. Bonn. Inv. 2	ربما في عام ١١٧ م.		٩٨-١١٧

(١) أخذ هذا الإبيستليجوس لقب ἀρχαγοργιστὸς καὶ ἐμποροπαιτυός وإضافة هذا اللقب يدل على أن الإبيستليجوس كان مسئولاً عن المكوس الجمركية في طيبة ولم يرد هذا اللقب في العصر البيطلي، راجع: JFAO. 1960. PP. 159-160. and Etienne Bernard Les Inscriptions Grecques et Latine du Colosse du Memnon. P. M. Fraser and B. Nicholas, "The Funerary Garden of Mousa" الإسكندرية بشره "Bulletin Epigraphique. 1959. No. 4988 وناقش أيضا في 117-129.

(٧) راجع كل من H. Braunert and U. Buke, JPE 18 (1974) (39-48) see also J. C. Shelton, ZPE 25 (1977) 178-83.

العدد	اسم الإيستر التوجس	المصدر	التاريخ	اسم الوالي المعاصر	الإيستر
XIV	فلافيوس فيلركسينوس Flavius Philoxenus	P. Brem. 6, 37	ربما ١١٧-١١٩	Q, Ramnius Martialis	
XV	جالوس ماريانوس Gallus Marianus	SBT, 1525	ربما ١٢٠	T. Flovius Titanus	
XVI	ماركوس أنطونيوس باموس M. Aemilius Bassus	P.Oxy. II 237	قبل عام ١٢٥	M. Peronius Mametinus	
XVII	بولوس فينيوس أكولا Iulius Fidius Aquila	OGIS II 700	مايو ١٢٤	٨ أغسطس ١٢٣/١٢٣ إلى ٢٦ مايو ١٢٧	١٢٨-١١٧
XVIII	سبتيميوس ماركو Septimius Marco	P. Fay. 106	١٢٨-١٤٢	Avidius Heliodorus 134-42 <sup>(١)</sup>	
XIX	فونتوس رستيتوت Fonteius Restitut	O. Bod 1.1413	نوفمبر ١٥٠	L. Munatius Felix	
XX	بومبركيوس كابينولينيوس Imbricius Capitolinus	SB VIII, 98, 7	نوفمبر / أكتوبر ١٥٨	T. Furius Victorinus	١٢٨-١١٢ أصل تيوس
XXI	أوليوس فاستينوس Aelius Faustinus	W. Chr. 28, 22-3	أبريل ١٥٩	١٠ يوليو ١٥٩ إلى ٢٠ فبراير ١٦٠	١١١-١٨٠ ماركوس أوريليوس
XXII	تريتيوس الإسكندر Terentius Alexander	SB, 8640.3-4	يوليو / أغسطس ١٦٤	T. Flavius Titianus	
XXIII	سباتيوس أكولا Spatianus Aquila <sup>(٧)</sup>	P.Oxy. XXXIV, 2708 <sup>(٧)</sup>	أبريل ١٦٩	Bassaeus Rufus ١٦٩/١٦٨	

(١) هو الوالي رقم (٤٧) في قائمة رقم JRS 65 (1975) P. 146  
 Brunet "The Administration of Roman Egypt" JRS 65 (1975) P. 146  
 (2) Jan Quaegebeur "Substrans Aquila exstrange de Thracia P. OXP. XXXIV. 2708". Cde 44 (1969) PP. 130-133. الفترة من: ٢٠٦ إلى ٢١١. ١٤٥  
 أصبح هذا الإيستر التوجس واليا في الفترة من: ٢٠٦ إلى ٢١١. ١٤٥  
 أصبح هذا الإيستر التوجس واليا في الفترة من: ٢٠٦ إلى ٢١١. ١٤٥

الإسم اطور	إسم الوالى المعاصر	التاريخ	المصدر	إسم الإسمت اليجوس	رقم
	L. Mantennius Sabinus	١٩٣	ILS I 409	لو كوس إيجانولوس سابينوس L. Egnatuleius Sabinus	XXIV
كر اكل	L. Baebius Aurelius	٢١٢ - ٢١٦	P. Brookly n. 24	أوريلوس ماركوس <sup>(١)</sup> Aurelius Marcus	XXV
٢١٧-١٩٨	L. Valerius Datus	ديسمبر ٢١٧/٢١٦م	<sup>(٢)</sup> P. Mich. Inv. 183	فيتوس جاليانوس <sup>(٢)</sup> Vettius Gallianus	XXVI
	L. Valerius Datus ٢١٧/٢١٦	بعد عام ٢١٦/٢١٧م	P. Erlangen. 19	سبتيموس باكر و فليوس Septimius Patrophilus	XXVII
		يون تاريخ	P. OSLO III 180	أنطونيوس تاوروس Antonius Taurus	XXVIII
		يون تاريخ	SBV 7788	لو كوس أنطونيوس بروكولوس L. Antonius Procolus	XXIX
		قبل ٢١٢م <sup>(٣)</sup>	P. OXY III 488	يوليوس يوليانوس Iulius Iulianus	XXX

(١) عن هذا الإسمت اليجوس راجع JRS 65 (1977) 50-61

(2) R. Rea, PSI. 1444 and Philip the Arabian. CDE 47 (1972) PP. 236-242.

(3) P. Mich. Inv 183 verso = P. Turner 34.

(٤) هناك شخص يحمل نفس الاسم وقد شغل الوظيفة في المحافظات السبع والقيام وذلك في عام ٢٣٥ = رقم ٧٠ فى القائمة.

(ب) الإبيستراتيجوى فى المحافظات السبع و القوم (Heptanomia)

الإبيستراتيجوى	اسم الوالى المعاصر	التاريخ	المصدر	اسم الإبيستراتيجوس	م
تراجان	Rutilius Lupus <sup>(1)</sup>	يون تاريخ	ILS. I 2728	جايوس كاموريوس كليمينس C. Canurius Clemens	XXXI
		١١٧/١١٣م	P. Ryl. 123 P. Amh II 70	فيليكس كلاريوس Felix Claudius	XXXIII
هالريان	Q. Rammius Martialis (١١٩-١١٧م)	١١٨	P. Oxy. XLII, 302	يوليوس ماكسيميانوس Iulius Maximianus	XXXIII
		١٢٨ - أكتوبر	P5IX11, 1236 P. Oxy. III486	جايوس كلاريوس كوينتيانوس C. Quintianus	XXXIV
		١٢١	P. Oxy. 486	يوليوس فاريليانوس Iulius Variannus	XXXV
١٢٨-١١٧	M. Petronius Mamerianus ١٢٧-١٢٣	١٢٥-١٢٤	BGU. 19 SBXII, 10928	جيانوس بلسوس Gellius Bassus	XXXV
		عام ١٢٨	P. Mich. ( <sup>1</sup> )Inv. 2922	أنطونيوس ماركو Antonius Marco	XXXVI

(1) Bastianini, op.cit. P. 282.

(2) P. Mich. Inv. 2922 = SB 7558. Republished by H.C. Youtie, ZPE 13 (1974) PP: 241-8.

الإمبراطور	اسم الولا الى المعاصر	التاريخ	المصدر	اسم الإمبراطور	رقم
أنطونينوس الطويل ١٩٣ - ١٩٤	C. Avidius Heliodorus ١٤٢ - ١٣٧	١٣٨ - ١٤١	P. Amh II 77 . Mil. Vogl, 22	يوليوس بيترونيانوس Patronianus	XXXVIII
	L. Valerius Proculus	١٤٥ الى ١٤٦/١٤٧	? Fam. Tebt. 3 P. Oxy. VI 899	مينيكوس كوريليانوس Minicius Covellianus	IXL
	Petronius Honoratus كان في عمله في ٢٢ يناير ١٦٠ <sup>(٢)</sup>	١٤٧	P. Lond. II 358 P. Mich. Inv. 255	كريبوس Publius Crispus Marc	XL
	L. Munatius Felix	يونية ١٤٨ مارس ١٥١	P. Mich. Inv. 2922 P. Fay. 26	م. هرنيوس فيلوتاس Herennius Philotas	XLI
	أغسطس ١٥١		P. Mayer. 8	تريبوس بروكرولوس Proculus	XLII

(١) يجعله Bastiani. Opi. Cit. P. 290F في الحكم في عام ١٦٠م، في حين يجعله P. 145 Brunt JRS (1975) في الفترة من ١٤٧/١٤٨م ويأخذ رقم (٥٠) في الولا.

الإمبراطور	اسم الوالي المعاصر	التاريخ	المصدر	اسم الإمبراطور	ل
م. سيمبرونيوس لكتبراليس M. Sempronius Lkiberalis ١٥٩ - ١٥٤	أغسطس ١٥٤	P. Oxy. VI 899	...ius Parmenio يوس بارمينو	XLIII	
	١٥٤ - أبريل ١٥٩	BGU 340 P. Oxy. III 487	جايوس ستاتيلوس ماكسيموس C. Statilius Maximus	XLIV	
M. Annius Stryacus ١١٢ - ١١١	٢٤ ديسمبر ١١١ إلى ١٥ أبريل ١١٢	PSI X, 1100 P. Mich. Inv. 160	فيدوس فاستوس Vedius Faustus	XLV	
	T. Flavius Titianus ١٦٧ - ١٦٤	٢٨ مايو ١٦٤ إلى ١ ديسمبر ١٦٥	فلافوس جرانيانوس Flavius Gratilianus	XLVI	
Calvisius Statianus (٤) ١٧٥ - ١٧٠	١٠ مايو ١٦٦ مارس ١٦٧	P. Wash. 3 P. Mich. 618, 629 P. Fam. Tebt. 37	لوكوس أوفيليانوس Lucecius Ofellianus	XLVII	
	توفيق ١٦٩/مارس ١٧١	BGU, 168, 2064 Mich. Inv. 2922	أقرليوس كابتولينوس A quilius Capitolinus جايوس يوليوس لوكولوس C. Iulius Lucullus	XLVIII XLIX	

ماركوس أوريليوس  
ولوكيوس فلوريوس (١١١-١١٢)  
١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠

(1) P. Mich. Inv. 160. Published by H.C. Youtie, ZPE 23 (1976) 131-8.

(2) N. Lewis, BGU XI, 2064. ZPE (1970) PP. 25-29

(3) ZPE 13 (1974) P. 240.

(4) هو الوالي رقم (٦٠) في قائمة الولاة راجع Brunt, op. cit. P. 146  
Milne Egypt under the Roma Rule P. 149

رقم	اسم الإمبراطور	اسم الوالي المعاصر	التاريخ	المصدر	اسم الإمبراطورين	رقم
L	T. Pactumeius Magnus	٨ مارس ١٧٦	P. Fam. Tebt. 41	Aemilius (...)	L	
LI	١٧٦ - ٨ مارس ١٧٩	١٧٩ مارس	P. Oxy. Ind A. 17	Flavius (Valerius)	LI	
LII		١٩٨١ يوليو	P. Mich. Inv. 526	كلاوديوس الكسنتيون	LII	
LIII	De. Veturius Macrinus	١٨٠ مارس ٢٦ يوليو ١٨٢	P. Mich. Inv. 206 P. Fam. Tebt. 43 P. Tebt. II 327	Claudius Xenophon	LIII	
LIV	؛ يوليو ١٨١ إلى أغسطس ١٨٢	أغسطس ١٩١	P. Teb. II 327	فيتوس توربو	LIV	
LV	Larcus Memor (٢) ١٩٢/١٩٢	أغسطس ١٩١ يونيو/يوليو ١٩٤	P. Teb. II. 327 PSI XIV, 1408	Instantius Moderatus	LV	
LVI	L. Mantennius Sabinus	٢٥ مايو ١٩٤ (٣)	P. Mich. VI 363 PSI, X. 1103	أنطونينوس مودرخيانوس رونيلينوس أنجيلوس	LVI	
LVII	سنتينيوس سيفيروس	٢٦ يوليو ١٩٤	BGU. I, 15	Rutilius Achilleus	LVII	
LVIII	Q. Qemilius Saturninus	١٩٦	P. Teb. 338	Iulius Quintianus	LVIII	
LIX	Alfenus Apollinaris ٢٠٠/١٩٩	١٩٨ ٥ نوفمبر ١٩٩	P. Mich. VI 425 PS I VI 683	ألبورتوس كونيكس Calpurnius Concessus	LIX	
LX	Q. Maecius Laetus ٢٠٢-٢٠ في الفترة ٢٠٢-٢٠٣	٢٤ سبتمبر ٢٠٢	P. Oxy. XVIII. 211 P. Flov. II 278	أرتريوس فيكتور كلاوديوس ألكساندر	LX	

(1) P. Mich. Inv. 206 = Yeutic, ZPE 23 (1976) 13-8, P. Mich. Inv. 5262a = Yautic, ZPE 42 (1981) PP. 81-8.

(2) Brunt. Op. Cit. P. 146.

(3) J.R. Rea, ZPE 31 (1978) P. 143 = Rutilius Achilles Epistrategus Heptanomia in A.D. 194 PP. 143-44.



الإمبراطور	اسم الوالي المعاصر	التاريخ	المصدر	اسم الإمبراطور	رقم
سيفيروس سيفيروس	كلاوديوس بوليانوس <sup>(1)</sup>	٢٠١-٢٠٣	P. Oxy. XLVII, 841. P. Oxy. 1213	جابونيوس مودستوس Gabinus Modestus	LXI
		٢٠٨	P. Oxy., 3345 P. Oxy. XII 1459 P. Oxy. 3346	بوليوس سوباتر Iulius Sopater	LXII
٢١١-١٩٢	T. Claudius Subatianus Aquila	٢١١/٢١٠ ٢١٢	<sup>(1)</sup> P. Mich. Inv. 2920 P. Oxy. I, 70	أنطونيوس كولونيانوس Antonius Colonianus	LXIII
		٢١٢/٢١٢	P. Oxy. I, 70	أوريليانوس هرابيوس Aurelius Herapio	LXIV
سيفيروس الإسكندر	L. Baebius Aurelius Iuncinus م٢١٢ / ٢١٢	٢٢١/٢٢٠	P. Grenf. I. 49	أوريليانوس سابينيانوس Aurelius Sabinianus	LXV
		٢٢٢٢	P. Oxy. IX 1202 P. Flor. III 382	أوريليانوس سيفيروس Aurelius Severus	LXVI
٢٢٥-٢٢٢	M. Aedinius Iulianus الوالي رقم (٨٥) في عام ٢٢٢م Claudius Masculinus (٨٩) الوالي رقم ٢٢٠/٢٢٩ Maevius Honoratianus	٢٢٢٩	P. Oxy. XL VII, 3348, 3349	ديديوس بالبينوس Didius Balbinus	LXVII
		ديسمبر ٢٢١/يناير ٢٢٢	SB V 8312	سيفيروس فيبيوس أوريليوس Severus Vibius Aurelianus	LXVIII
		فبراير ٢٢٤م ديسمبر/يناير ٢٢٣١ <sup>(٢)</sup> م٢٢٣١	P. Flor. I, 58	هيراكليوس Hieracia	LXIX
		ديسمبر ٢٣٥	PSI, XII, 1248	Iulius Iulianus بوليوس يوليانيوس	LXX

(1) Bastianini, OP. Cit. P. 305.

(2) Rublshied by H.C. Yauric, ZPE 15 (1974) 149-52.

(3) Brunt. op. cit., P. 147.

الإمبراطور	اسم الوالي المعاصر	التاريخ	المصدر	اسم الإسكندر التيجوس	م
جورجيان الثالث ٢٢٨-٢٤٤	Amianus Aurelius Basileus ٢٧ أكتوبر ٢٤٤ إلى أبريل/مايو ٢٤٥	٢٢٨-٢٤٤	(1) Pyale. Inv. 1599	_____	
		٢٣ أبريل ٢٤١	M. Chr. 93	كلوديوس كلوجينيس Claudius Cleogenos	LXXI
		٢٦ نوفمبر ٢٤٤ إلى يناير ٢٤٧-٢٤٩	P. Oxy. VIII, 1119 SBV 7696	أنطونيوس الإسكندر Antonius Alexander دوميتيوس الإسكندر Domitius Alexander	LXXII LXXIII
فيليب العربي ٢٤٤-٢٤٩	Magnius Felix م ٢٥٣-٢٥٩	٢٥٣ - ٢٥٦ بين	P. Oxy. XLIII, 3109	دوميتيوس فيتيليانوس Domitius Vitellianus	LXXIV
من ٢٥٩-٢٧١ من ٢٧١-٢٧٦ من ٢٧٦-٢٨١ من ٢٨١-٢٨٥	هناك أكثر من والي في هذه الفترة Claudius Firmas ٢٦٧ يوليو ٢٦٤-٢٦٥/٢٦٥ Juvenis Genialis ١٧ مارس ٢٧٦ إلى ١٥ مايو ٢٧٦	٢٥٦ - ٢٦٥	P. Oxy. XII, 1502	ميرتروديوروس فيتيليانوس Antonius Vitellianus	LXXV
		٢٦٨ / ٢٦٧	SPPV 57, 59, 61, 62	أوريليانوس تيرو Aurelius Tiro	LXXVI
		١٦ مارس ٢٦٧	P. Oxy. XVIII, 2130 P. Yale. III 148.	أيليانوس فاوستوس Aelius Faustus	LXXVII
		١٧ مارس ٢٧٦ إلى ١٥ مايو ٢٧٦	P. Yale. Inv. 1529	يوليوس كلوديانوس Iulius Claudianus	LXXVIII

- (1) N. Lewis and S.A. Stephans, "Six Fragment from the Yale Collection". *ZPE* 88 (1991) pp: 172-173.  
(2) J.G. Whitehorne, *Achecklist of Oxyrhynchite Strategoi*, 167-189. *ZPE* 29 (1978) P. 181..  
(3) P. Yale. Inv. 1529 = Published by G.M. Parassoglou, *AJP* 92 (1971) 662-6.

الإيمبراطور	اسم الوالى المعاصر	التاريخ	المصدر	اسم الإمبراطورين	م
بروبوس ٢٨٢-٢٧٦	M. Aurelius	٢٨١/٢٨٠	P. Skaon 31	Aurelius Heraclides	LXXX
		أكتوبر / نوفمبر ٢٨٢	P. Oxy. Ind.	سبتيموس ثيودوروس (Septimius Diodorus)	LXXXA
		يون تاريخ	P. Oxy. XII. 1573.	ديمترىوس	LXXX
(ج) الإمبراطورين في مصر السفلى					
تراجان	Mentus Rufus (١) ٩٢/٩١-٨٩	ربما عام ٩٠	CIL XII. 671	M. Te (...)	LXXXI
		ربما ١٢٨	P. Oxy. II 237	M. Aemilius Bassus (٢)	LXXXII
		أكتوبر ١٣٣	P. Oxy. II 237	Paconius Felix	LXXXIII
هادران ١٣٨-١١٧	B Lassicanus M. Aurelius	٤ يناير ٢٨١	OGI SH 708	أوريليوس ألسو Aurilius Aaso	LXXXIV

(1) Bastianini, op. cit. P. 277.

(٢) يقول ناشر البردية بأن هذا الإمبراطورين غير معروف في برديات أو وثائق أخرى، وكان يظن (Milne) قد أدرجه ضمن الإمبراطورين في البيبتولوما يوربية ٢٨ م في حين أنه كان يتولى الوظيفة في مصر السفلى.

## د) الأسماء التالية غير محددة أماكن ترويضها لوظيفة

رقم	اسم الأبيست الترويس	المصدر	التاريخ	اسم الوالى المعاصر	الإمبراطور
LXXXV	راجزيوس كلر (1) Ragonius Celer	SBV 8449	٤٠/٣٩	C. Vitrasius Pollio	جالجولا ٤١-٣٧
LXXXVI	كويتوس ساناكريثوس Sagunius	Oxy. XLVI, 327	القرن الأول		ماتريان
LXXXVII	باركاربين Parcarpes	Colon. Inv. 507	١٣٤/١٣٣	(1) Petronius Mamertinus	
LXXXVIII	أنطونيوس بوستوموس Posturnus	PSI. 1698	يناير/أبريل ١٦٣	M. Annius Stryacius ١٦٣-١٦١	حاركوس أورطوس ١٨٠-١٦١
LXXXIX	فلافْيوس هيروديانوس Herodianus	SBV 8269	يناير ١٨٨	M. Aurelius Verianus	كومودوس ١٩٢-١٧٦
XC	أبولونيوس Apollonius	Colon. Inv. 507	بدون تاريخ		
XCI	مصر السفلى	P. Yale III 141	١٩-١٨		
XCII	طيه	I. Mennon, 79	٣ مايو ١٤٠		
XCIII	طيه	SBI. 305	١٥ أبريل ٢١٠		
XCIV	هيتا نوميوا	P. Vindob. 3.	بدون تاريخ		

(١) ذكره Milne بوصفه أبيست الترويس أثناء وأصله تاريخ ٤٠/٣٩ تم عصر كالجولا P. 17. op. cit. Milne, op. cit. ويلاحظ على الجدول من عصر كلوديوس وحتى عصر كومودوس  
ولذلك في المناطق الثلاث.

(2) Bastianini, op. cit. P

تواريخ الولاية الواردة في هذه القائمة حسب ما جاء عند كل من :

P.A. Brunt, "The Administration of Roman Egypt". *JRS*. 65 (1975), pp. 124-147.

O.Reinmuth, "Aworking List of Prefects of Egypt.30BC-299A.D.". *BASP* 4 (1967) PP.76-128.

G.Bastianini,

Lista dei prefeti D'Egitto dal 30 a 299p Aggintefe Correnzioni. *ZPE* 17(19750 pp. 263-328 and *ZPE* 3891980) 75-89.

D.Thomas, أما تواريخ الاستراتيجوى فهي مثبتة حسب مذكره  
The epistrategos in ptolemaic and Roman Egypt. part II The Roman  
Edistrategos. Durham. 1982. pp. 185-192.

Mariangela Vandoni, Gli Epistrategi nelli'Egitto Greco-Romno. Milano. 1970. B.Eta  
Romana.

وقد استعنت بالكتاب التالى فى إعطاء التواريخ للوثائق التى ذكرت بدون تاريخ  
عند توماس

Andres et Etienne, Bernard, Les Inscriptions Greques et Latine du Colosse du  
Memnon. IFAO (1960).

أسماء تم استبعادها من قائمة الإستراتيجية

أيليوس مامرتينوس (Aelius Mamertinus) الذى وردت الإشارة إليه في P.Strs.57.  
175 A.d جعله مارتن (Martin) إبستراتيجوس في الهيبتانوميا واتفقت معه  
M.Vandoni ص ٣٨ رقم ٤. أما Thomas فذكر في مؤتمر البردى الخامس عشر  
XV P. 137. n-4 خلص إلى أن مامرتينوس كان dioiketes وأرجع البردية إلى ما بعد  
هادريان وهكذا يجب استبعاد هذا الاسم من القائمة.

٢) أوريليوس أمونيوس Aurelius Ammonius في P.Oxy.IX 1191 وترجع إلى عام  
٢٨٠م ، واتفق P. 216, Thomas. op.cit. P. 218, Martin,Archiv 6(1920) في  
شغل Ammonius لوظيفة الإبستراتيجوس في نفس الفترة . وكان يوليوس  
كلاوديانوس Iulius Claudianus إبستراتيجوس في نفس العام وفي نفس المنطقة.  
وعلي ذلك ينبغى استبعاده Ammonius من قائمة الإبستراتيجوى.

- (٣) تيتيوس سرينيانوس Titius Serenianus المشار إليه P.Mich IX 531 حيث أشار الناشر إلي أنه إستراتيجوس . ولكن هذه القراءة كانت خاطئة. حيث أعاد P.j.parsons, CdE 49 (1974) P.136 نشر البردية وصحح القراءة بأن الإشارة في هذه البردية كانت للمدير المالي Procurator Ulpius Serenianus.
- (٤) أوليبوس كلر (Ulpius Celer) المشار إليه في P.Ryl.IV 608 حيث أشار الناس إلي أنه إستراتيجوس طيبه ولكن R.Rea, CdE 43 (1960) p.373 أعاد قراءة البردية وأشار إلي أن Ulpius كان مهندسا وبذلك انتفت عنه صفة الإستراتيجية .
- (٥) أوليبوس سرين... Ulpius seren... وهو المشار إليه في P.Cornell. 47 حيث أشار الناشر إلي أن Ulpius Seren- كان إستراتيجوس ولكن هذا الأمر أصبح من الصعب قبوله بعد إعادة نشر البردية مرة أخرى بواسطة P.J.Parsons, CdE 49 (1974) 135-57.
- (٦) فاليريوس ماكسيموس (Valerius Maximus) وهو المشار إليه في BGU II 462 التى ترجع إلى عصر الإمبراطور بيوس (Pius) وأشار اليه Pflaum على أنه إستراتيجوس ولكن M. Vandoni تنبته إلى أنه هو نفسه Statilins Maxinus وأنهما شخص واحد وليس شخصين (وهو إستراتيجوس).
- (٧) كراسوس Crassus المشار إليه في P. Tebt.II 287 على أنه إستريموس ولكن Bastianini, op.cit. p. 293.5 جعله وزيراً للمالية (dioiketes) ومن ثم وجب استبعاده من القائمة.
- (٨) جيرونتيوس Gerontius وهو المشار إليه في P.Cornell. 52 فهو مسئول عن تعيينات خاصة بالأعباء الإلزامية ومن ثم اقترض الناشر أنه إستراتيجوس ولكن N. Lewis, BASP8 (1971) p.16 أشار الى Gerontius على أنه إستراتيجوس فى الفيوم فى بداية القرن الرابع.
- (٩) هرمياس Hermias المشار إليه فى BGU.I, 106 ٢٧ مايو ١٩٩ وحسب الناشر فإنه Κορνικουλαριωι επιτροπου Ερμιου επιστρατηγου επιτροπου Ερμιου ولكن القراءة الحديثة للعالم الأمريكى youtie, I. P.282 كانت تنفى عنه هذه الصفة.
- (١٠) ماسكولينوس (Masculinus) P.Amh. II, 67. 232 A.D حيث ذكر الناشر أنه ربما كان إستراتيجوس ولكن هذا الإفتراض أصبح غير ذى موضع الآن حيث أن Masculinus هذا كان واليا عام ٢٣٠م هو الوالى رقم (٨٨) Claudius Masculinus

في الفترة من ٢٢٩/٢٣٠م Brunt. JRS 65 (1975) p. 147 وكذلك Bastianini, ZPE 5 (1975) p.309

(١١) باولينوس Paulinus المشار إليه في P. Amh. II. 137 وترجع هذه الوثيقة الى عام ٢٨٨/٢٨٩، ولكن Vandoni, op. cit. p. 46 أشارت الى أنه كان استراتيجوس وليس إستراتيجوس.

(١٢) كوينتوس Quintus BIFAO 70 (1971) p.34 في عصر أوريليوس وذكر الناشر أنه كان إستراتيجوس طيبة ولكن Bastianini, p. 297 ذكر بأن الإشارة كانت إلى Q. Baienus Blassianus الوالي في الفترة من (١٦٠-١٦٩). عن هذه الأسماء راجع Thomas, The epistrategos II. pp. 215-18

أسماء يحتمل أن تكون أصحابها قد شغلوا وظيفة الإيستراتيجيا في وقت ما (١) أنطونيوس أيليانوس Antonius Aelianus وهو المشار إليه في P. Oxy. IV, 708 بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٨٨، وهذه البردية تحتوي على أمرين صادرين من Aelianus إلى حاكم محافظة ديوبوليس Diopolite في طيبة، ووصفه الناشر بأنه إستراتيجوس طيبة، وكان الموضوع متعلقاً بإرسال شحنة قمح معيبة من المحافظة إلى الإسكندرية، وإن كانت الوثائق الأخرى لم تشر إلى دور للإيستراتيجوس في هذا الشأن.

(٢) أوريليوس مركوريوس (Aurelius Mercurius) المشار إليه في P. Oxy XIX, 2228 وأشار بومان إلى أن Mercurius ربما كان إستراتيجوس BASP 6 Bowmann, (1969) pp. 35-40.

(٣) أوريليوس ثيوكريتوس (Aurelius Theocritus) المشار إليه في P. Gen. 1 ٩ يونيه ٢١٣ وهي تحوي خطاباً من Theocritus إلى حكام أرسنوى بشأن شخص يدعى Titanianus وهو مكرم من قبل الإمبراطور أنطونيتوس.

(٤) ب. فلامنيوس فيروس P. Flavius Verus ومشار إليه في BIFAO 73 (1973) 183-9 ٢٩ أغسطس ٢٨م.

(٥) ماينيوس أجريبا Maenius Agrippa وجاءت الإشارة إليه في بردى Oxy. XLIII, 3093, 3094 وترجع إلى عام ٢١٧/٢١٨ ويقول الناشر أنه ربما كان قاضياً أعظم Iuridicus أو ربما كان إستراتيجوس.

(٦) ماركيوس هرموجينيس (Marcius Hermogenes) وهو المشار إليه في P. Aberd. 16 فيفترض الناشر أن Hermogenes كان والياً ولكن حيث أن البردية تتعلق

- بأعمال إلزامية فافترض أن الوالى ترك مثل هذه الأمور إلى الإيستراتيجوس وربما كان كبيراً الكهنة Archierus قد شغل منصباً رفيعاً إيدولوجوس Idios Logos.
- (٧) بلاوتيسوس إتالوس (Plantius Italus) P. Oxy. III 474 وترجع إلى عام ١٨٤م من المحتمل أن يكون إيستراتيجوس أو ديويكتيس.
- (٨) اسكوتيسوس اسكليبيودوتوس (Scutius Asclerpiodotus) وقد أشير إليه فى P. Tebt. II 569. وأعاد توماس نشر البردية فى بحث فى مؤتمر البردى الخامس عشرة Thomas, Actes XV, PP. 132-40 ويفترض توماس أن Asclepiodotus هذا كان إيستراتيجوس الهيبتانوميا المديرىات السبع وقائماً بأعمال إيستراتيجوس فى الجزء الشرقى من الدلتا.
- (٩) سبتيميوس Septimius المشار إليه P. Flor. I, 88 وترجع تلك الوثيقة إلى عام ٢٥٣ وافترض الناشر أنه الوالى المعروف فى عام ٢١٥ ولكن تمت قراءة البردية مرة أخرى ZPE 27 (1977) 118-20 وتم التأكد من أن التاريخ هو ٢٥٣، وحيث أن والى فى هذه الفترة كان معروفاً فلذلك أصبح فمن المحتمل أن يكون Setimius إيستراتيجوس.
- (١٠) سرفايوس أفريكانوس (Servaeus Africanus) وهو المشار إليه فى P. Oxy. I, 58 وترجع إلى عام ١٨٨، ويقول الناشر أنه ربما كان والياً أو إيستراتيجوس، ولكن فى P. Oxy. XII, 1409 ترد الإشتارة إلى S. Africanus على أنه ديويكتيس.
- (١١) ترونيوس (Trunnius) وهو المشار إليه P. Wash. Uni. Inv. 134 وترجع إلى عام ١٨٠ وتورد البردية قائمة بأسماء أشخاص تعهدوا بالقيام بعمليات الفحص والتحرى Eiskrsis, epikrisis وتستخدم البردية الفعل εικο[νιοδοται] وهو يستخدم للدلالة على أعمال الإيستراتيجوس، ومن المحتمل أن يكون Trunnius إيستراتيجوس فى المحافظات السبع ولكن يوجد إيستراتيجوس آخر فى نفس الفترة.
- (١٢) فاليريوس تيتانيانوس (Valerius Titanianus) وهو المشار إليه فى P. Oxy. XVII, 2107, ٥ نوفمبر ٢٦٢م، ويقول الناشر أنه ربما كان Titanianus إيستراتيجوس فى المحافظات السبع، ولكن SB 7464 تشير إلى أنه كان له نفوذ عسكرياً.
- (١٣) فرناسيوس فاكوندوس (Vernasius Facundus,) وهو المشار إليه BGU III 786 وترجع إلى عام ١٢٨م، وكان (Facundus) يشغل منصب ديويكتيس فى عام ١٦١ كما تشير P. Oxy. VII, 1032 وربما أصبح والياً فمياً بعد، وتشير Nelson, BASP 9



- 49-52 (1972) إلا أن (Facundus) فى BGU III, 786 لم يكن ديويكتيس ولكنه ربما كان إيستراتييجوس فى المحافظات السبع والفيوم.
- ١٤) لوكيوس (Lucius) BGU IV, 1138 وترجع إلى عام ١٩/١٨ ق.م. وهى شكوى موجهة إلى موظف كبير، ولكن موقعة كان غير معروف، وهناك من يرى أنه كان والياً أو ربما كان إيستراتييجوس.
- ١٥) نيكانور Nikanor ومشار إليه فى SBI, 5805 من الإمبراطور كلوديوس وربما كان إيستراتييجوساً غير معروف.
- ١٦) سابينوس Sabinus، ومشار إليه فى P. Oxford. 5 وقام الناشر بتصويب السطر الثالث على النحو التالى  $\epsilon\pi\iota\sigma\tau\rho\alpha\tau\eta\gamma\omicron\varsigma \epsilon\pi\tau\alpha \text{Nom}[\omega\upsilon\upsilon]$  وربما كان هذا التصويب صحيحاً وربما ترجع البردية إلى برديات القرن الثالث.
- ١٧) سرفيلليوس Servillius ومشار إليه فى P. RyI. II 78 وترجع إلى ٢٥ مايو ١٥٧، ويفترض الناشر أن Servillius كان إيستراتييجوس فى مصر السفلى، وأنه كان يعين أشخاصاً فى وظيفة إلزامية تتعلق بمحصلى الغرامات وهم  $\pi\alpha\kappa\tau\omicron\rho\epsilon\varsigma$ .
- ١٨) تيبير Tiber [...] [...] ومشار إليه فى SPPV 57 التى ترجع إلى عصر جالينيوس Gallienus سبتمبر ٢٦٧ ويقول الناشر أن تيبيريوس ربما كان إيستراتييجوس ويضعه توماس بين الإيستراتييجوس رقم ٦٧ ورقم ٧٧.
- ١٩) اكسينوكراتيس Xeinochrates وقد وردت الإشارة إليه فى W. Chr. 28 فى عام ١٥٩ وهى نسخة من خطاب من (Aelius Faustinus) إيستراتييجوس طيبة وهذا يتعلق بالاعتراض على تعيين فى وظيفة إلزامية، وحيث أن الإيستراتييجوس يقوم بتعيين المحصلين عن طريق القرعة فإن من المفترض أن يكون (Xeinochrates) اكسينوكراتيس إيستراتييجوس، ولكن نعرف أن Umbricius (Capitolinus) كان إيستراتييجوس فى طيبة فى ديسمبر ١٥٨ مما يجعل من الصعب أن نضع (Xeinochrates) بينه وبين (Faustinus) الذى كان فى عمله فى ٢٩ أبريل ١٥٥. وكان ميلن قد أشار إليه فى ص ٤٩.
- ٢٠) [...] ربوس اسم مبتور [rbus] فى BGU III, 871 بدون تاريخ، ويفترض الناشر أنها شكوى من الفيوم، وأن البردية ترجع إلى القرن الثانى، ولدنيا إيستراتييجوس هو Vettius Turbo وهو رقم ٥٣ فى القائمة، ومن ثم يكون

تصويب البردية هناك افتراض أن الاسم هو (Superbus) وأنه كان موظفاً  
 مهماً<sup>(١)</sup> Φυετιω Το]υρβω τω κρατιστω [επιστρατηγω .

ويلاحظ من القائمة ما يلي:-

(١) عدم وجود إستراتيجوى فى طيبة فى الفترة من عصر الإمبراطور كلودىوس (٥٤/٤١) - الإستراتيجوس الوحيد فى عصره هو تيرىوس يوليوس الاسكندر أبريل ٤٢م - إلى عصر دوميتيان (٨١-٩٦) الإستراتيجوس الوحيد فى عصره فى طيبة غير محدد التاريخ (قبل عام ٩١).

(٢) عدم ذكر تواريخ محددة للإستراتيجوى فى طيبة بعد عصر كراكلا ٢١٧م.

(٣) عدم ذكر أى اسم للإستراتيجوى فى المحافظات السبع Heptanomia وكذلك فى مصر السفلى قبل عصر هادريان ١١٧-١٣٨.

(٤) أن تواريخ الإستراتيجوى استمرت حتى عام ٢٨٢م وهو الإستراتيجوس سبتيميوس ديودوروس Septimius Diodorus.

(٥) قلة عدد الإستراتيجوى فى مصر السفلى بشكل عام.

وفيما يتعلق بعدم ذكر الإستراتيجوى فى الهبتانوميا Heptanomia قبل عصر هادريان فإن ذلك لا يقوم دليلاً على عدم وجود الوظيفة فى هذه المنطقة، فمن المعروف أن أغسطس كان قد أنشأ إستراتيجية الهبتانوميا فى عام ١٢/١١م. بيد أن قلة الدليل الوثائقى هو من قبيل الصدفة فحسب، أما فى الدلتا فإن قلة الإستراتيجوى المذكورين من ناحية، وعدم ذكر أسماء لهم قبل عصر هادريان من ناحية أخرى يرجع إلى قلة الأوراق البردية التى تم اكتشافها فى الدلتا، وذلك لطبيعة الأرض الطينية فى الدلتا التى تأكل مثل هذه الأشياء.

(1) Guido Bastianin, "Lista Dei Prefeti D'Egitto Del 30a Al 299p Aggiunte E Lorrenzioni".  
 ZPE 38 (1980) PP. 75-89.

## حواشى الباب الأول الفصل الأول

(١) قام الوزير سوسيبوس (Sosibius) بتكوين فيلق (Phalanx) مصري من المشاة (٢٠ ألف) كسب بهم النصر للملك بطلميوس الرابع (فيلوباتور) فى معركة رفح ٢٢ يونية عام ٢١٧ ق.م. وبعد هذا النصر أخذ المصريون يشعرون بكيانهم، وأخذوا يطالبون بحقوقهم المهذرة، وحمل هذا النصر فى طياته تدمير المصريين، وقد صحت عزيمتهم على أن ينفضوا عن كاهلهم فكرة سيئة أسبغها عليهم "هيرودوت" وهى أنهم οὐ μὲν οὐκ ἔστιν ἰσχυροὶ وهو لفظ فيه إحتقار وإزدراء فأولئك يرتدون السراويل المهلهلة ويحملون العصى والبلط.

G.T. Griffith, *The Mercenaries of the Hellenistic World*, Cambridge 1939. PP: 108-141, Specially. P. 122.

(٢) إبراهيم نصحى تاريخ مصر فى عصر البطالمة. ط ١٩٨٦ ح ٤. ص ١٨٩.

(3) V: Martin, *Les Epistrateges*. Geneva. 1911. PP: 10-11.

(4) Ibid. P. 12.

(5) J.D. Thomas, *The epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt. Part I. The Ptolemaic epistrategos*. Pap., Colon., Vols VI. Oplodin 1975. P. 127.

(6) H. Gauthier, *Les Nomes d'Egypte depuis Herodote Jusqu a la conquate Arabe* "Bulletin de L'institut d'Egypte. Tome. XVI (1933-34) P. 156.

(7) J. Ball, *Egypt in the Classical Geographers*. 1942. P. 77.

(8) P. Revenue Laws. XXI.

(9) Thomas. op. cit. PP: 125-126.

(10) J.D. Thomas, *The Theban Administration*. JEA (1964) P. 139-

(11) Van't Dack, *Recherches sur l'Administration du Nome dans La Thebaide au Temps des Lagides Aegyptus* (1949) PP: 3-44.

(١٢) الإشارة الوحيدة على وجود استراتيجوس يحكم محافظة واحدة فى طيبة جاءت فى SB, 9036 حيث ظهر أبوللودوروس حاكما لمقاطعة ديوبوليس، لمزيد من المعلومات عن هذا الأمر راجع

(13) L. Mooren, *On the Jurisdiction of the Nome Strategoi in Ptolemaic Egypt*. *Atti XVII. Napoli*. 1984. PP. 1217-1225.

(14) Thomas, *JEA*(1964) pp: 139-143

(15) P. Tebt. 778. 178 B.C and 895 176.B.C

(١٦) أعاد T. Skeat نشر هذه البردية 3-40 PP. *AFP* 12 (1936) "Epistrategos Hippalos" وخلص إلى أن الإستراتيجوس كان مسئولاً عن مصر كلها، راجع 195-164. 11. 110. UPZ. I من *προκαθημεν* من الفعل *προκειμαι* أو الفعل *προσθημ* بمعنى يترأس، أو يأتى فى مقدمة الموظفين.

(17) Thomas, *Ptolemaic Epistrategos*. P. 31.

(18) Van't Dack, "Note Concernant L'epistrategie Ptolemaique". *Aegyptus* 32 (1952) PP: 437 - 450.

- ١) L. Mooren, "The Governors General of the Thebaid in the Second Century B.C. II" Ancient Society. 4 (1973) P. 117.
- ٢) Mariangela Vandoni, Gli Epistrategi nell'Egitto Greco-Romano. Milano. 1970. PP: 5-12.  
 (٢١) هناك مأخذ أخرى على قائمة Vandoni قدمها Jean Bingen فى مقاله تحت عنوان  
 "Les épistrateges de Thebaide sous les derniers ptoléméés". CdE 90 (1970) PP: 369-380.
- ٣) J.D. Thomas, The Ptolemaic Epistrategos PP. 16-18.
- ٤) L. Rickeits, "The epistrategos Kallimachos and Akoptite Inscription: SB, 8036 Reconsidered". Anc. Soc. 13/14 (1982/1983) pp. 161-165.
- ٥) Thomas, The Roman Epistrategos. II Oplodin. 1982. pp. 30-31.
- ٦) Van't Dack, "L'Evolution de L'Epistrategie dans la Thebaide Au Ier Siecle. Av. J.C." Studia Hellenistica 29 (1988) 287-302.
- ٧) L. Mooren, On the Jurisdiction of the Nome Strategoi in Ptolemaic Egypt. Att. XVII. Naples. 1984. PP: 1217-1
- ٨) Thomas, The Ptolemaic epistrategos. pp. 87-91.
- ٩) L. Mooren, CdE51 (1976) PP. 202-207.  
 حيث قدم Mooren عرضاً لكتاب توماس عن الإبيستراتييجوس فى العصر البطلمى وكان له بعد الملاحظات حول هذا الموضوع، وأيد رأى Van't Dact الذى عرضناه فيما سبق.
- ١٠) P. Amh. 36. 135 B.C.
- ١١) Thomas. op. cit. p. 53.
- ١٢) L. Mooren, "The Governors General of the Thebaid in the Second Century B.C" (II) Ancient Society 5 (1974) P. 138.
- ١٣) Thomas. op. cit. P. 25.
- ١٤) T. Skeat. P. London. VII. 2188.
- ١٥) P. London. 2188 P. 274  
 (٣٥) وردت الإشارة إلى هيبالوس فى 164-165 UPZ I 110 11. على النحو التالى  
 παλου του τοτε προκαθημενου της χωρας
- ١٦) Zaki Aly, "The Judicial System at work in Ptolemaic Egypt. Law Courts" Societe Royale d' Archeologie. Alexandrie. (1943 -4) PP: 57-71.
- ١٧) P. Paris. 5
- ١٨) P. Tebt. III 778. B.C. 178.
- ١٩) P. Tebt. III 895. B.C. 175.
- ٢٠) T. Skeat, "The Epistrategos Hippalus". AFP 12 (1936) PP: 40-3.
- ٢١) Epimeletes أى المسئول الإدارى وإن كانت مسئوليته عن الشؤون المالية
- ٢٢) P. Gren. I. 42

## (٤٣) عن الألقاب الشرفية راجع

L. Mooren, *The Aulic Titulature in Ptolemaic Egypt. Introduction and Prosopography.* Brussels. 1975. PP. 85-6FF.

(٤٤) بعد مناقشة مستفيضة لهذه البردية يقول L. Mooren في مقالة المنشور في *Ancient Society* 5 P. 146 (1974) أننا يمكننا أن نضيف بكل ثقة الإستراتيجوس المشار إليه P. Gren 422 إلى حكام طيبة وأنه كان يأخذ لقب  $\alpha\rho\chi\iota\sigma\omega\mu\alpha\tau\omicron\phi\upsilon\lambda\alpha\kappa\iota$  وأنه تولى الوظيفة في عام ١٦٨ ق.م. ويجعله مطابقا لـ Hieronymos الذي شغل الوظيفة في عصر فيلوميتور وذلك حتى عام ١٦٤ ق.م.

(45) Linda M. Ricketts, *The epistrategos Kallimachos and Akoptite Inscription: SBV. 8036. Reconsidered.* *Ancient Society* 13/14 (1982/1983) P. 162.

(46) Thomas, op. cit. P. 71.

(٤٧) فيما يتعلق بوضع مصر فإن A.K. Bowman يرى أن مصر كانت إباله رومانية ذات طابع خاص وذلك نظرا لطبيعتها الجغرافية والإدارية والإقتصادية. عن ذلك راجع: "Papyri and Roman Imperial History". *JRS* 66 (1976) P: 161.

مازال وضع مصر على عهد الإمبراطور أغسطس من المسائل الشائكة وهل كانت إباله  $\epsilon\pi\alpha\rho\chi\iota\alpha$  يتولى إدارتها  $\epsilon\pi\alpha\rho\chi\omicron\varsigma$  أو  $\eta\gamma\epsilon\mu\omicron\nu$  وأنها لم تكن ولاية على حد قول استرون Provincia كغيرها من الولايات مثل بلاد الغال وشمال أفريقيا، وكلمة  $\epsilon\pi\alpha\rho\chi\iota\alpha = \epsilon\pi\iota + \alpha\rho\chi\eta$  تدل ضمنا على نوعية هذا الحكم الذي إختاره أغسطس وفي أثر أنقره المسطر على معبد مكرس لأغسطس (Res Gestae Divi Augusti) وكذلك على لوحين برونزيين مقامين في سوق روما Roman Forum جاء سطر واحد عن مصر باللغتين اللاتينية واليونانية

$Aegyptum imperio populi Romani adieci$   $\text{Αιγυπτον δημου Ρωμαίων ηγεμονια προσεθηκα}$  والفعل  $\text{προστιθημι}$  بمعنى يضع، على أن أغسطس يتهم بأنه لم يكن صادقا فيما قاله وأنه كان مضللا، وأنه اعتبر مصر إرثا خالصا وضعه في جعبته، لذلك وصفها إسترابون بأنها كانت  $\epsilon\pi\alpha\rho\chi\iota\alpha$  ولم يقل أنها ولاية Provincia ذلك أنه كان معاصرا لأغسطس ولم يشأ أن يخالف النظام الذي وضعه. (48) A.K. Bowman and Rathbane, "Cities and Administration in Roman Egypt". *JRS* 82 (1992) P. 107-127 Specialy PP. 110.

(٤٩) م. رستوفتزف. تاريخ الإمبراطورية الرومانية الإجتماعى والإقتصادى. ترجمة زكى على ومحمد سليم سالم. القاهرة ١٩٥٧ ج ١ ص ٣٦٧.

(٥٠) عن الوالى راجع:

Oscar. Reinmouth, *The Prefect of Egypt: From Augustus to Diocletian.* *Klio* 34. 1935

(٥١) عن القاضى الأعظم (الكاتب القضائى) راجع

H. Kuliszewski, "The Iuridicus of Alexandereae". *JJP* 7-8 (1953-4) pp. 187-204.

(٥٢) عن الإيدولوجوس راجع *ASP* 7 Swarney, *Idio Logos of Ptolemaic and Roman Egypt.* (1970).

(53) Bowman and Rathbane, JRS 82 (1992) P. 110.

وذلك على عكس ما يقول به توماس Thomas إنه ليس من المقبول أن يكون بطلميوس بن هيراكليديس معينا من قبل البطلمة بل كان من اختيار أغسطس وذلك عام ٢٠ ق.م. See. Thomas, The epistrategos. II. P. 50. ويفترض بومان Bowman, op. cit. P. 110. أن بطلميوس هذا كان سكندرياً وأنه شغل الوظيفة في عام ٢٠ ق.م. وذلك قبل أن تصبح الوظيفة مقصورة على الفرسان الرومان في عام ٢٠ ق.م. وهناك سكندري آخر تولى وظيفة الإستراتيجية وهو تيبوريوس يوليوس الإسكندر ولدينا القليل من المعلومات عن فترة ولايته لهذه الوظيفة في طيبة.

ففي شتاء ٣٨/٣٩م على عهد الإمبراطور جايوس كاليجولا ٣٨-٤١ ميلادية سافر فيلون (عم تيبوريوس) إلى روما على رأس لجنة من خمسة أشخاص لشرح موقف اليهود من الصراع مع السكندريين، وفي نفس العام دخل الإسكندر والد تيبوريوس السجن لأسباب غير معروفة، وبعد ذلك ارتد تيبوريوس ووالده عن اليهودية فأطلق سراح الإسكندر وأصبح ابنه ماركوس ألبارخ Alabarch (مسئول عن المكوس التجارية) وكان صديقا للإمبراطور كلوديوس Claudius وأصبح تيبوريوس إستراتيجوس لمنطقة طيبة وذلك في الثامن من شهر برمودة من العام الثاني من حكم كلوديوس = ٣ أبريل عام ٤٢م.

ثم أصبح تيبوريوس مديراً ماليا Procurater في بلاد اليهودية Judeae في عام ٤٤م وذلك حتى عام ٤٨م، ثم أصبح وزير لـ Bello datas = والى سوريا Syriaci في عام ٦٢، ثم أصبح والياً على مصر عام ٦٦-٦٩م. Viktor Burr, Tiberius Iulius Alexander. Bonn. 1955 PP. 25-33

(54) Thomas. op. cit. P. 15.

(٥٥) أخذ إستراتيجوس طيبة لقب Proc(urator) Agu(usti) ad epistrategium Thebaidos فكان لقب  $\epsilon\pi\tau\rho\pi\omicron\varsigma$  يقابله باللاتينية Procurator .see. Martin, les Epistrateges. p. 186. N. 1

(56) Ibid. P. 56.

(57) J.D. Thomas and R.W. Davies, A new Military Strength Report on Papyri. JRS 67 (1977) P. 61.

(٥٨) لم تكن هذه الخبرة مطلوبة في كثير من الوظائف عن ذلك راجع:-

(59) J.E.G. Whitehorne, The Role of the Strategia in Roman Egypt. Actes XVI Chico (1981) PP: 419-428.

(٦٠) وضعت الإدارة الرومانية كتيبة عند منطقة موانئ البحر الأحمر، وخاصة برنيقي ذات الأهمية، وكانت هذه الكتيبة مكلفة بحماية المهاجر والمناجم (ويشرف عليها قائد الجبل) وحماية الطرق الصحراوية بين النيل والبحر الأحمر، وتشرف على حماية الآبار وصهاريج المياه في الطرق الصحراوية.

(61) Thomas, op. cit. pp. 51-52.

(62) V. Burr, op. cit. pp. 25-33.

(٦٣) عن ولايته لمصر راجع G. Chalon, L'Edit de Tiberius Julius Alexander. 1964.

(64) P. Oxy. 2708

(65) Jan Quacgebur, "Subatianus Aquila, epistrategie de La Thebaid (P. Oxy. XXXIV, 2708)" CdE44 (1969) PP: 130 - 133.

- (66) Brunt, "The Administration of Roman Egypt". JRS 65 (1975) P. 147.
- (67) Thomas, op. cit. p. 56.
- (68) Loc. cit. p. 55-56.
- (69) Brunt. op. cit. 130.
- (70) Thomas. op. cit. 55.
- (٧١) يشكك توماس في تاريخ BGU. 340, P. Stras. 302 ويعمل تولي Maximus للوظيفة في ٢٤ أغسطس ١٥٦ إلى ٦ مارس / أبريل ١٥٩م فتكون مدة توليه الوظيفة عامين وسبعة أشهر
- (72) See. Thomas. op. cit. P. 188. No. 44
- (73) P. Oxy. XLVII. 3345.59
- (74) P.Oxy. XII. 1459, 36-8.
- (٧٥) كان الوالي تيبريوس يوليوس الإسكندر قد أصدر في مرسومه الشهير بنبدأ بأن وظيفة الإستراتيجيا (الحاكم الإقليمي) سيكون شغلها لمدة ثلاثة سنوات فقط، ولا نعرف هل كان هذا تقليد متبع أم بدعة من مبتكراته، ولكن القرار كان حبراً على ورق.
- (76) G. Whitehorne, The Role of The strategia in Administrative Continuity in Roman Egypt. Actes XVI Chico. 1981. P. 419.
- (77) Thomas, Roman Epistrategos II. PP. 16-17.
- (78) Thomas, The Administrative divisions of Egypt. Actes XII = ASP7 (1971) P. 485.
- (79) Thomas, Roman Epistrategos. PP: 15-24.
- (80) Thomas, A new list of Nomes From Oxyrhynchus. BASP 7 (1969) PP: 397-403.
- (٨١) عن وجود إحدى عشرة محافظة في شرق الدلتا، وإحدى عشرة محافظة في مصر الوسطى،  
J.D. Thomas, Scutus Asclepiodotus and the Epistrategia of Eleven Nome راجع.  
Actes XV, Bruxelles (1979) PP. 132-140.
- (82) Thomas, Actes XII = ASP 7 (1971) P. 469.
- (83) A.K. Bowman, Some Aspects of the reform of Diocletian in Egypt. Akten. des XIII (1974) PP: 43-51.
- (84) T. Skeat, Papyri from Panopolis. §3. The division of Egypt. Dublin 1969. PP. XV-XXI.
- (85) A.K. Bowman, Papyri and Roman Imperial History. JRS (1976) P. 161.
- (86) P. Yale. 141 118/119 A.D.
- (87) M. Chr. 84 28 Acto. 177. A.D.
- (88) N. Lewis and S. A. Stephens, Six Fragments from the Yale Collection. P.Yale. Iv. 153  
ZPE 88 (1991) PP. 173-74.
- (89) Thomas, The Roman Epistrategos. P. 56.
- (90) Ibid. PP: 31-39.
- (91) Ibid. P. 57.
- (92) Thomas and W. Davies, "A new Military Strength Report on Papyri". JRS 67 (1977) P. 56.
- (93) A.K. Bowman. Akten des XIII. PP. 43-51.

- (94) p. Mich. Inv. 3000, ZPE 110 (1996) p. 184 سأتناول هذه الشكوى فى ص١١١ من الرسالة
- (95) N. Lewis, "Notationes Legentis". ZPE 34 (1997) p. 25
- (96) P. Oxy. 709.
- (97) Thomas, The epistrategos. II PP: 58-59.
- (98) BGU. 168; 2064.
- (99) P. Gen. 31; P. Brem 36; P. Phil. 4.
- (100) P. Oxy. 1119; 1416; 1413; 2563; P. Mich; 425
- (١٠١) سنتحدث عن هذا الموضوع فى الفصل الخاص بالقضاء.
- (102) Thomas, The epistrategos II. PP. 63.4
- (103) A.K. Bowman, JRS 66 (1976) PP: 161-2 CF, Bowman, Akten XIII (1974) PP. 43-51.
- (104) P. Oxy. 3031; 416.
- (105) Thomas, op. cit. PP: 64-8.
- (106) P. Amh. 137; P. Oxy. 1416.
- (107) J. Milne, A History of Egypt under Roman Rule. London. 1924. p. 83.

## حواشى الفصل الثانى

- (١) زكى على. الأعباء. غير منشور. تفضل الأستاذ زكى على بالسماح لى بالاطلاع على هذا البحث غير المنشور.
- (٢) عن الخدمات الإلزامية فى مصر فى العصر البطلمى راجع: إبراهيم نصحى، تاريخ مصر تحت حكم البطالمة ج-٣. ص٣٨١-٣٨٥.
- (٣) نشر ناقتالى لويس العديد من الأبحاث عن الأعباء الإلزامية فى مصر فى العصر الرومانى فى مجلات علمية ومؤتمرات بردى عديدة نذكر منها:
- N. Lewis, "Leiturgia Studies". Actes IX. Oslo. 1958 PP: 233-43
- , "Exemption from leitourgia in Roman Egypt". Actes X 1964. PP: 69-79 and Actes XI 1966. PP: 508-541.
- , "On the starting date of liturgies in Roman Egypt". TAPA 100 (1969) PP: 339-344.
- (4) R. Hubner, "Oath of A dike Overseer. P. Oxy. Inv. 50 4B-24 B (3-4) Z PE 24 (1977) P.45.
- (5) SB VI, 9050, Col. V, 1-V1, 7.
- (6) N. Lewis, "An Early Liturgist". ZPE 31 (1978) P. 141.
- (7) Hubner, op. cit. P. 46.
- (8) N. Lewis, op. cit. P. 142.



(٩) يريد Hubner أن يجعل من وظيفة المشرف على السدود وظيفة إلزامية فى هذا التاريخ المبكر على اعتبار أنها من الوظائف الهامة فى مصر الرومانية فى ZPE (1977) P. 46 وكانت وظيفة الإشراف على السدود هى نفسها، التى عهد بها إلى الكهنة 233 P. Mich. وعن بداية الأعباء، راجع أيضا N. Lewis، "Notationes Legentis; P. Oxy. XLVI, 3273". BASP 23 (1986) PP: 125-130. بداية الأعباء فى مصر الرومانية إلى ما بعد عصر نيرون وأن تعيين الإستراتيجوس للأفراد لهذه الوظائف لم يبدأ مع بداية نظام الأعباء حيث كان يشار إلى هذا الأمر بالكلمة κρατιστος.

(١٠) زكى على . الأعباء . غير منشور.

(١١) نافثالى لويس. مصر الرومانية. ترجمة فوزى مكارى ١٩٩٤. ص ٢٠٧.

(12) N. Lewis, "The Compulsory Public Services of Roman Egypt". Papyrologica Florentina Vols XI. 1982 P. 86.

(13) SB, 9050

(١٤) يطلب الوالى ميتيوس روفوس Mittius Rufus ٨٩-٩١/٩٢ من الحكام الإقليميين أن يرسلوا إليه ثلاثة أسماء لكل وظيفة إلزامية وأضاف روفوس بأنه يجب ألا يكون المرشحون من أسرة واحدة εκμιοσ οικιασ

(١٥) كانت هذه المسئولية والمخاطرة بتركية أحد الأفراد لوظيفة إلزامية كان يعبر عنها بالكلمة κινδυνος حيث كان الموظف الذى يرشح شخصا لمنصب ما يضمنه كى يؤدى العمل المكلف به وكانت تصل فى بعض الأحيان أن يقوم هو نفسه بتحمل العبء. وكان الضمان عاما - مسئولية جماعية - كما جرى العرف والعادة κατα το αθος زكى على . الأعباء. غير منشور.

(16) E.P.W Wegener, "The Entolal of Mettius Rufus. (P. Vindob. G Inv. 25824 V-VI 7)", Eos. 48 (1956) P. 352.

(17) P.I. Sijesteijn, Known and unknown officials. ZPE 106 (1995) pp: 218-219.

(18) P. Mich. inv. 5299a ZPE 106 (1995) pp. 220

(١٩) لابد أن يكون تعيين هؤلاء الأشخاص يتم بمعرفة الإستراتيجوس ذلك أن هذه الأعباء كانت تتطلب أن يترك الفرد مقر إقامته والسفر الى خارج المحافظة التى يقيم فيها. وتشير برديية أخرى إلى عملية ترحيل هؤلاء المسجونين للعرض على الوالى

J.H. Oliver, P. yale. inv. 1606 AJP 100 (1979) pp: 543-58

(20) Wegener, op. cit; pp: 350-353

(21) Lewis, Leiturgia Studies. Actes IX. oslo. 1958. 236

(22) N. Lewis, The limited Role of the Epistrategos in Leiturgie Appointments. CdE (1969) P. 339.

(٢٣) فيما يتعلق بمكان الوظيفة التى يكلف بها المعين فإنه كان يفضل أن تشغل الوظيفة فى محل الميلاد (ιδια) أو فى محل إقامته (εφεστιον) أو حيث يمتلكون عقارات γεουαχια عن ذلك راجع Wegener. op. cit. P. 352. ووردت إشارة إلى هذا الأمر فى قرار الوالى تيروس يوليوس الإسكندرية عام ٦٨م. وتشير BGU. 15 التى ترجع إلى عام ١٩٤م إلى أحكام صدرت عن ولاة سابقين يجرمون تكليف الأفراد بأعباء فى قرى غير قراهم BGU. 15, 11-19 وأن =

= الولاية المتعاقبين قد أصدروا أوامرهم بالألا يزج بأحد من أداء تكليف ما فى قرية غير قريته،  
والا يسمح بنقله إلى قرية أخرى بخلاف ذلك بهدف القيام بأداء عبء من هذا الأعباء.

(24) N. Lewis, *The Compulsory Public Services of Roman Egypt*. P. 83.

(25) P. Oxy. XLIII. 3025.

(26) P. Phil. 23

(27) P. Oxy. 3025.

(٢٨) تشير P. Tebt. 328 التى ترجع إلى عام ١٩١م إلى أن الإيستراتيجوس Instantius Moderatus كان يشارك فى تعيين المرشحين لوظيفة السيتولوجيا بصورة رئيسية وكان كاتب الحاضرة يشارك فى إعداد قوائم المرشحين.

(29) N. Lewis, "The Compulsory Public Services". P. 86.

(30) N. Lewis, *CdE* (1969) P. 343.

(31) J.D. Thomas, *The epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt. II The Roman epistrategos*. Papyrologica Coloniensia. 1982. PP: 71-3.

(32) (2) N. Lewis, *CdE* (1969) P. 341.

(33) *Ibid*. P. 340.

(34) Thomas. *Op. Cit.* P. 76.

(35) Oscar Reinmuth, *The Praefect of Egypt*. PP. 15-18.

(36) Thomas. *op. cit.* P. 76.

(37) P. Flor. 2. Col; VII.

(38) P. Oxy. 3025.

(39) N. Lewis, *The Compulsory Public Services of Roman Egypt*. PP: 87-88.

(40) N. Lewis, *CdE* (1969) P. 342.

(41) Thomas, *The Epistrategos II*. 75.

(42) P. Fay. 26.

(43) W. Chr. 238.

(44) P. Amh. 114.

(45) P. Oxy. 3025.

(46) BGU. 2282.

(47) Thomas, *op. cit.* 76.

(48) P. Petaus. 59; 1-11.

(49) P. Petaus. 60.

(50) P. Petaus. 62.

(51) P. Petaus. 65.

(52) N. Lewis, *The Compulsory Public Services*. P. 89.

(53) *Ibid*. P. 89.

(54) Thomas, *The epistrategos II*. P. 94.

- (٥٥) Kosmetes (مستول التدريب والنظام) ويشرف على الإجراءات الروتينية الخاصة بتدريب الشبيبة في الجمنازيوم، ويخصص له حرس شرفى من اثنين من الشبيبة.
- (56) Ibid. PP. 96-98.
- (57) H.C. Youtie, P.Mich. Inv. 2895. ZPE 15 (1971) PP. 11-16.
- (58) P.Oxy. 1202.
- (59) C.A. Nelson, Status declarations in Roman Egypt". ZPE 19 (1979) PP: 69-73.
- (60) P. Wash. Uni. 3.
- (٦١) تضم PSI 1225 والتي يرجع تاريخها إلى عام ١٥٦م استمارة عضوية يطلب صاحبها الانضمام للشبيبة ephebes فى حين تشير P. Oxy 2186 والتي يرجع تاريخها إلى عام ٢٦٠م إلى عملية الفحص والتحرى (epikriasis) للحصول على عضوية الجمنازيوم على النحو التالى (προσβ(αινοντων) eis tous ek tou gymnasios) وكانت استمارة العضوية تلك مقدمة إلى اثنين من الجمنازيارخوى السابقين (مديري معهد التربية) وذلك لإجراء التحري (οι προς τη επικρισε) وهذا يدل على أن الجمنازيارخوس السابق كان ذا نفوذ حتى يعد تركه للتوظيفة ، وذلك أنه يشارك فى عمليات الفحص والتحرى الخاصة بدخول الشبيبة الجمنازيوم، ويبدو أن استخدام هذا النفوذ هو الذى يتحدث عنه الشاكى فى البردية المشار إليها فى ص ١٠٧ من الرسالة. 108 Taubenschlag, op. cit. p. 640 note.
- (62) P. Oxy. 1202. A.D. 217.
- (63) Marcus. N. Tod, An Ephebic Inscription from Memphis. JEA (1951) PP. 85-99..
- (64) P. Oxy. 1185. A.D. 200.
- (65) P. Oxy. 2130. A.D. 267.
- (٦٦) فيما يختص بالأعباء ولجوء الناس إلى الإستراتيجوس لكسى يتخلصوا من هذا العبء الثقيل فإنهم كانوا متأثرين بالفكرة السائدة منذ عهد البطالمة ، وهى أن الملك قد أصبح عليهم منحة كبرى (η μεγιστη φιλονθ ρωπια) على طائفتين هما : أ- المسنون (οι πτιοβοτροι) ب- غير القادرين وهم (οι αδυνατοι) ويمن أن نضيف إلى هاتين الفئتين فئة ثالثة ج- الذين ليس لهم النصاب القانونى (πορος) وكانت تفرض على القادرين (ευποροι) انظر P. Columbia.
- (67) P. Cairo Isidoros. 13.
- (٦٨) لمزيد من المعلومات عن أسباب الإعفاء من الأعباء الإلزامية راجع.
- N. Lewis, The Compulsory Public Services of Roman Egypt. Firenze. 1982; Lewis, Exemption from Litourgy in Roman Egypt. Att, dell XI. Napoli. 1966. PP. 508-41 and see also, Wegengr, Eos. XLVIII. P. 352.
- (69) Thomas, The epistrategos. II, PP: 85-86.
- (70) P. Oxy. 3273.
- (٧١) هناك شكاوى أخرى يقدمها أصحابها إلى الوالى ويطلبون تصحيح الاسم ورفع العبء ومنها
- P. Oxy. 2131 ; P. Mich. 426.
- (72) BGU. 15.

(73) SB. 7697

وهناك شكاوى أخرى توجه إلى موظفين آخرين حول نفس الموضوع نذكر منها

P. Petaus. 310; 337; P. Strass. 57.

(74) P. Oslo. 801.

(75) P. Oxy. 3064.

(76) BGU. 908.

(77) BGU. 15.

(78) P. Mich. Inv. 2922 = SBV 7558; Select Papyri II 260 (173 A.D.)

(٧٩) عن هذه البردية راجع أيضاً 8-241 PP: ZPE 13 (1974) Youtie, وكذلك

A.E.R. Boak, "A Petition for Relief from A Guardianship. P. Mich. Inv. No. 2922". JEA 18

(1982) PP: 69-76.

وستحدث عن هذه البردية فيما بعد

(80) Chalon, L'Edit de Tiberius Julius Alexander. 1964. p. 183.

(81) PSI. 1243. 208 A.D.

(82) N. Lewis, BGUXI, 2064. ZPE (1970) PP: 25-29.

(٨٣) كانت مدة الثلاث سنوات التي يشغلها الموظف العام في وظيفته هي المدة التي سعى معظم الولاة أن يشبثوها في الوظائف العامة، لكن هذا الأمر لم يكن مطبقاً بشكل دائم حيث إنه قد يستمر أحدهم أقل من ذلك (عام) أو أكثر (١٥ عام).

See J.E.G. Whitehorne, "The Role of the Strategia in Administrative continuity in Roman Egypt". Actes XVI. Chico. 1981. PP: 419-428.

(٨٤) تشير P. Flor. 91 إلى التماس من شخص يطلب الإعفاء من الخدمة الإلزامية ويتذرع بأنه لم تنح له فترة كافية يستطيع فيها أن يسترد عافيته بين التكاليف اللذين ألقيا على عاتقه ويطلب فترة السماح التي حددها القانون بثلاث سنوات.

(85) P. Oxy. 2131 = Select Pap., no 290..

(86) BGU. 15.

(٨٧) الأعباء . غير منشور انظر حاشية (١) في ص ٤٣ من هذا الفصل.

(٨٨) كان الافتراض القائم في البداية هو أن الخدمات الإلزامية تبدأ في شهر أمشير، ولكن بعض الوثائق تدل على أن بداية الأعباء كانت مع بداية السنة المصرية (١ توت = ٢٩ أغسطس) ومن ثم فإن افتراض أن شهر أمشير هو بداية الأعباء كلها أصبح غير مقبول ذلك مع الأخذ في الاعتبار وظيفة βιβλιοφυλακες εγκτησεων التي تبدأ في منتصف العام.

(89) See. Lewis, "Leitourgia Studies". Actes IX. Oslo. 1958. P. 233.

(90) BGU. 2064. ZPE (1970) PP: 26-7.

(٩١) فيما يتعلق بوظيفة السيتولوجيا فإنها كانت مرتبطة بموسم الحصاد الذي يبدأ في أواخر التقويم المصري ومن ثم فإن أمين الشونة كان يتسلم عمله قبل موسم الحصاد ببضعة أشهر ويستمر حتى نهاية الحصاد.

(92) N. Lewis, Actes IX. P. 233.

(93) P. Tebt. 327.

(94) P. Oxy. 899.

- (95) G.Chalon, L'Edit de Ti. Julius Alexander. PP. 183-96.
- (96) Westermann, The prefect Valerius Eudaemon and the indigent Liturgist. P. Wisc. 23. JEA 40 (1954) PP: 107-111.
- (97) P. Fouad. 31; P. Gen. 31
- (٩٨) وتولى هذا الإيستراتيجوس وظيفته فى الفترة من ١٤٤/١٤٣ - ١٤٧/١٤٦.
- (99) Thomas, The epistrategos. II. P. 88.
- (100) P. Leit. 4 A.D. 161.
- (101) P. Wisc. II, 81.
- (102) Westermann, op. cit. p. 108.
- (103) P. Phil. I, 22; 23.
- (104) P. Petaus. 10;11.
- (105) P. Leit. 52.
- (١٠٦) يشار فى هذا المقام إلى أن آخر التماس قدمته إلى الإيستراتيجوس كانت 3 P. Leit. التى ترجع إلى عام ٣١٣م ويتخذ منها نافثالى لويس دليلا على انقطاع صلة الإستراتيجوس بتعيين الأفراد فى الوظائف الإلزامية.
- (١٠٧) عن الالتسامات بسبب الفقر راجع
- P.Lond. 846. P. Brem 38, P. Oxy. 2131; PSI, 1103, (245, 1243).
- (108) P. Leit. 5.
- (109) P. Oslo. 81.
- (110) Thomas, The epistrategos. II. P. 89.
- (111) BGU. 194 = W. Chr. 84.
- (112) "Scutus Asclepiodotus and the Epistrategia of Elven Nomes". Actes XV, Bruxelles. 1979 P133.
- (١١٣) παρακομισθεντι (بمعنى ، تحرى تفتيش أو نقل).
- (١١٤) فيما يتعلق بالمرض الذى يعفى من الخدمة الإلزامية فهو المرض العضال الذى لا يرجى شفاؤه، أما الأمراض الطارئة - مثل الأنفلونزا - فلا تعفى من التكليف الإلزامى، وهذا ما رودت الإشارة إليه فى البند ٩ الأسطر ٣٥-٣٩ من الأحكام التى أصدرها الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس أثناء زيارته لمصر ١٩٩-٢٠٠م عن ذلك راجع Westerman and Schiller, Apokrimata, Decision of Septimius Severus on Legal Matters. New York. 1954.
- (115) PSI. 1103.
- (116) P. Mich. 42 cf, J. Rea, "Five Papyrological Notes on imperial Prosopography". CdE (1968) PP: 365-374. Specialy. PP: 370-1.
- (117) P. Mich. XI. 618.
- (118) P.Mich. Inv. 3000 = ZPE 110 (1996) P. 184 cf, N. Lewis, Notatioiunc Legentis. BSAP 34 (1997) P. 24.

- (١١٩) كان استخدام كلمة *υπρις* للدلالة على القضايا التي تتعلق بالخطرة واستخدام النفوذ والسب والقذف في حق الاشخاص عن ذلك راجع P. 445 Taubenschlag, op. cit. P. 552 عن موقف قانون الإسكندرية وقانون الريف بخصوصهما.
- (120) P. Mich. XI. 618.
- (١٢١) المدير Exegetes ويرأس مجموعة من الحكام الذين يشغلون منصبهم لمدة عام، وهي المجموعة التي أصبحت مع نهاية القرن الثاني إذا لم يكن قبل هذا التاريخ - تبدو مثل منظمة أو هيئة أو نقابة وكان له حرس شرف من اثنين من الشبيبة.
- (122) Select Papyri. II 260.
- (123) P. Oslo. 126. AD. 161.
- (124) P. Mich. Inv. 2922.
- (١٢٥) قام A.E. Boak بنشر هذه البردية في عام ١٩٣٢م. *Apetition for relief from a Guardianship*. P. .M.ich 2922 *JEA* 18 (1932) pp: 69-76 وأعاد يوتى نشرها في *ZPE* 13 (1974) PP: 241-8.
- (126) P. Youtie, *ZPE* 13 (1974) P. 243.
- (127) P. Oxy. 1119.
- (128) *ibid* 1 -5
- (129) *ibid* 22-28.
- (١٣٠) زكى على . الأعباء. غير منشور.
- (131) SB. 9050. IV, 3-4.
- (١٣٢) لمزيد من المعلومات عن أسباب الإعفاء راجع:-
- N. Lewis, *The compulsory Public Services of Roman Egypt*. PP. 91-6.
- (133) P. Leit. 6. 216/217 A.D.
- (١٣٤) من الشكاوى التي وجهت إلى الإستراتيجوس مباشرة P. Aberd. 176; P.Prem, 38 and PSI 1243 وفي البردية الأولى يطلب صاحبها الإعفاء، من وظيفة شيخ القرية وفي الشكاوى الثانية التماس ضد كاتب القرية بسبب اختياره أحد الأفراد لوظيفة إلزامية وفي الالتماس الثالث يطلب صاحبه الإعفاء لأنه مكلف بعبء إلزامي آخر.
- (١٣٥) من الشكاوى التي وجهت إلى الإستراتيجوس في القرن الثالث:
- P. Flor. 382. Ad. 222/223; P. Oxy. 3286 V. A.D. 238 P. Oxy. 1119 A.D. 245; SB 7696 A.D. 205 and P. Oxy. 2130 A.D. 267.
- (136) P. Tebt. 411.
- (137) P. Oxy. 1438.
- (138) P. Corn. 24.
- (139) BGU. 432.
- (140) BGU. 372.
- (141) Taubenschlag, *The Law of Greco-Roman Egypt in the light of the Papyri*. 1955. P. 542.N. 32.

- (142) N. Lewis, μερισμος ἀνκεχωρηκοῦν an aspect of Roman Oppression in Egypt JEA 23 (1937) PP: 63-75.

### حواشى الفصل الثالث

- (1) J.D. Thomas and R.W. Davies, "A new Military Strength report on Papyrus". JRS 67 (1977) P. 56.

(2) P. Meyer. 20.

(3) S. Davis, "Note Lessicali (P. Med. Inv. P. Davis 21)" Aeg 57 (1977) PP. 150-163.

(4) P. Mich. IV. 425.

(5) R. Alston, Soldier and Society in Roman Egypt. New York. 1995. PP. 86-7.

(٦) يقدم هذا الكتاب قوائم عديدة بالشكاوى التى توجه إلى الرائد Centurion مباشرة، أو تلك التى كانت تحول إليه من موظف آخر عن تلك القوائم راجع R. Alston. op.cit. PP: 88-91.

(7) J. Sijpesteijn, Compliant to the Epistrategos Vedius Faustus. P. Mich. Inv. 2848 + 3000 ZPE 110 = (1996) PP. 183-87

(٨) كان الجنود المسرحون دائما فى استشكال والحاح، وكان المطلب الأول لهم هو الحصول على المواطنة الرومانية، وكانوا دائما لا يحترمون قرارات الحاكم الإقليمى الذى كان يشكو كثيرا منهم إلى الوالى الذى كان يحيل الأمر إلى الحاكم العام الإستراتيجوس.

(9) Thomas, The epistrategos II. P. 161.

(10) P. Oxy. XII. 1573.

(١١) كانت الـ Annona Militaris نوع من الضرائب الإضافية تفرض على الأراضى المزروعة حبوبا، وكانت فى الغالب تحصل لمصلحة جنود جيش الاحتلال (Legions) وتشير BGUI, 336 إلى أنها كانت تؤول إلى نطاق السيتولوجوس وذلك فى عام ٢١٦م، أما فى عام ٢٥٣م فكان يكلف بها ἀποίτη της ἀννωνης وفى عام ٢٦٥ كانت تجمع بواسطة ἐπιμεληται. وكانت الأنونا العسكرية Annona Militaris تختلف عن (Annona Urbis). وهى الخراج السنوى الذى كان يرسل إلى روما. عن ذلك راجع

S.L. Wallace, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, New York. 1937. PP. 24-25.

(12) P. Mich. Inv. 3627

(13) PSI VI, 683.

(14) P. Oxy. XII. 1415.

(15) P. Oxy. 3109.

(١٦) هزم هذا الإمبراطور فى حملته على الفرس وأسره ملك تدمر "وهب اللات".

(17) P. Oxy. XIX. 2228.

(18) A.K. Bowman, "Aurelius Mercurius A. "Ghost" Prefect?" BASP VI (1969) PP. 35-40.

- (19) J. Gilliam, "Three Ostraca from Latopolis". BASP. 13 (1976) PP. 55-61.
- (20) Thomas, *The epistrategos* II. P. 166.
- (21) P. Tebt. 411.
- (22) BGU. 372.
- (23) P. Fam. Tebt. 41.
- (24) G.M. Parassoglou, "Four Papyri from the Yale collection",. AJP 92 (1971) PP: 653-666.
- (25) P. Oxy. 1119.
- (26) G.M. Parassoglou, "Four Papyri from the Yale collection". AJP 92 (1971) PP. 653-666.
- (27) P. Oxy. 1119.
- (٢٨) حلت وظيفة δεκαπρωτοι مكان وظيفة أمين شئون الغلال σιτολογος وذلك  
في أواخر القرن الثالث الميلادي.
- (29) G.M. Parassoglou, "Four official documents from Roman Egypt",. CdE 98 (1974) PP:  
332-41.
- (30) H. Youtie, "P. Mich. Inv. 2920 = SBIV, 7361.", ZPE 15 (1970) PP. 149-152.
- (31) P. Oxy. L. 3569  
Thomas, op. cit. p. 191 هو آخر إستراتيجوس وردت الإشارة إليه. (٣٢)
- (33) D. Mich. 617.  
المشرف على بذر البذور ο κατασπορευς, εως, η κατασπορα (٣٤)  
περβ, κατασπορευ, κατασπειρωσ (٣٥)
- (36) P. Mich. XI. 618.
- (37) N. Lewis and S.A. Stephens, Six Fragments from the Yale collection. ZPE 88 (1991) PP.  
169-170.
- (38) P. Oxy. XII. 1119.
- (39) P. Wisc I = P. Lud - BATAVA Vols XVI, No. 34, 31.
- (40) P. Wisc I, 35.
- (41) Thomas, op cit. PP. 174-175.
- (42) L.C. Youtie and H.C. Yautie, "Three declaration of uninundated land". ZPE 33 (1979)  
PP. 193-200.
- (43) P. Oxy. XLVII, 3345. A.D. 209.
- (44) P. Tebt II 338. A.D. 194-6.
- (45) P. Oxy. XVIII, 2181, A.D. 166.  
(٤٦) كان موسم الحصاد يبدأ في مصر من ٧ برمودة Pharmothi حتى ٣ بؤنه ٢  
أبريل ٢٨ مايو) وكان يمكن نقل المحصول إلى الإسكندرية حتى ٢٣ أبيب = ١٧ يوليو، أو  
على أقصى تقدير قبل نهاية شهر أغسطس حيث يصل الفيضان إلى أعلى مستوى له في  
هذا الشهر.
- (47) BGU. 235, P. Leit. 5, P. Petaus. 65; P. Gen. 37.



146

(48)P. Petaus. 62.

(49)P. Berl. Leihg. 45; P. Petaus. 59.

(50)P. Oxy. 3027 and P. Mich. Inv. 160 = P. Oslo II, 18 Published by H.C. Youtie, ZPE 23  
(1976) PP. 131-138.

(51)P. Ahm. 77.

(52)Wallace, Taxation in Roman Egypt. New York 1937. P. 293.

(53)Thomas, The epistrategos. II. P. 164.

(54)N. Lewis and Stephe, ZPE 88 (1991) PP. 172-173.

(55)P. Yale. 140.

(56)P. Oxy. 44.

## الباب الثانى حواشى الفصل الأول

- (١) صوفى أبو طالب. "تطبيق القانون الرومانى فى مصر الرومانية"، مجلة القانون والاقتصاد العدد الثالث والرابع. دار الفكر العربى ١٩٥٩ ص ص ٣٥٣-٣٥٤.
- (٢) عن الأثر المتبادل بين القانونين المصرى والرومانى راجع صوفى أبو طالب. نفسه ص ٣٧٢-٣٨٤.
- (٣) عن المحاكم فى مصر البطلمية راجع:-
- (4) Zaki Aly, "The Judicial System at work in Ptolemaic Egypt. Law courts". Bul. Societe Royale d'Archeologie. Alexandrie. (1943 - 4) pp: 57-61.
- (5) R. Taubenschlag, The law of Greco- Roman Egypt in the Light of papyri: 332 B.C - 640 A.D warszawa. 1955. PP: 538-539..
- (6) Tsubenschlag, op. cit.p. 488.
- (7) Ibid. p. 539.
- (8) R.A. Coles, Reports of Proceeding in Papyri. Papyrologica Bruxellena 4 (1966) pp. 29-30.
- (٩) وهذا الإسلوب كان مرعياً تماماً فى العصر البطلمى وتوجد أمثلة عديدة عليه فى أرشيف زينون.
- [10]Thomas, The Epistrategos. II. p. 114
- [11]PSI. 1100.2 = SP. 243.
- [12]Coles, op. cit. pp. 33-34
- [13]P. Mich. 365; p. Tebt. 529; p. Tead. 15; BGU. 194
- [14]P. Oxy. 3027; SB. 7601
- [15]P. Oxy. 3345; 3364
- [16]P. Fam. Tebt. 37;43
- [17]P. Oxy. 486
- [18]Thomas, op. cit. p. 113
- [19]P. Mich. inv. 160 = P. Oslo. II 18 = youtie ZPE 23 (1976) pp. 131 - 132
- [20]P. Mich. 529
- [21]P. Mich. inv. 160.
- [22]P. Oxy. 70
- [23]Henri Melaerts, P. Mich, inv. 255: "A Petition to the Epistrategos p. Marcus Crispus"- CdE 66 (1991) pp. 250- 256
- (٢٤) وردت إشارات عده إلى هذه الرجل فى البرديات التالية:
- . Mich. inv. 160; P. leit. 4; PSI XIII. 1323; P. Wisc I 34, 85,37
- (٢٥) راجع ص من الرسالة.

(٢٦) ورد في مقننة الإيديولوجوس البند ١٠٥ السطر ٢٣٥-٢٣٦

< ρε > 235 των δανισαντων πλεον δ[ραχμ] αιου τοκ[ο]ν το ημισ[υ] της [ο]υσια[σ]  
236 αναλμβανεται και των δ[ανισα]μενων το τεταρτον.

(٢٧) "من كان يقترض بفائدة يزيد قدرها عن دراخمه واحدة (عن كل مين شهرياً) تصادر نصف أملاكه أو أمواله. أما المقترض فتُصادر ربع أمواله. والدراخمه الواحدة عن كل مين شهرياً كانت تساوي ١٢٪ سنوياً باعتبار أن المين الواحد يساوي مائة دراخمة" زكى على. مقننة الأيديولوجوس. القاهرة ١٩٩٨ ص ٢٧١

(٢٨) وحدد Pestman نسبة الفائدة على الدين وذلك في تعليقه على P. Primer. 19 على النحو التالي:

٢٠٥٪ في أواخر العصر الفرعوني وبداية العصر البطلمي. ٢٪ في الفترة من ٢٤٩-٢٤٦ ق.م. ١٪ في العصر الروماني. أما الديون العينية فكانت الفائدة عليها ١٥٪. P.W. Pestman, The New Papyrological Primer. Leiden. New York. Koln. 1990. No. 19P.120.

(٢٩) ورد في مقننة الإيديولوجوس البند ١٠٥ أن قيمة الفائدة ١٢٪ سنوياً بمعنى دراخمة عن كل مين في الشهر، أما ما جاء في البردية من أن الدائن يطلب Stater عن كل مين فإن ذلك يعني أنه يأخذ فائدة أعلى من = الفائدة المقررة بأربعة أضعاف وكان من غير المسموح أن تتجاوز الفائدة قيمة الدين. زكى على، نفسه ص ص ٢٧٢-٢٧٣

(30) P. Mich. inv. 255. p. 256

(31) P. Fam. Tebt. 37

(٣٢) يفترض الناشر أن هؤلاء الإخوة كانوا يستغلوا هذه الأمة بأحد أربع طرق الأولى: أن تعمل عند كل واحد منهم أربعة أشهر متوالية أو متفرقة. الثانية: أن يتولى موظف أمر هذه الأمة على أن يعطى كل أخ من الإخوة الثلاثة مبلغاً محددًا، الثالثة أن يقوم أحد الإخوة باستغلال هذه الأمة لحسابه الخاص على أن يعطى الأخوين الآخرين مبلغاً معيناً. الرابعة: أن تعمل الأمة لمصلحه سادتها مجتمعين في أن واحد.

(33) P. Oxy. 718

(34) P. Oxy. 486

(35) "P.J. Sijpesteijn, Complaint to the epistrategos Vedius Faustus. P. Mich. inv. 2848 + 3000". ZPE 110 (1996) pp. 183 - 187

(٣٦) عن عائلة جايوس نيجر راجع:

(37) SBXIV, 12087. SBXII, 11103, 11109, 1114

(٣٨) الجندي المسرح بشرف يكنى له بالمصطلح اللاتيني Honeste Missus وترجمها نيجر إلى اليونانية καλως στρατευσαμενος وهذا المصطلح نادراً ما ورد في البردى. See, Sijpesteijn, op. cit. p. 158.

(٣٩) عن نظرة الروماني للمصري راجع:-

(40) N. Lewis, The demise of the Demotic Document: When and Why. JEA 79 (1993) pp: 276-21.

(41) P. Oxy. 488

- (42)John Shelton, "P. Bonn. inv. 2 ZPE. (1977) P. 179.
- (43)P. Oxy 1562
- (44)John Shelton, op. cit. p. 180
- (45)N. Lewis, On Paternal Authority in Roman Egypt. RIDA 17 (1970) p. 254
- (46)P.Oy. 237. VII, 22-27. 128. A.D; P.oxy. 237 VII, 41-42 P. Oxy. 237 VII, 17-18 and VII, 5: P.Mil-vogl. 229,19-20 140. A.D and BGU. 1578, 8-9.
- (47)P.Oxy. 237, 28-29. 128A.D; P. Brem. 39, 8-10 115 A.D; P. Oxy - 237 VII, 12-16. 186A.D; P. oxy. 237 VIII,4 138.A.D
- (48)P. Oxy. 237 VII, 12-16. 186 A.D
- (49)P. Oxy. 237. P. 147
- (50)P. Oxy. 237 VII, 13
- (51)P. Oxy. 237 VII, 19-29
- (52)PSI. 1326
- (53)P.Oxy. 528 = Select papyri: 125
- (54)P.Oxy. 237. VII, 29-39
- (55)Lewis. RIDA 17 (1970) P. 256
- (56)P. Oxy. 237 VII, 39- VIII,2
- (57)P. Oxy. 237 VII, 2-7
- (٥٨) زكى على. علم البردى تراث مصرى أصيل. القاهرة، ١٩٩٨ ص ص ٢٣٥ - ٢٣٨
- (59)ZAKi Aly, Petition to a Strategos. Actes XVI (1980) PP: 239 - 248
- (60)BGU. 19 cf, Taubenschlag, The law of Greco-Roman Egypt in the light of papyri. 33213 B.C.- 640 A.D. warszawa. 1955. PP. 121-130
- (61)N. Lewis, RIDA 17 (1970) P. 258
- (62)D. Thomas, Petition to the Acting - Epistrategos. Greco - Roman Memoirs. No. 68. London. 1981 PP: 148 - 149
- (٦٣) تجعله M. Vandoni, Gli Epistrategi. Nell' Egitto greco - romano. 1970 تجعله  
ابستراتيجوس فى الفترة من ٢٥٠ - ٢٦٠م فى الأقاليم السبع Heptanomia أما توماس  
فيجعله فى طيبه حيث إن الشكوى قدمت إليه باعتباره قائم بأعمال إبستراتيجوس هذه  
المنطقة أما تاريخ هذه الشكوى فيرجع إلى عام ٢١٦م See. Thomas, op. cit. P. 152
- (٦٤) يرجعه يوتى Youtie إلى العام الرابع من حكم الإمبراطور سيفيروس Severus  
أما توماس فيجعله فى العام الخامس عشر من حكم كراكلا Thomas. Caracalla  
op.cit. P. 153.
- (65)W.L. Westermann and Schiller, Apokrimata, pp. 88 - 92
- (66)BGU 19 = M. Chr. 85
- (67)BGU 19 and the law of Representation Succession". ASP 7 (1971) P. 239

- (٦٨) كان كل من القانونين اليوناني والروماني يضمن التشريع الخاص بأن يقوم الفرع مقام الأصل في الإرث دون أى تمييز على الإطلاق بين الجنسين، هذا مع بعض الإستثناءات، وأن ورثة المتوفى كانوا يأخذون مكانه فى أى ميراث كان من المفترض أن يؤرل إليه وهو على قيد الحياة، أما فى القانون المصرى فإن فكرة الإنابة كانت غير قائمة تماماً، وأن هادريان هو الذى أدخل هذه الفكرة فى القانون المصرى وهذا ما سمح للابن الأكبر أيضاً أن يأخذ فى إرث جدية، وكان دافع هادريان من وراء ذلك أن ينشر القانون الروماني، ومن ثم فإن هادريان كان قد منح هذا التشريع للمصريين أيضاً وكانت زيارته لمصر فى عام ١٣٠م Katzoff, op.cit.P. 241
- (69)P. Tebt. 4"; P.Mich . 534
- (70)Westermann and Schiller , Apokrimata. P. 74
- (٧١) كانت الوصاية على القصر فى العصر الروماني تمتد حتى ١٨ عاماً أما فى العصر البيزنطى فكانت تمتد إلى ٢٠ أو ٢٥ عاماً
- (72)P. Oxy. 487. A.D 156
- (73)Select papri 11 260
- (74)Yautie, ZPE 13 (1974) PP. 241-248.
- (75)Boak, Aapetition for relif from Aguardianship. JEA 18 (1932) pp: 69-79
- (٧٦) لمزيد من التفصيل عن هذه القضايا راجع الفصل الثاني
- (77)H. Youtie, "P. Mich. inv. 2920 = SBIV. 7361" , ZPE 15 (1974) pp. 149-152
- (٧٨) لمزيد من المعلومات عن هذا الأمر راجع الفصل الثالث من الباب الأول.
- (79)P. Oxy. 3027
- (٨٠) وردت عنه إشارة فى P. Oxy. 2563
- (81)P.Mich. 365
- (٨٢) تشير البردية إلى إستراتيجوس كان معروفاً فى المحافظات السبع والفيوم بسمى يوليانوس أخيلليوس Julinus Achilleus وكانت فترة تولية للوظيفة فيما بين أنطونيوس موسخيانوس Antonius Mochianus الذى شغل الوظيفة فيما بعد يوليو/ أغسطس ١٩١م وبين يوليوس كوينتيانوس Quintianus Julius الذى شغل الوظيفة فى ٢٤ يوليو ١٩٤م وحيث إننا نعرف أن أخيلليوس Achillieus كان فى الوظيفة فى ٢٥ مايو ١٩٤م فإن ذلك يعنى أنه كان على وشك إنهاء فترة توليه للوظيفة وأنه كان السلف المباشر للإبستراتيجوس يوليوس كوينتيانوس Julius Quintianus .
- (83)J.D. Thomas, "Subscriptions to petitions to Officials in Roman Egypt". Studia Hellinistica 27 (1983) "Egypt and the Hellinistic world" PP: 369-382 Specialy P. 372.
- (84)P. yale. I. 61
- (85)P. Bonn. inv.2. ZPE 25 (1977) PP. 178-183
- (86)P. Oxy. 1562
- (87)P.Amh. 77. A.D. 139

- (٨٨) عن المكوس الجمركية التي تفرض على التجارة الداخلية بين المحافظات راجع:  
Wallace, Taxation in Roman Egypt. PP: 268 - 271  
(89)P. Oxy. 708. A.D, 188  
(90)SB:8523  
(91)P. Oxy. 237 VII. 23  
(92)SB. 7601; PSI. 1100; P. Iond. 358; P. Oxy. 486  
(93)Thomas, The epistrategos. II. P. 137  
(94)Thomas. op. cit. pp. 141 - 142

### حواشى الفصل الثانى

- (١) نافتالى لويس. مصر الرومانية، ترجمة فوزى مكاوى. ص٢٢٠.  
(٢) لدينا فى P. Oxy. 486 ما يشير إلى أن الإيستراتيجوس نظر وهو فى الإسكندرية فى إحدى القضايا وكان ذلك بتفويض من الوالى فى عام ١٣٠م وستحدث عنها فيما بعد.  
(3) Varvara Anagnostou - Canas, Juge et Sentence dans L'Egypte Romaine. Paris. 1983.PP.24-5  
(4) P.Phil. 4. A.D 137  
(5) P. Mich. 534; P. Tebt. 411  
(6) Anagostou - Canas, op. cit. P. 26  
(7) Thomas, The epistrategos. II. P.131  
(٨) لمزيد من التفصيل عن هذا الأمر راجع Sijpestein, "Some Remarks concerning BHMATA and ΔΙΚΑΣΤΗΡΙΑ in Roman Egypt. Studi" Volterra II. PP. 327 - 331  
(٩) نافتالى لويس. مصر الرومانية ص٢٢١  
(10)Thomas, op. cit. p. 127  
(11)P. Oxy. 486. A.D 131  
(12)P. Tebt. 287. A.D. 161-169  
(13)P. Oxy. 1032 A.D. 162  
(١٤) كان هذا الترخيص يصدره وزير المالية بنفسه فى العصر البطلمى عن ذلك راجع Rostovtzeff, A Large Estate in Egypt in the third century. B.C. Madison. 1922  
(15)Lousie. C. youtie, Petition to an Epistrategos= P.Mich. inv 5262a. ZPE 42 (19981) pp: 81-8.  
(16)P. Oslo. 80. A.D 161  
(17)P. Corn. 14  
(18)P. Mich. 423-424.  
(19)P. Mich. 425.  
(20)The epistrategos. II. P. 127.

(٢١) نافثالى لويس - مصر الرومانية ص٢١٨.

(22)P. Mich. 425.

(23)Thomas, "A Petition to the Prefect of Egypt and related Imperial Edicts". JEA (1975)  
P. 211.

(24)P. Oxy. 1185. A.D. 200.

(25)P. Ryl. 114.

(٢٦) يذكر Thomas أن وظيفة السيٲولوجوس (أمين شونة الغلال) Sitologos قد  
اختلفت من مصر فى الفترة من ٢٤٢-٢٤٦ وحلت مكانها وظيفة Dekaprotus عن ذلك  
راجع (91975) ZPE 19 T.D. Thomas, The Introduction of Dekaprotai and Comarches.  
PP. 112-119. مزيد من المعلومات عن Dekaprotai راجع P. Leit. 16

(27)SP II 260.

(28)P. Oxy. 1408; PSI. 281

وتتضمنان محاكمات خاصة بالديون

(29)BUG. 19.

وتتضمن خلافاً حول الميراث

P. Thead. 15

(٣٠) وتتضمن خلافاً بين مجموعة من الأشخاص

(31)The epistrategos. II. P. 135.

(32)P. Hamb. 29, SB, 7696, 35-6.

(33)PSI. 1100.

(34)SB. 7601.

(35)Thomas, op.cit. P. 136.

(36)P. Oxy. 486.

(37)A. Boak, A petition addressed to Apollonius, the strategos of Heptakomia. P. Mich. Inv.  
6629. Aegyptus 13 (1935) PP. 263-66.

(38)P. Mich. IX. 534.

(39)P. Phil. 4.

(40)P. Mich. 365.

(٤١) عن مساعدة الفرد لنفسه فى إجراءات-التقاضى راجع:

(42)R. Taubenschlag Selfhelp in Greco-Roman Egypt. Opera Minora II PP. 135 - 41

(43)BGU IX 2064; P. Oxy. 119; P). Mich 426.

(44)P. Aberd. 176.

(45)P. Brem. 38.

(46)PSI. 1243.

(٤٧) راجع الجزء الخاص بالقضايا التى تنظر أمام الإيستراتيجوس فى الفصل الأول من  
هذا الباب.

(48) The Law of Greco- Roman Egypt in the light of papyri 332. BC - 642. A.D. warszawa. 1955. P. 544.

(49) p. Oslo. 27

(٥٠) نافنتالى لوييس. مصر الرومانية. ص ٢١٩.

(51) P. Mich. 423 - 424.

(52) P. Oxy. 3027. A.D 161.

(53) P. Ross. Georg. II. 21.

(54) P. Oslo. 126.

(55) BGU. 1022; P.Oxy. 2130, 2131, 1119.

(56) P. Oslo. 81.

(57) P. Flor. 382; P. Lond. 358; P. Oxy. 3094.

(58) P. Oxy. 486; P. Lond. 358; P. Mil. Vogl. 129.

(59) P. Fay. 106, 1-6.

(60) Thomas, The epistrategos. P. 126.

(61) P. Fay. 106.

### حواشى الفصل الثالث

(1) A. Boak, A petition addressed to Apollonius, the strategos of Heptakomia. P. Mich. Inv. 6629. Aegyptus 13 (1935) PP. 263-66.

(2) P. Mich. IX. 534.

(3) P. Phil. 4.

(4) P. Mich. 365.

(٥) عن مساعدة الفرد لنفسه فى إجراءات التقاضى راجع:

R. Taubenschlag Selfhelp in Greco-Roman Egypt. Opera Minora II PP. 135 - 41

(6) BGU IX 2064; P. Oxy. 119; P). Mich 426.

(7) P. Aberd. 176.

(8) P. Brem. 38.

(9) PSI. 1243.

(١٠) راجع الجزء الخاص بالقضايا التى تنتظر أمام الإيستراتيجوس فى الفصل الأول من هذا الباب.

(11) R. Taubenschlag, The Law of Greco- Roman Egypt in the light of papyri 332. BC - 642. A.D. warszawa. 1955. P. 544.

(12) p. Oslo. 27

(١٣) نافنتالى لوييس. مصر الرومانية. ص ٢١٩.

(14) P. Mich. 423 - 424.

(15) P. Oxy. 3027. A.D 161.



۱۸۳

(16)P. Ross. Georg. II. 21.

(17)P. Oslo. 126.

(18)BGU. 1022; P.Oxy. 2130, 2131, 1119.

(19)P. Oslo. 81.

(20)P. Flor. 382; P. Lond. 358; P. Oxy. 3094.

(21)P. Oxy. 486; P. Lond. 358; P. Mil. Vogl. 129.

(22) P. Fay. 106, 1-6.

(23)Thomas, The epistrategos. P. 126.

(24)P. Fay. 106.



## المصادر والمراجع



**BGU** = Aegyptische Urkunden aus den Königlich (later Staatlichen) Museen zu Berlin, Griechische Urkunden. Berlin.

I, 1895. Nos. 1-361.

II, 1898. Nos. 362-696.

IV, 1912. Nos. 1013-1209.

V, Der Gnomon des Idios Logos. Erster Teil: Der Text, ed. W. Schubart. 1919. Zweiter Teil.

XI, Urkunden römischer Zeit, ed. H. Maehler. Pt. I, 1966; Pt. II, 1968. Nos. 2012-2131.

XV, Financial and Administrative Documents from Roman Egypt, ed. C.A. Nelson. 1983. Nos. 2458-2557.

**Grundz.Mitt.**

= L.Mitteis and U. Wilcken. Grundzüge und Chrestomathie der Papyrskunde, II Bd. Juristische Teil, I Hälfte Grundzüge, by Mitteis. Leipzig/Berlin 1912.

**Grundz. Wilck.**

L.Mitteis and U. Wilcken. Grundzüge und Chrestomathie der Papyrskunde, I Bd. Historische Teil. I Hälfte Grundzüge, by Wilcken. Leipzig/Berlin 1912. [MF2. 120-121 (with Chrestomathie).

**P. Aberd.**

= Catalogue of Greek and Latin Papyri and Ostraca in the Possession of the University of Aberdeen, ed. E.G. Turner. Aberdeen 1939. (Aberdeen Univ. Studies 116). Nos. 1-2, 7-72, 104-197 are papyri; nos. 3-6, 73-103 are ostraca.

**P. Amh.**

= The Amherst Papyri, Being an Account of the Greek Papyri in the Collection of the Right Hon. Lord Amherst of Hackney, F.S.A. at Didlington Hall, Norfolk, ed. B.P. Grenfell and A.S. Hunt. London.

I, The Ascension of Isaiah and Other Theological Fragments. 1900. Nos. 1-9.

II, Classical Fragments and Documents of the Ptolemaic, Roman and Byzantine Periods. 1901. Nos. 10-201.

**P. Ant.**

= The Antinoopolis Papyri. London.

I, ed. C.H. Roberts. 1950. (Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 28). Nos. 7-50 (nos. 1-6 are in Shrothand Manuals).

II, ed. J.W.B. Barns and H. Zilliacus. 1960. (Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 37). Nos. 51-110.

III, ed. J.W.B. Barns and H. Zilliacus. 1967. (Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 47). Nos. 111-214.

**P. Batav.**

= Textes grecs, demotiques et bilingues, ed. E. Boswinkel and P.W. Pestman, Leiden 1978. (Pap. Lugd. Bat. XIX). Nos. 1-2, 26-28, 42-48 Demotic; 3, 5, 25, 29-32, 40-41 bilingual (Greek and Demotic); 4, 6-24, 33-39 Greek. Nos. 1-24 are papyri, 25-28 ostraca, 29-39 linen, 40-48 mummy labels. (o.e. EJB).

**P. Berl. Leihg.**

= Berliner Leigabe griechischer Papyri.

I, ed. T. Kalen and the Greek Seminar at Uppsala. Uppsala 1932. (Uppsala Universitets rsskrift 1932, Filosofi, Sprokvetenskap och Historiska Vetenskaper 1). Nos. 1-25.

II, aus dem Nachlass T.Kalens ed. A. Tomsin. Uppsala 1977. (Studia Graeca Upsaliensia XII). Nos. 26-46.

**P. Bon.**

= Papyri Bononienses, ed. O. Montevocchi. Milan 1953. (Pubblicazioni dell'Universita Cattolica del Sacro Cuore, N.S. 42). Nos. 1-49; no. 50 contains a mummy ticket and a parchment.

**P. Brem.**

= Die Bremer Papyri, ed. U. Wilcken. Berlin 1936. (Abh Berlin 1936, 2). Nos. 1-83 Greek; no. 84 Coptic. Rp. in U. Wilcken, Berliner Akademieschriften zur alten Geschichte und Papyruskunde II, pp. 193-368. Leipzig 1970.

**Pap. Brux.**

= XVI-XIX, Actes du Xve Congres International de Papyrologie, ed. J. Bingen and G. Nachtergaele.

WY

**P. Cair. Goodsp.**

= Greek Papyri from the Cairo Museum, ed. E.J. Goodspeed. Chicago 1902. (University of Chicago, Decennial Publications, from Vol. V). Includes twelve papyri from the collection of the Rev. J.R. Alexander (now in the collection of Westminster College) and three of Goodspeed's, all are numbered consecutively. Nos. 1-30. See also P. Chic. and P.Kar. Goodsp. For the Goodspeed papyrus collection see ZPE 16 (1975) 27-32.

**P. Cair. Isid.**

= The Archive of Aurelius Isidorus in the Egyptian Museum, Cairo, and the University of Michigan, ed. A.e.R. Boak and H.C. Youtie. Ann Arbor 1960. Nos. 1-146. (MF 1.28).

**Pap. Colon.**

= VI, The Epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt, by J.D. Thomas. Part I: The Ptolemaic Epistrategos. 1975. Part II: The Roman Epistrategos. 1982. XVIII, See P. Wash. Univ. II.

**P. Col.**

= Columbia Papyri.

II, Tax Lists and Transportation Receipts from Philadelphia, ed. W.L. Westermann and C.W. Keyes. New York 1932. No. 1 recto (Rp. CG).

**P. Corn.**

= Greek Papyri in the Library of Cornell University, ed. W.L. Westermann and C.J. Kraemer, Jr. New York 1926. Nos. 1-55.

**P. Eleph.**

= Aegyptische Urkunden aus den k. niglichen Museen in Berlin: Griechische Urkunden, Sonderheft. Elephantine-Papyri, ed. O. Rubensohn, Berlin 1907. Nos. 1-32 and 3 fragments.

**P. Fam. Tebt.**

= A Family Archive from Tebtunis, ed. B.A. Van Groningen. Leiden 1950. (Pap. Lugd. Bat. VI). Nos. 1-55.

**P. Fay.**

= Fayum Towns and their Papyri, ed. B.P. Grenfell, A.S. Hunt and D.G. Hogarth. London 1900. (Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 3). Nos. 1-366 Papyri; ostraca (numbered separately) 1-50.

**P. Flor.**

= Papiri greco-egizii, Papiri Fiorentini (Supplementi Filologico-Storici ai Monumenti Antichi). Milan.

I, Documenti puybblici e privati dell'eta romana e bizantina, ed. G. Vitelli. 1906. Nos. 1-105.

II, Papiri letterari ed epistolari, ed. D. Comparetti. 1908-1991. Nos. 106-278.

III, Documenti e testi letterarii dell'eta romana e bizantina, ed. G. Vitelli. 1915. Nos. 279-391.

**P. Fouad**

= Les Papyrus Fouad I, ed. A. Bataille, O. Gueraud, P. Jouguet, N. Lewis, H. Marrou, J. Scherer and W.G. Waddell. Cairo 1939. (Publ. Soc. Fouad III). Nos. 1-89, 45 is Latin.

**P.Gen.**

= Les Papyrus de Geneve.

I, ed. J. Nicole. Geneva 1986-1906. Nos. 1-81. Outside this numeration, Nicole published other papyri in *Textes grecs inedits de la Collection papyrologique de Geneve* (Geneva 1909), nos. I-VI; the documetary texts IV and V are reprinted as SB I 15-17 (15 republished with additions as BGU XIII 2216) and I 1, respectively.

II, ed. Cl. Wehrli. Geneva 1986. Nos. 82-117. (o.e. Bible. Pub. Univ.)

**P. Giss.**

= Griechiche Papyri im Museum des oberhessischen Geschichtsveresins zu Giessen, ed. O. Eger, E. Kornemann, and P.M. Meyer. Leipzig-Berlin 1910-1912. Pt. I, nos. 1-35 (1910); Pt. II, nos. 36-57 (1910); Pt. III, nos. 58-126 (1912).

**P. Giss Univ.**

= Mitteilngen aus der Papyrussammlung der Giessener Universitatsbibliothek. Giessen.

=



- = I, Griechische Papyrusurkunden aus ptolemäischer und römischer Zeit, ed. H. Kling. 1924. Nos. 1-16. (Schriften der hessischen Hochschulen, Universität Giessen 1924, 4).
- II, Ein Bruchstück des Origenes unter Genesis I, 28, ed. P. Glau. 1928. No. 17. (Schriften 1928, 1).
- III, Griechische Privatbriefe, ed. H. Buttner. 1931. Nos. 18-33. (Schriften 1931, 3).

**P. Grenf. I**

- = *An Alexandrian Erotic Fragment and other Greek Papyri. Chiefly Ptolemaic*, ed. B.P. Grenfell. Oxford 1896. Nos. 1-70.
- II, *New Classical Fragments and Other Greek and Latin Papyri*, ed. B. P. Grenfell and A.S. Hunt. Oxford 1897. Nos. 1-113.

**P. Gron.**

- = *Papyri Groninganae; Griechische Papyri der Universitätsbibliothek zu Groningen nebst zwei Papyri der Universitätsbibliothek zu Amsterdam*, ed. A.G.Roos. Amsterdam 1933.
- (Verhandelingen der Koninklijke Akademie van Wetenschappen te Amsterdam, Afdeling Letterkunde, Nieuwe Reeks, Deel 32, No. 4) Nos. 1-22. The two Amsterdam papyri at the end should be cited as P. Gron. Amst. 1-2.

**P. Hamb. I**

- = Griechische Papyrusurkunden der Hamburger Staats- und Universitätsbibliothek I (in 3 parts), ed. P.M. Meyer. Leipzig-Berling 1911-1924. Pt. I, nos. 1-23; pt. II, nos. 24-56; pt. III, nos. 57-117. Vols II 1954, Vols III, 1984.

**P. IFAO**

- = *Papyrus grecs de l'Institut Français d'Archeologie Orientale. Cairo. (Institut Français d'Archeologie Orientale du Caire. Bibliothèque d'Etude)*.
- I, ed. J. Schwartz. 1971., Nos. 1-40. (Bibl. 54).
- II, ed. G. Wagner. 1971. Nos. 1-50 (Bibl. 55).
- III, ed. J. Schwartz and G. Wagner. 1975. Nos. 1-54. (Bibl. 56).

**P. Laur.**

- = *Dai Papiri della Biblioteca Medicea Laurenziana, Florence*.
- III, ed. R. Pintaudi. 1979. Nos. 51-125. (Pap. Flor. V).

**P. Leit.**

= *Leitourgia Papyri*, ed. N. Lewis. Philadelphia 1963. (Transactions of the American Philosophical Society N.S. 53, pt. 9). Nos. 1-16. Texts reprinted as SB VIII 10192-10208.

**P. Lond.**

= *Greek Papyri in the British Museum*. London. At present 7 vols. (Vol. VI continues the numerical sequence of the London papyri, but forms a separate publication regarded as vol. VI only retroactively. Up to the end of vol. III, texts are usually cited by volume no., serial no. and page). There are separate atlases of plates to vols. I-III.  
 I, ed. F.G. Kenyon, 1893. Nos. 1-138.  
 II, ed. F.G. Kenyon. 1898. Nos. 139-484.  
 III, ed. F.G. Kenyon and H.I. Bell. 1907. Nos. 485-1331.  
 VII, *The Zenon Archive*, ed. T.C. Skeat. 1974. Nos. 1930-2193.

**P. Meyer**

= *Griechische Texte aus Aegypten*. I, *Papyri des Neutestamentlichen Seminars der Universität Berlirr*, II, *Ostraka der Sammlung Deissmann*, ed. P.M. Meyer. Berlin 1916. Papyri no. 1-45; for ostraca nos. 1-92, see O. Deiss. (II, *Ostraca and Tablets*). (RP. CG).

**P. Mich.**

= *Michigan Papyri*. At present 16 vols. Each volume has a subtitle of its own. The numerical sequence of volumes as a single series was not established until Vol. II. From 1933 to 1980.

**P.Mil. Vogl.**

= I, *Papiri della R. Università di Milano*, ed. A. Vogliano. Milan 1937. Sometimes called P. Mil. R. Univ., PRIMI or P.R.U.M., to distinguish this from the series of P.Mil. Reprint Milan 1966 with same title as Vols. II-IV. Nos. 1-28. Texts of nos. 23-28 reprinted in SB Beiheft II, 1961.  
 II, *Papiri della Università degli Studi di Milano*, ed. by many collaborators. Milan 1961. Nos. 29-110.

**P. Oslo**

=Papyri Osloenses. Oslo.

I, Magical Papyri, ed. S. Eitrem. 1925. Nos. 1-6.

II, ed. S. Eitrem and L. Amundsen. 1931. Nos. 7-64.

III, ed. S. Eitrem and L. Amundsen. 1986. Nos. 65-200.

**P. Oxf.**

= Some Oxford Papyri, ed. E.P. Wegener. Leiden 1942 (text), 1948 (Plates). (Pap. Lugd. Bat. IIIA and IIIB). Nos. 1-19.

**P. Oxy.**

= The Oxyrhynchus Papyri. Published by the Egypt Exploration Society in Graeco-Roman Memoirs. London. The number in Parentheses at the end of each entry is the number in this series. Earlier vols. Carry the heading of Egypt Exploration Fund, Greco-Roman Branch; even after the title change numbers were not assigned to the volumes until the 1950s.. The system followed here is that adopted retroactively by the EES.Vol. I 1898 to Vol. 59 1992.

**P. Panop.**

= Urkunden aus Panopolis, ed. L.C. Youtie, D.Hagedorn, H.C. Youtie. Bonn 1980. Nos. 1-31. Reprint without plates of original publication in three articles in ZPE 7 (1971) 1-40; 8 (1971) 207-34; and 10 (1973) 101-70, from which texts reprinted as SB XII 10968-10981, 10992-10996, 11213-11224.

**P. Panop. Beatty**

= Papyri from Panopolis in the Chester Beatty Library Dublin, ed. T.C. Skeat. Dublin 1964. Nos. 1-2. (Chester Beatty Monographs I).

**Paris**

= Notices et textes des papyrus du Musee du Louvre et de la Bibliotheque Imperiale (Notices et extraits des manuscrits de la Bibliotheque Imperiale et autres bibliotheques 18.2), ed. A.J. Letronne, W.Brunet de Presle and E. Egger. Paris 1865. Separate Volume of plates. Papyri no. 1-71, Mostly republished in UPZ; ostraca nos. 1-13, mostly republished in WO II; 8 mummy labels.

**P. Petaus**

= Das Archiv des Petaus, ed. U. Hagedorn, D. Hagedorn, L.C. Youtie and H.C. Youtie. Cologne / Opladen 1969. Nos. 1-127. (Pap. Colon. IV).

**P. Phil.**

= Papyrus de Philadelphie, ed. J.Scherer. Cairo 1947. Nos. 1-35. (Publ. Soc.Fouad VII).

**P.Ryl.**

= *Catalogue of the Greek and Latin Papyri in the John Rylands Library, Manchester. Manchester. I, Literary Texts*, ed. A.S. Hunt. 1911. Nos. 1-61.

II, Documents of the Ptolemaic and Roman Periods, ed. J. de M. Johnson, V. Martin and A.S. Hunt. 1915. Nos. 62-456. (o.e. JRL)

IV, Documents of the Ptolemaic, Roman and Byzantine Periods, ed.C.H. Roberts and E.G. Turner. 1952. Nos. 552-717.

**R.Rev.**

= Revenue Laws of Ptolemy Philadelphus, ed. B.P. Grenfell. Oxford 1896. Reedited by J. bingen in SB Beiheft 1, 1952.

**P. Ross. Georg.**

= Papyri rossischer und georgischer Sammlungen. Tiflis.

**PSI**

= Pairi greci e latini (Pubblicazioni della Societa Italiana per la ricerca dei papiri greci e latini in Egitto). florence. The first eleven volumes were edited by a number of persons under the general direction of G.Vitelli and M. Norsa. A list of reeditions of documentary texts is given by P. Pruneti in Pap. Flor. XIX. 2, p. 475-502. Vol. I 1912 Vol. XIV 1957.

**P. Tebt.**

= The Tebtunis Papyri.

I, ed. B.P. Grenfell, A.S. Hunt and J.G. Smyly. London 1902. (Univ. of California Publications, Graeco-Roman Archaeology Vol. I; Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 4). Nos. 1-2654.

II, ed. B.P. Grenfell and A.S. Hunt. London 1907. (Univ. of California Publications, Graeco-Roman Archaeology Vol. II). Reprint 1970. (Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 52). Nos. 265-689. Ostraca (numbered separately) 1-20.

- = III, Pt. I, ed. A.S. Hunt and J.G. Smyly, assisted by B.P. Grenfell, E.Lobel and M. Rostovtzeff. London 1933. (Univ. of California Publications, Graeco-Roman Archaeology vol. III; Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 23). Nos. 690-825.
- III, pt. II, ed. A.S. Hunt, J.G. Smyly and C.C. Edgar, London 1938. (Univ. of California Publications, Graeco-Roman Archaeology Vol. IV; Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 25). Nos. 826-1093.
- IV, ed. J.G. Keenan and J.C. Shelton. London 1976. (Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 69). Nos. 1094-1150.

**P. Thead.**

- = Papyrus de Theadelphia, ed. P. Jouguet. Paris. 1911. Nos. 1-61, all reedited in P. Sakaon.

**P. Wash. Univ.**

- = Washington University Papyri I, ed. V.B. Schuman. Missoula 1980. (Am. Stud. Pap. XVII). Nos. 1-61.
- II, Papyri from the Washington University Collection. St. Louis. Missouri, Part II, ed. K. Maresch and Z.M. Packman. Nos. 62-108. Opladen 1990. (Pap. Colon. XVIII).

**P. Wisc.**

- = The Wisconsin Papyri, ed. P.J. Sijpesteijn.
- I., Leiden 1967. Nos. 1-37. (Pap. Lugd. Bat. XVI).
- II, Zutphen 1977. Nos. 38-87. (Stud. Amst. XI).

**P. Wurzb.**

- = Mitteilungen aus der Wurzburger Papyrussammlung, ed. U. Wilcken. Berlin 1934. (AbhBerlin 1933, 6). Nos. 1-22. Rp. in U. Wilcken, Berliner Akademieschriften zur Alten Geschichte und Papyruskunde II, pp. 43-164. Leipzig 1970.

**P. Yale.**

- = Yale Papyri in the Beinecke Rare Book and Manuscript Library.
- I, ed. J.F. Oates, A.E. Samuel and C.B. Welles. New Haven and Toronto 1967. (Am. Stud. Pap. II). Nos. 1-85.
- II, ed. S.A. Stephens. Chico 1985. (Am. Stud. Pap. XXIV). Nos. 86-136.

**SB**

= Sammelbuch griechischer Urkunden aus Aegypten. ed. by F. Preisigke in 1915, continued by F. Bilabel F. Kiessling, and H.-A. Rupprecht).. 1, 1913 - Part 19 (1994).

**Sel.Pap.**

= Select Papyri (The Loeb Classical Library). London and Cambridge.

I, Private Affairs. ed. A.S. Hunt and C.C. Edgar. 1932. Nos. 1-200.

II, Official Documents, ed. A.S. Hunt and C.C. Edgar. 1934. Nos. 201-434.

**UPZ**

= Urkunden der Ptolemäerzeit (oltere Funde), ed.U. Wilcken

I, Papyri aus Unterägypten. Berlin - Leipzig 1927. Nos. 1-150.

II, Papyri aus Oberägypten. Berlin 1935-1957. Nos. 151-229.

***II- OSTRACA AND INSCRIPTIONS***

**Bul. Epigraphique**, J. Robert and L. Robert, Bulletin Epigraphique. 1959.

**I. Memnon**

=André et Étienne Bernand, Les Inscriptions Grecques et Latines du Colosse du Memnon.

**O.Bodl**

= J.G.Tait, Greek Ostraca in the Bodleian Library.

**OGIS**

= W. Dittenberger, Orientis Graeci Inscriptiones Selectae. 2 vols. Leipzig. 1903-1905. IFAO, 1960.

ثالثا المراجع الأجنبية

- Anagnostou-Canas**, Juge et Sentence dans L'Egypte Romaine. Paris. (These pour le Doctorat d' Etak). 1983.
- Alston, R.** Soldier and Society in Roman Egypt. London and New York 1995.
- Ball, J.** Egypt in the Classical Geographers. Cairo 1942.
- Bingen, J.** "Les Epistratégés de Thébaïde sous les derniers Ptolémées". CdE 90 (1970) pp: 369-380.
- Bastianini, G.** "Lista dei prefeti d'Egitto del 30<sup>a</sup> Al 299 P Aggiunte" ZPE 17 (1975) pp: 263-328 and 38 (1980) pp: 75-89.
- Bernand, A.** Les Ports du Desert. Paris. 1984.
- Boak, A.E.R.** "Apetition for Relief from A Guardianship P. Mich. Inv. 292". JEA 18 (1932) pp: 69-76.  
= "A petition addressed to Appolonios, the strategos of Hepatakomia = P. Mich. Inv. 6622". Aeg 13 (1935) pp: 263-266.
- Bowman, A.K.** "Aurelius Mercurius-A "Ghost" Prefect?" BASP VI (1969) PP: 35-40.  
= "Some Aspects of the reform of Diocletian in Egypt. Akten XIII (1974) pp: 43-51.  
= "Papyri and Roman Imperial History". JRS 66 (1976) pp: 153-173.
- Bowman, A.K. and Rathbane**, "Cities and Administration in Roman Egypt. JRS" 82 (1992) pp: 107-127.
- Brunt**, "The Administration of Roman Egypt". JRS LXV (1975) pp: 124-146.
- Coles, R.A.** Reports of Proceeding in Papyri. Pap. Brux. 4 (1966)  
= "Prosopographical lists: A Brief Note". ZPE 16 (1975) p. 278.
- Chalon, G.** L'Edit de Tiberius Julius Alexander. Paris 1964.
- Cockle, W.E.H.** "State Archives in Graeco-Roman Egypt From 30 B.C. to the riegn of Septimius Severus". JEA 70 (1984) pp: 106-122.
- Daris, D.** "Note lessicali (P. Med. Inv. 4-P. Daris 21)" Aegyptus 57 (1977) PP: 160-163.
- P.M. Fraser and B. Nicholas**, "The Funerary Garden of Mousa" JRS 48 (1958) pp 117-129.

- Gauthier, H. "Les Nomes d'Egypte depuis Herodote Jusqu á la Conquete Arabe". "Bulletin de L'Institute d'Egypte. Tome XVI (1933-4).
- Gilliam, J.F. "Three Ostraca from Latopolis". BASP 13 (1976)pp:55-61.
- Griffith, G.T. The Mercenaries of the Hellenistic world. Cambridge. 1939
- Henri Melaerts, "P. Mich-Inv. 255: A Petition to the Epistrategos P. Macrius Crispus. CdE 66 (1991) PP. 250-256.
- Horace L. Jones, The Geography of Strabo. Book 17 Cambridge 1949.
- Hubner, R. Oath of Adike Overseev. P.Oxy. Inv. 50. 4B-24B (3-4) ZPE 24 (1977) PP: 43-53.
- Kuliszewski, H. The Iuridicus of Alexandereae. JJP. 7-8 (1953-4) PP: 187-204.
- Katzoff, R. BGU 19 and the law of Representation in succession. ASP. 7 (1971) PP: 239-42.
- Kennedy, D.L. Ti-Caludius Subatianus Aquila "First Prefect of Mesopotamia. ZPE 36 (1979) PP: 255-262.
- Lewis, N. μερισμος ανκεχωρηκοτων an aspect of Roman oppression in Egypt. JEA 23 (1937) PP: 63-75.
- =Leitourgia studies. Actex IX Oslo. (1958) PP: 233-43.
  - =Exemption from leitourgia in Roman Egypt. I. Actes X (1964) PP: 697.
  - =The limited Role of the epistrategos in leiturgie Appointments. CdE (1969) PP: 339-344.
  - =On the starting date of liturgies in Roman Egypt. TAPA 100 (1969) PP: 339-344.
  - =On Paternal Authority in Roman Egypt. RIDA 17 (1970) PP: 251-258.
  - =BGU XI, 2064. ZPE (1970) PP: 25-29.
  - =P. Yale. Inv. 1606 RIDA (1972) PP: 5-12.
  - = "An early Liturgist", ZPE 31 (1978) PP: 141-142.
  - =The Compulsory Public Services of Roman Egypt. Papyrologica Florentina vols XI. 1982 (Firenze)
  - = "Notationes legentis ; p. oxy. 3273 BASP 23 (1986) PP : 125-130
  - = "The demise of the Demotic Document : when and why" JEA 72 (1993) PP: 276-281.
  - = "On Judicial Appeals in Roman Egypt". BASP 33 (1995) PP : 174-177.



- =“Un Nouveau Texte sur la Juridiction du Prefet d’Egypte”. BASP 33 (1995) PP : 157-167.
- =“Exemption From leitourgia roman Egypt”. II Actes XI (1966) PP : 508-541.
- =“Notationes Legentis”. BASP 34 (1997) PP. 21-33.
- Lewis, N. and Stephens, S.A.** =“Six Fragments From the Yale Coilection”. ZPE 88 (1991) pp : 169-174.
- Louise, C.Y.** =“Petition to An epistrategos =p.Mich. inv. 5262 a”. ZPE 42 (1981) pp : 81-88.
- Linda, R.**=“The epistrategos Kallimachos and Akoptite Inscription : S.B, 8036 Reconsidered”. Anc. Soc. 13/14 (1982/1983) pp : 161-165.
- Marcus N. Tod.**, =An Ephebic Inscription from Memphis. JEA (1951) PP: 86-99.
- Martin V.** =Les Epistrateges. Geneva. 1911.
- Mariangela Vandoni**, =Gli Epistratogi Nell’Egitto Greco-Romano Milono. 1970. B. Etá Romana.
- Milne, J.** = A History of Egypt under the Roman Rule. London 1924.
- Mooren, L.** =“The Governors General of the Thebaid in The second Century B.C.I”. Anc Soc. 4 (1973) 115-132.
- =“The Governors General of thebaid in the second centary B.C (II) “Ancient Society (1974) pp : a38-152.
- =The Aulic titulature in ptolemaic Egypt. Introduction and prosopography. Brussels. 1975.
- =CDE 51 (1976) pp : 202-207.
- عرض للكتاب Thomaas عن الاستراتيجوس في العصر البطلمي الجزء الأول.
- =“On the Jurisdiction of the Nome Strategoi in ptolemaic Egypt”. Atti XVII, Naples 1984 pp : 1217-1224.
- Nelson, C.A.** =“Status decerations in Roman Egypt”. ASP 19 (1979).
- Oliver, J.H.** “P.yale-inv.1606” AJP 100 (1979) pp : 543-558.
- Parássoglou, G.M.** =“Four Papyri From the Yale Collection” AJP 92 (1971) PP : 653-666.
- =“Four official documents from Rqman Egypt”-CdE 98 (1974) pp:332-41.
- =“Pyale.inv 3o8”. Hellenica 27 (1974) pp; 243-5.

- Parsons, P.J.** Ulpian Serenianus-CdE 49 (1974), pp : 136 - 157.
- Pestman, P. W.** =The New Papyrological Primer, leiden. Koln. 1990.
- Pflaum, H.C.** Les Carrieres Procuratoriennes equestres, I.III (1960-1)
- Quaegebeur, J.** = Subatianus Aquila épistratège de la Thébaïde (P.Oxy XXXIV, 2708).CdE 44 (1969) pp :130-133.
- Rostovtzeff, M.** =A large Estate in Egypt in the third Century B.C. Madison. 1922.
- Reinmouth, O.** =The Prefect of Egypt From Augustus to Diocletian. (Klio 34) 1935.  
=A working list of Prefect of Egypt 30 B.C-299 AD. BASP (1967) pp : 76- 128.
- Rea, J .** Five Papyrological Notes on Imperial Prosopography. CdE. 86 (1968) 365-374.  
=PSIXIV 1444 and Philip the Arabian CdE 47 (1972) pp : 236-242.  
=Rutilius Achilles, Epistrategos Heptanomia in A.D. 194, ZPE 31 (1978)  
pp ; 143-144.
- Skeat, T.** =The Epistrategos Hippalus AFP 12 (1936) PP: 42-3.  
=Papyri from Panopolis. § 3. The division of Egypt. Dublin 1969. PP. XV-XXI.  
=P.Tebt 895 AFP 12 (1926) PP: 49-3
- Swamy,** =Idios logos of ptolemaic and Roman Egypt. ASP 7 (1970).
- Shelton, J.C.** P.Bonn inv. ZPE 25 (1977) PP: 178 - 83.
- Sijpesteijn, P.J.**=Known and Unknown officials ZPE 106 (1995) PP: 204 - 31.  
=Complaint to the Epistrategos Vedius Faustus.  
P.Mich - inv - 2848 + 3000 - ZPE 110 (1996) PP: 183 - 187.  
=Some Remarks Concerning BHMATA and ΔΙΚΑΣΤΗΡΙΑ in Roman Egypt.  
Studi vollerra II PP: 327 - 331.
- Taubenschlag,R.** =The Law of Greco-Roman Egypt in the light of papyri. 332 B.C.-640 A.D.  
Warszawa 1955.  
=Selfhelp in Greco-Roman Egypt Opera. Minara II. pp. 135-141.
- Thomas, J.D,** =The Theban Administrative district in Roman Egypt. JEA (1964)  
PP: 139 - 143.  
=A new list of Nomes From Oxyrhynchos. BASP (1969) PP: 397 - 403.  
=The Administrative divisions of Egypt. Actes XII ASP 7; 1971) PP: 465 - 469.

- =The Introduction of Dekaprottoi and Comarchs - ZPE 19(1975)  
PP: 112 - 19.
  - =Apetition to the Prefect of Egypt and Related Imperial Edicts - JEA (1975)  
PP: 201 - 221.
  - =Scutus Asclepiodotus and the Epistrategia of Eleven nome - Actes XV  
Bruxelles (1979) PP: 132 - 40.
  - =Petition to the Acting - Epistrategos - Greco- Roman Memoirs -No -  
68.London (1981) PP: 148 - 154.
  - =The epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt. Part I, The Ptolemaic  
epistrategos. 1975. Part II The Roman Epistrategos. Papyrologica  
coloniensia. Vols VII.opledin. 1982.
  - =Subscriptiones to Petitions to officials in Roman Egypt. Studia  
Hellenistica. 27(1983) pp : 369-82.
- Thomas, J.D. and Dabies, R.W** =Anew Mititary strength report on popyri- JRS 67(1977)  
pp : 50-61.  
=P.Brooklyn Mus. 24. JRS 67 (1977) 50-61
- Thomas, J.D. and clarysse,w.** =Aprojected visit of severus Alexander to Egypt Anc-Soc. 8  
(1977) pp : 195-207.
- Van't Dack,** =Recherches sur L'Administration du nome dans la Thebaide au temps des  
lagides. Aeg. (1949) PP. 3-44.
- =Note concernant L'epistrategie Ptolemaique Aeg-32 (1952) PP. 437-450.
  - =Encore L'Enigme de L'Epistrategie Ptolemaique-studia Hellenistica 29 (1988)  
PP. 303-313.
  - =L'Evalutioin de L'Epistrategie dans La Thebaide Autersiecle A, V.J.-C. Studia  
Hellenistica 29 (1988) PP. 288-302.
- Viktor Burr,** Tiberius Iulius Alexander. Bonn 1955.
- Wallace,** =Taxation in Egypt From Augustus to Diocletian. New. York 1937.
- Wegener, E.P.** =The Entolal of Mettius Rufus. (P. vindob. G. Inv.. 25824 V-VI 7); Eos. vols  
48 (1956). PP: 331-353
- Whitehorne, J.G.** =Achecklist of Oxyrhynchite Strategoi. ZPE 29 (1978) PP: 167-189.

=The Role of the Strategia in Administrative continuity in Roman Roman Egypt. Actes XVI Chico (1981) PP: 419-428.

**Westermann, W.L.** =The Prefect Valerius Eudaemon and the indigent Liturgist. P. Wisch. 23 JEA 40 (1954) PP: 107-111.

**Westermann & Schiller** =Apokrimata. Decisions of Septimius Severus on Legal Matters. new York. 1954.

**Youtie, H.C.** =P. Mich. Inv. 2895 ZPE 15 (1971) PP: 11-15

=P. Mich. Inv. 2922 = SB V7558 ZPE 13 (1974) PP: 241-248.

=P. Mich. Inv. 2895 = SB 7427 ZPE 15 (1974) PP. H. 16.

=P. Mich. Inv. 2920 = SB IV 7361 ZPE 15 (1974) PP:149-52.

=P. Mich. Inv. 160 +P. Oslo II 18 ZPE 23 (1976) PP:131-8.

=P. Mich. Inv. 71: Arrangement Regarding inheritance. ZPE 27 (1977) PP: 121-137.

=P. Mich. Inv. 148 verso, ZPE 27 (1977) PP. 124-37.

=Scriptionculae, Amesterdam 1971-5.

=Scriptionculae, Bonn, 1981-2.

**Youtie, L.C. & Youtie, H.C.** =Three declarations of uninundated Land. ZPE 33 (1979) PP: 193-200.

**ZAKi Aly,** =The Judicial system at work in ptolemaic Egypt. Law Courts, Societe Royale, d' Archeologie-Alexandrie. 1943-4 PP: 57-71.

=Ptition to A strategos. Actes XVI. (1981) PP: 239-248.

### ثالثا المراجع العربية

- ١- إبراهيم نصحى، تاريخ مصر تحت حكم البطالمة. أربعة أجزاء. القاهرة ١٩٧٩.
- ٢- زكى على. علم البردى تراث مصرى أصيل. القاهرة ١٩٩٨.  
الأعباء. غير منشور.  
= مقننة الإيديولوجوس. القاهرة ١٩٩٨.
- ٣- صوفى أبو طالب: تطبيق القانون الرومانى فى مصر الرومانية. مجلة القانون والإقتصاد. العدد الثالث والرابع. دار الفكر العربى ١٩٥٩، ص ص ٣٥٣-٤١١.

### الكتب المترجمة:

- ١- نافثال لوس. مصر الرومانية، ترجمة فوزى. مكاوى، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٤.
- ٢- م. روستفنزف. تاريخ الإمبراطورية الرومانية الإجتماعى والإقتصادى، ترجمة زكى على، محمد سليم سالم، القاهرة ١٩٥٧.





رقم الإيداع ٩٩/١٧١٣٢

التسجيل الدولي 7 - 025 - 322 - 977

دار روثايرنت للطباعة ت: ٢٥٥٢٣٦٢ - ٢٥٥٠٩٩٤  
٥٢ شارع تومار - باب اللوق







# الإدارة والقانون في مصر الرومانية

دراسة لوظيفة الإيستراتيجيا



د. الحسين أحمد عبد الله



للدراستات والبحوث الإنسانية والاجتماعية  
**FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES**